الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الواحدة والخمسون | 51 | الثلاثاء 6 ماي 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3882
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3882
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة) 3882
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 3901
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 3909
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 3923
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي.... 3929
8- رفع الجلسة..... 3935
II. الأسئلة الكتابية الموجه من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 3935

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 6 ماي 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

يسعدني وباسمكم جميعا، أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي وزملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

إذا، الحضور 118 زميلة وزميل فالنصاب متوفر.

قبل بداية الجلسة باسمكم جميعا، أرحب بوفد من طلبة كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتصرف بتونس الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم. (تصفيق).

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 30 أفريل 2025 نقطة وحيدة تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الأفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات المرحلة الثالثة، عدد 21 لسنة 2025 وذلك عملا بأحكام الفصول 67، 75، 89، 116، 125، 126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وحري بالإشارة إلى أن هذا الموضوع يكتسي صبغة تنموية هامة ومن شأنه أن يسهم في النهوض بالبنية التحتية للطرقات بالعديد من المناطق وفي تعزيز الظروف الملائمة للجولان ولنقل الأشخاص والبضائع وتحسين مقومات السلامة فضلا عن تشجيع الاستثمار ودفع محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع القانون المعروض يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول وعلى العمل المنجز.

إذا، المصدح للجنة تفضل

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية والميزانية تفضل.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة)

السيد محمد بن حسين، المقرر

شكرا السيد الرئيس.

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة) عدد 2025/021

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة ـ 3) وذلك بمبلغ جملي قدره 80,162 مليون أورو أي ما يعادل 270,9 مليون دينار تونسي.

1) أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية في قطاع النقل الرامية إلى توفير بنية أساسية للطرقات مطابقة للمواصفات الدولية وتستجيب لتنامي حركة المرور وتساهم في تشجيع الاستثمار ودفع التنمية من خلال تسهيل نقل الأشخاص والبضائع بين الجهات مع توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق وفك عزلة المناطق الداخلية وربطها بالمدن الكبرى والموانئ.

ويمثل هذا المشروع المرحلة الثالثة من برنامج تطوير البنية التحتية الذي تم إعداده وتمويل مختلف مراحله بالشراكة بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية، والذي يهدف إلى تعزيز النتائج والأهداف التي تم تحقيقها خلال المرحلتين الأولى والثانية منه.

وتسعى وزارة التجهيز والإسكان بصفتها الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج المذكور من خلال المرحلة الثالثة إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

- تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات وذلك من خلال الرّفع من مستوى جودة شبكة الطرقات المصنفة.

- تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على الأقسام موضوع البرنامج من شبكة الطرقات المصنفة وذلك من خلال السعي إلى الحد من معوقات التنقل الناجمة عن تدهور حالة المعبد وتقادم طبقاته.

- تدعيم عناصر السلامة على الأقسام موضوع البرنامج مع شبكة الطرقات المصنفة قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور وكذلك تعزيز قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

2) مكونات المشروع: يتكون المشروع من العناصر التالية:

I ـ العنصر الأول : (85,66 مليون أورو): تدعيم هيكل المعبد بـ 188,9 كم من الطرقات المرقمة بما في ذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار وتركيز عناصر السلامة والاشارات المرورية العمومية والسطحية بسبعة ولايات كما يلي تفصيلها:

- ولاية سوسة: الطريق الوطنية رقم 12 من النقطة الكيلومترية 1,1 إلى النقطة الكيلومترية 5,3،
- ولاية القيروان: الطريق الجهوية رقم 81 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 26،
- ولاية صفاقس: الطريق الوطنية رقم 2 من النقطة الكيلومترية 132 إلى النقطة الكيلومترية 159، والطريق الوطنية رقم 1 د من النقطة الكيلومترية 12,4 إلى النقطة الكيلومترية 18,5.
- ولاية سليانة: الطريق الوطنية رقم 18 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 9,2 ومن النقطة الكيلومترية 15 إلى النقطة الكيلومترية 2.
- ولاية الكاف: الطريق الوطنية رقم 18 من النقطة الكيلومترية 30 إلى النقطة الكيلومترية 63.
- ولاية القصرين: الطريق الوطنية رقم 15 من النقطة الكيلومترية 166,7 إلى النقطة الكيلومترية 202,7،
- ولاية قفصة: الطريق الوطنية رقم 15 من النقطة الكيلومترية 137 إلى النقطة الكيلومترية 166,7.

II ـ العنصر الثاني : (0,552 مليون أورو): التصرف في البرنامج ونفقات متابعة المؤثرات البيئية والاجتماعية والمتابعة ومراقبة الاشغال وإعداد التقارير والتدقيق المتعلق بالصفقات.

3) كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع (دون احتساب الأداءات)، 86,218 مليون أورو أي حوالي 291,405 مليون دينار تونسي.

ويساهم البنك الافريقي للتنمية بنسبة 92,98 % من الكلفة الجملية للمشروع بقرض بقيمة 80,162 مليون أورو أي حوالي 270,9 مليون دينار تونسي، وتمثل المساهمة الوطنية 7,02 % من الكلفة الجملية بحوالي 6,056 مليون يورو أي ما يعادل 20,468 مليون دينار تونسي.

4) شروط التمويل وروزنامة إنجاز المشروع:

- نسبة الفائدة (متغيرة): أوريبور 6 أشهر + هامش التعاقد،
- عمولة افتتاح: 0,25 %،
- عمولة تعهد: 0,25 %،
- فترة السداد: 24 سنة منها 8 سنوات إمهال،
- روزنامة الإنجاز: 2025 إلى حدود سنة 2030.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الجمعة 18 أفريل 2025 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارتي التجهيز والإسكان وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط وذلك حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات في مرحلته الثالثة.

وفي بداية الجلسة، تولى ممثلو وزارة التجهيز والإسكان تقديم عرض تضمن أهداف المشروع التي تتمثل أساسا في المساهمة في تحسين ظروف الجولان على شبكة الطرقات المرقمة واختصار زمن التنقل والتقليص من كلفة استغلال العربات وذلك من خلال تحسين حالة المعبد، كما يهدف المشروع إلى تنمية حجم المبادلات بين الجهات من خلال توفير ظروف أفضل لتنقل الأشخاص ونقل البضائع بما يكرس نظام نقل ناجع ومستدام يدعم النمو الاقتصادي على المستويين الجهوي والوطني.

وكذلك المحافظة على ديمومة شبكة الطرقات المرقمة وتدعيمها والمساهمة في تحسين سلامة الجولان والمساهمة في التقليص من مخاطر الحوادث المرورية وتدعيم قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغير المناخي.

كما تضمن العرض بينات تتعلق بالإطار العام للمشروع وبينوا من خلاله ممثلو الوزارة عن المشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة) يندرج في إطار تنفيذ المشاريع المرسمة ضمن ميزانية وزارة التجهيز والإسكان والمشاريع المدرجة ضمن المخطط الثلاثي الرابع عشر للتنمية 2023-2025، ويرتبط تنفيذه باستراتيجية الوزارة في مجال الجسور والطرقات في أفق 2035 والتي من بين أهدافها بلوغ طول جملي للطرقات المعبدة بالخرسانة الإسفلتية 14000كيلومتر مقابل 8976 كلم حاليا، وأفادوا في هذا الإطار أن المشروع يمثل تواصلا للمرحلتين الأولى والثانية مع العمل على تنويع التدخلات (تهذيب طرقات، بناء جسور، تهيئة طرقات سريعة، تدعيم المعبد، إلى آخ) مع الحرص على أن تغطي أغلب الأقاليم والجهات.

وفي سياق متصل، قدموا معطيات حول المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات. حيث بينوا أن مشاريع المرحلة الأولى انتفعت بها 23 ولاية وهي موزعة على خمسة أقاليم وشملت تهذيب 905,5 كلم من الطرقات وبناء 20 جسرا وتهيئة 29,1 كلم من الطرقات، في حين شملت مشاريع المرحلة الثانية إقليمين اثنين وانتفع بها 06 ولايات وتعلقت بتهذيب 230,6 كلم من الطرقات وتهيئة حوالي 56 كلم من الطرقات الهيكلة واستعرضوا تقدم إنجاز المشاريع المذكورة حيث أفادوا أنه تم إنجاز 99 % من البرنامج الأصلي و73% من البرنامج التكميلي بالنسبة لمشاريع المرحلة الأولى، كما تم إنجاز 15% من المشاريع المبرمجة في المرحلة الثانية.

وأوضحوا أن المشروع موضوع مشروع القانون يندرج في إطار إسناد ودعم الأنشطة الاقتصادية والتبادل التجاري بالأقاليم

والجهات لدفع النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لتنقل الأشخاص ونقل البضائع بين الأقاليم والجهات من خلال الترفيع من مستوى جودة شبكة الطرقات المرقمة كما يرمي إلى تيسير وصول مستعملي الطريق إلى وجهاتهم وتحسين ظروف تنقلاتهم على الأقسام موضوع البرنامج من شبكة الطرقات المرقمة وذلك من خلال الحد من معوقات التنقل الناجمة عن تدهور حالة المعبد وتقادم طبقاته.

كما أشاروا أن المشروع سيمكن من تدعيم عناصر السلامة على الأقسام موضوع البرنامج من شبكة الطرقات المصنفة قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور.

ومن جهتهم استعرض ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط مجمل عناصر المشروع التي تشمل تدعيم 188,9 كلم من الطرقات المصنفة موزعة على ثلاثة أقاليم بالولايات المعنية (سوسة والقيروان وصفاقس وسليانة والكاف والقصرين وقفصة) وتطرّقوا للبيانات المتعلقة بكلفته تمويله وروزنامة إنجازه التي تمتد من 2025 إلى سنة 2030.

وقدموا معطيات حول العنصر الأول من المشروع المذكور الذي يهم تدعيم هيكل المعبّد بطبقة من الخرسانة الإسفلتية مع إزالة جزء من الطبقة الموجودة وتركيز الإشارات المرورية العمودية والسطحية وتجهيزات السلامة، إضافة إلى صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار.

أما العنصر الثاني فيتعلق بالمراقبة والمساندة الفنية في إنجاز الأشغال وكذلك مراقبة تطبيق مقتضيات الحماية البيئية والاجتماعية والمتابعة ومراقبة الأشغال.

علاوة على التدقيق الإداري والمالي وتدقيق المطابقة البيئية والاجتماعية وخلال النقاش، أكد النواب عدم معارضتهم للقروض الموجهة للاستثمار وخاصة تلك المتعلقة بتطوير البنية التحتية للطرقات لأثرها الإيجابي على الاقتصاد وأثاروا مسألة طول المدة الزمنية المقترحة للإنجاز وكذلك ضعف الأليات المعتمدة للمتابعة ومراقبة التنفيذ مما تسبب في تعطل عديد المشاريع كما استفسروا عن المعايير المعتمدة من قبل الإدارة لاختيار المشاريع التي تم تمويلها في الأقساط السابقة وعن أسباب عدم تشريك الوظيفة التشريعية بغرفتيها في اختيار المشاريع التي سيتم تمويلها عن طريق هذا القرض، واعتبروا أن اعتماد معيار اختيار المشاريع على أساس مواصلة مشاريع قديمة توجه غير مقنع باعتبار أن الجهات التي حددت هذه المشاريع السابقة تابعين للمنظومة السابقة وفي هذا الإطار شددوا على ضرورة تشريك النواب في اختيار المشاريع وتحديد الأولويات خاصة في المناطق الداخلية باعتبار المامهم بكافة متطلبات الجهات كما شددوا على ضرورة اعتماد مقترحات النواب في اعداد المخططات التنموية.

وطالب النواب مدهم بمعطيات كتابية وتفصيلية حول إنجاز مشاريع المرحلة الأولى والمرحلة الثانية ومردوديتها حول مراحل إنجاز المشروع موضوع مشروع القانون قبل مناقشة القانون بالجلسة العامة كما واعتبروا أن وثيقة شرح الأسباب لم تتضمن معطيات دقيقة حيث أنها لا تتضمن المعطيات التقنية اللازمة خاصة منها دراسة الأثر حول مختلف جوانب المشروع.

وفي هذا السياق، اقترحوا إرفاق مثل هذه الاتفاقيات بجملة من المؤشرات التقنية والكمية التي يمكن اعتمادها في مراقبة مدى جودة هذه الطرقات على غرار سمك الخرسانة المعتمدة في تدعيم الطرقات ونوعية المواد المستعملة في الإنجاز والعمر الافتراضي لهذه الطرقات والتكلفة اليومية لمرور السيارات والشاحنات خاصة منها الثقيلة على الطريق ونسبة الحوادث وعدد المتضررين من هذه الحوادث والمعطيات التقنية حول كيفية صرف المياه.

كما تناولت التدخلات مسألة ضعف جودة شبكة الطرقات كثرة الحفر والتشققات بالمقارنة مع حجم الأموال المرصودة لتدعيمها وتهيئتها، مستوضحين في هذا الخصوص عن كيفية مراقبة المشاريع المنجزة المتعلقة بتهيئة وتدعيم الطرقات، وعن غياب التنوير العمومي مما تسبب في العديد من الحوادث هذا إلى جانب تفاقم ظاهرة "مخفضات السرعة العشوائية" التي لا تستجيب لمعايير السلامة المرورية ومدى تأثيرها على جودة شبكة الطرقات

ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بالتنمية الجهوية، استفسروا عن دواعي طول إنجاز المشاريع في عديد المناطق وضعف نسب الإنجاز وارتفاع عدد المشاريع المعطلة ودع النواب إلى استحثاث إنجاز المشاريع ذات أولوية في تحقيق التنمية على غرار الرواق الاقتصادي قصرين ـ صفاقس الذي يعتبر أولوية مطلقة في الجهة نظرا لارتباطه بالتصور الإقليمي.

كما تعرض أحد النواب إلى ضرورة فتح طريق حزامية بزغوان وتدعيم الطريق الرابطة بين جبل الوسط وزغوان التي أصبحت مهترئة وتسببت في العديد من الحوادث واستفسر عن إمكانية تخصيص قسط رابع للحد من التفاوت الجهوي واقتراح عقد اتفاقية ثنائية مع البنك الافريقي للتنمية لغاية تدعيم البنية التحتية المتعلقة بالتنمية الريفية على غرار تدعيم المسالك الفلاحية.

وفي نهاية المداخلات استوضح أحد النواب عن بعض المعطيات الواردة بتقرير هيئة الرقابة العامة للمالية حول جرد الموارد الخارجية التي تحصلت على 325 قرضا خلال هذه الفترة بقيمة جملية تقدر بـ 113مليار دينار مع رصد حوالي 43 قرض لم يتم استعمالها بقيمة جملية تقدر بـ 7,8 مليار دينار، على غرار القرض المتعلق باستعمال الطاقة الشمسية للإنجاز الكهربائي مما كلف الدولة التونسية أعباء ومصاريف تقدر بـ 6224 مليون دينار، هذا إلى جانب رصد 113 هبة تم استرجاعها لعدم ودفع عمولات تعهد منذ سنة 2016، هذا بالإضافة إلى أن 70 % من هذه القروض موجهة لسد العجز الهيكلي لميزانية الدولة.

وتفاعلا مع استفسارات واقتراحات النواب، تولى ممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم معطيات حول مفهوم المديونية، موضحا أنه في الفكر الاقتصادي فإن المديونية الموجهة للاستثمار تمثل توجه إيجابي وسياسة ناجعة لخلق الثروة وتحقيق النمو باعتبار أن هذا التوجه يقتضي عدم استعمال الموارد الخاصة التي تمثل ضمان الدولة لمجابهة نفقات أساسية دورية والتي لا تكفي لتمويل أحيانا مشروعا واحدا واعتماد خيار الاقتراض الخارجي بشروط مالية تفاضلية وبروزنامة سداد طويلة المدى على غرار القرض الحالي (السداد لفترة 24 سنة منها 8 سنوات إمهال)، لبعث عدة مشاريع كبرى ذات القيمة المضافة العالية بطريقة متزامنة ويتم خلاص هذه القروض عن طريق الأرباح والعائدات الاقتصادية التي تحققها هذه المشاريع وهي سياسة تعتمدها جل الدول المتقدمة اقتصاديا.

وفيما يتعلق بما يتم ترويجه من أن مجلس نواب الشعب هو برلمان قروض أفاد ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن القروض التي يصادق عليها البرلمان كإجراء أساسي لإعطاء الصبغة الشرعية لهذه التمويلات باعتبار أن الدستور التونسي أدرج التعهدات المالية للدولة في خانة القوانين العادية وبالتالي فإن اتفاقيات القروض تستوجب المصادقة البرلمانية لكن هذه القروض هي أموال الدولة التونسية وتندرج ضمن تعهداتها المالية ولا يمكن تصنيفها بالقروض إلا عندما يتم الانطلاق في عملية السحب واستغلال هذه الموارد حصريا لإنجاز المكونات التي رصدت من أجلها، حيث أن المديونية تساوي المبالغ المسحوبة من القروض.

كما أفاد أن توصيف حجم المديونية لا يتم باعتماد المجموع التراكمي خاصة وأن نسبة كبيرة من هذا المجموع هي واجبة السداد في السنوات القادمة حسب جدول السداد لكل قرض، ومن الأجدى تقييم المديونية سنويا بالاعتماد على جملة التعهدات السنوية المخصصة لخلاص خدمة الدين وجزء من أصل الدين.

وبخصوص القروض أو القرض موضوع النقاش بين أنه سيتم تسديده على مدة 24 سنة منها 8 سنوات إمهال أي أن تنفيذ المشروع يتم بقل الشروع في خلاص أقساط القرض أصل الدين موضحا أن الدولة التونسية غير مطالبة بتسديد 80 مليون أورو عند إمضاء اتفاق القرض لأن هذه القروض عند إمضائها تمثل تعهدات فقط ولا تمثل قروضا ولا يتم توظيف نسب فوائد إلا على المبالغ المسحوبة فعليا.

كما أفاد أن القروض الاستثمارية عند إمضائها واستكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالمصادقة عليها لا يتم إيداعها بالبنك المركزي لأن هذه التمويلات تبقى في الحساب الرئيسي للممول (ممول تنموي متعدد الأطراف أو ثنائي) مخصصة لفائدة الدولة التونسية ويتم سحب هذه القروض في شكل أقساط حسب تقدم الأشغال ومكونات المشروع وإذا تعذر مواصلة تنفيذ المشروع لأسباب مختلفة واستحالة إتمام المشروع تخول قواعد الممولين لإلغاء سحب باقي القرض وإلغاء التعهد المترتب عنه.

وفي هذا الإطار، قدم توضيحات بخصوص عمولة التعهد مبينا أن هذه العمولة يتم احتسابها بعد 60 يوم من إبرام اتفاق القرض وتوظف على المبلغ الغير مسحوب ويتم سدادها كل سداسي مع الفوائد وهذه العمولة تم إقرارها من قبل الممولين منذ سنة 2016 لملاحظة لتأخر إنجاز المشاريع من قبل الدول المستفيدة ولحثهم على إتمام استغلال الموارد المرصودة لهم في آجال تنفيذ المشروع.

كما أفاد أن البنك الافريقي للتنمية باعتباره بنك تنموي يمثل أهم ممول لمشاريع البنية التحتية بحوالي نسبة 75 %، ويمنح تمويلات بشروط تفاضلية إضافة إلى دعمه لهذه المشاريع من خلال جلب الخبرات للاستفادة منها في هذا المجال.

وفيما يتعلق بكيفية برمجة المشاريع، بين أنها تتم عبر مراحل ومن خلال مهمات متتالية مع الجهة الممولة فهناك تشخيص وتقييم وتفاوض وإمضاء ثم العرض على مجلس إدارة البنك والمصادقة ثم موافقة مجلس الوزراء ثم المصادقة من قبل البرلمان وهذه المدة الزمنية داخلة في المدة المبرمجة لتنفيذ المشروع، وبين أنه نظرا لطول الإجراءات يمكن التفكير في إحداث رواق خاص للمشاريع الاستثمارية للتعجيل في دراستها والموافقة عليها تفاديا لتعطيل تنفيذ المشاريع المتعلقة بها وتحقيق الأهداف المرسومة في الآجال المحددة.

وفيما يتعلق بضعف المعطيات المضمنة بشرح الأسباب، أفاد أنه تم نشر وثيقة تقييم البرنامج على الموقع الالكتروني للبنك الإفريقي للتنمية منذ المصادقة عليه بتاريخ 9 ديسمبر 2024 قبل عرض المشروع على مجلس نواب الشعب وتتضمن كل المعطيات الفنية والتقنية المتعلقة بالمشروع موضوع القرض كما أن اتفاقية القرض الملحقة بمشروع القانون تحتوي على كل المعطيات، إضافة إلى أن الملاحق المتمثلة في دراسات الجدوى والشروط والدراسات المتعلقة بالإجراءات الحمائية البيئية والاجتماعية منشورة أيضا على موقع البنك ولوزارة التجهيز والإسكان قبل عرض القرض على مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية للمصادقة وهو ما يفسر عدم تضمين شرح الأسباب عديد المعطيات.

وبخصوص الاستفسار المتعلق بكيفية طلب التمديد في المدة الزمنية لإنجاز المشروع بين أن البنك الافريقي للتنمية يمنح هذا التمديد دون توظيف كلفة زائدة بشرط أن يكون طلب التمديد معللا على عكس عديد الممولين.

أحيل الكلمة للسيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا، نرحب مجددا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له.

وفيما يتعلق بتشريك نواب الشعب في ضبط الخيارات الاستراتيجية واختيار المشاريع التنموية في إطار مخطط التنمية، أفاد ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن منهجية التخطيط في إطار القانون الجديد المتعلق بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم تغيرت باعتبار المخطط وضبط الاستراتيجيات والأولويات سينطلق من القاعدة أي من المجالس الجهوية والمحلية صعودا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وفي هذا الإطار ستتولى السلط العمومية خاصة منها الجهوية الاشراف على تكوين المجالس الجهوية والمحلية وممثلي الاقاليم والجهات في كيفية ضبط الأولويات والاستراتيجيات واختيار المشاريع وضبط المنوال الاقتصادي بالنسبة للمشاريع المشتركة بين الولايات والقيام بالتأليف على المستوى الجهوي والمحلي قبل رفع المشاريع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط مؤكدا أن الوزارة بصدد إعداد برنامج تكوين ينطلق من القاعدة إلى الأقاليم وسيتم إصدار منشور في هذا الغرض قريبا لأن المنهجية جديدة تتطلب تكوين الإدارات الجهوية ليتمكنوا من تكوين النواب في المحلي والجهوي والإقليمي وخلص إلى ضرورة تظافر كل الجهود لإنجاح المسؤولية الجديدة وهي مسؤولية مشتركة بين الوظيفية التنفيذية والوظيفة التشريعية.

وبخصوص استفسارات وملاحظات النواب حول عوائق تنفيذ عدة مشاريع وكذلك غياب المتابعة والرقابة لضمان سرعة وجودة في الإنجاز، بين أن ضعف نسب الإنجاز وتعطل تنفيذ عدة مشاريع يعزى أساسا إلى عدة أسباب أهمها النصوص التشريعية والذي بات من الضروري مراجعتها بغرض جعلها تستجيب لمتطلبات هذه المرحلة ولتكون حافزا للاستثمار وتضمن السرعة والجودة في الإنجاز على غرار الأمر المنظم للصفقات العمومية، إضافة إلى ضعف الموارد البشرية المتاحة الناتج أساسا عن هجرة الادمغة والكفاءات بسبب غياب التحفيز وكذلك تجنب تحمل المسؤولية، كما أن المشاكل الحوز العقاري من بين العراقيل التي تتسبب في التأخر في إنجاز المشاريع خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية.

وفيما يتعلق بالامتيازات أو التحفيزات الممنوحة للمشرفين على وحدات المكلفة بإنجاز المشاريع، أفاد أن البنك الافريقي للتنمية يؤمن لجميع الوحدات المكلفة بإنجاز المشاريع دورات تكوينية لدعم القدرات في هذا المجال وأصبحنا نشترط على الممول منحهم شهادة معتمدة لتحفيزهم في إطار المحافظة على الكفاءات المشرفة على تنفيذ هذه المشاريع.

وبخصوص مقترح النواب المتمثل في تكليف جهة خارج الوزارة لمتابعة التنفيذ والمراقبة كجهة محايدة هي آلية لم يتم التفكير فيها بعد لضعف الإمكانيات المتاحة إذ يتم الاكتفاء برقابة الهيئة العامة للمالية ومحكمة المحاسبات بالإضافة إلى لجان مراقبة الصفقات والهيئة العليا للطلب العمومي مؤكدا على ضرورة التفكير بصفة مشتركة في كيفية إسناد امتيازات تحفيزية بصفة حصرية لفائدة الوحدات المكلفة بالتنفيذ مرتبطة بالآجال المحددة للمشاريع وبمدى تقدم التنفيذ مقارنة بالمؤشرات المحددة مسبقا وذلك على مستوى التقدم المادي والمتابعة والرقابة سواء كانت امتيازات مالية أو تحفيزية وفي المقابل محاسبته باعتبار أنه أصبح مسؤول عن تحقيق النتيجة المرتقبة من المشاريع المنجزة، مذكرا أنها من بين الإجراءات التي في طور الدرس لدفع إنجاز المشاريع العمومية موضحا أنه يمكن لمجلس نواب الشعب أن يتبنى هذا التوجه في إطار مشروع قانون باعتباره عاملا من عوامل تحسين نسق المشاريع على غرار عدة بلدان.

وبخصوص الشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون، أفاد أنها شروط موحدة، لكن هناك بعض الممولين يضيفون بعض التعريفات في الاتفاقية على عكس البنك الافريقي للتنمية الذي يمنح التمويلات بشروط تفاضلية من خلال إعطاء إمكانية لتغيير عملة القرض أو اختيار جدول السداد من 20 إلى 25 سنة منها فترة إمهال من 5 إلى 8 سنوات. وإمكانية السداد المبكر للقرض مع تفسير كيفية التمتع بهذه الإمكانية وطريقة احتساب نسبة الفائدة الموظفة.

ومن جهته بين ممثل وزارة التجهيز والإسكان أن مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الوزارة تعتبر من أكبر الاستثمارات ويتم برمجتها على المدى المتوسط والقصير لضمان تنفيذ هذه المشاريع في أقرب الآجال، موضحا أن هذه المشاريع مدرجة في إطار مخطط 2023 ـ 2025، ثم تتولى الوزارة بعد البرمجة القيام بالدراسات الفنية والبحث عن التمويل.

وأفاد في هذا الخصوص أن مخطط 2026 /2030 يتضمن رؤية ومنهجية جديدة لتجعل البرمجة وضبط الأولويات نابعة من القاعدة المتمثلة في مقترحات المواطنين إلى المركز المتمثل في السلط العمومية

من جهة أخرى، ولضمان السرعة في إنجاز المشاريع العمومية، أكد على ضرورة دعم وزارة التجهيز والإسكان بالموارد البشرية لضمان سرعة في الإنجاز والمراقبة والمتابعة الفنية والميدانية الناجعة مع التأكيد على ضرورة انتهاج سياسة تحفيزية بالنسبة للمسؤولين على التنفيذ والمتابعة.

وبخصوص مسألة الإخلالات الموجودة في مواصفات المواد المستعملة في بعض المشاريع والتي تهدد ديمومتها، أكد أنه يمكن مراسلة الوزارة التي تتولى التحقيق في هذا لمجال والقيام بالإجراءات اللازمة.

وبالنسبة للمعايير المعتمدة لاختيار الطرقات، بين أنها تتم بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط موضحا أن اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية تشترط توفر ثلاث شروط لقبول المشروع أولها أن يكون المشروع مدرجا ضمن المخطط وهو معيار أساسي يتم اعتماده لاختيار المشاريع، ثانيا جاهزية الدراسة وثالثا مدى تقدم الملف العقاري، وأشار أنه يمكن أن تكون من بين معايير اختيار المشاريع أن المشروع تمت برمجتها في ميزانيات سابقة ولم نتمكن من الحصول على التمويل يتم إعطاء الأولوية في البرمجة عند إيجاد التمويل كما يمكن منح الأولوية في اختيار المشاريع بالنسبة للطرقات التي تتطلب التدخل العاجل.

وأضافوا أن اقتراح المشاريع يكون في إطار عمل مشترك بين الجهات المعنية حيت تصادق وزارة التجهيز والإسكان على جملة مشاريع ويتم تمريرها إثر ذلك على اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية التي تضم تمثيلات لكل الوزارة وذلك إما بالمصادقة أو الإلغاء.

وحول الاستفسار المتعلق بطول مدة إنجاز المشروع موضوع القرض، بين أن خيار الوزارة هو الإنجاز على أقساط مراعاة للمقاولات المتوفرة والمشاريع التي هي بصدد الإنجاز وقدم توضيحات تتعلق بالاختلاف بين مدة الإنجاز ومدة القرض.

وبخصوص ضعف جودة الطرقات، أفاد ممثلو وزارة التجهيز والإسكان أن هذا راجع لعدة اعتبارات من أهمها الحمولة الزائدة من جراء حجم الشاحنات خاصة في المناطق الحدودية ونوعية المواد المقطعية المتوفرة وفي نفس السياق، أفادوا أنه تم القيام بدراسة هامة حول إعادة دراسة هيكل الطريق الممولة عن طريق هبة من البنك الافريقي للتنمية تناولت الأسباب الكامنة وراء ضعف ديمومة الطرقات التي تتمحور أساسا حول طبيعة التغيرات المناخية ونوعية المواد المقطعية والحمولة الزائدة، وأشاروا إلى أنه سيتم عرض مخرجات هذه الدراسة قريبا وسيتم مد مجلس نواب الشعب بتقرير مفصل حولها.

وأضافوا أن نقص التأطير وهجرة الأدمغة والإحالات على التقاعد حالت دون توفير الإطار البشري المؤهل للمتابعة والمراقبة وبينوا أنه لتلافي هذا النقص أنه تم الالتجاء إلى التعاقد مع مخابر مختصة في متابعة الجودة إلى جانب مكاتب دراسات فنية لمعاضدة مجهود الوزارة في مجال المتابعة، مع الإشارة إلى أن الوزارة قد تحصلت على علامة الجودة ISO9001 منذ سنة 2021.

وبالنسبة لمخفضات السرعة العشوائية والتنوير العمومي، أكد ممثلو وزارة التجهيز والإسكان أنه سيتم التوجه حسب الحالة إما نحو ازالتها أو تعويضها بمخفضات سرعة متلائمة مع معايير الجودة، وبالنسبة للتنوير العمومي أفادوا أن هناك إشكاليات في هذا الجانب وأن الوزارة تسعى لتجاوزها وتوفير التنوير لكل المناطق مع الإشارة إلى أنه يتم الاعتماد على التنوير بالطاقة الشمسية في العديد من الولايات.

وبخصوص طول فترة الإنجاز اعتبروا أن هذا التأخير راجع أساسا إلى وضعية المقاولين ومدى قدرتها على الإنجاز من جراء الإشكاليات وعدم توفر الرصيد البشري الازم لمتابعة الإنجاز وإشكاليات التراخيص المتعلقة بالجانب العقاري، هذا على جانب النقص في توفير المواد المقطعية اللازمة.

وفيما يتعلق بالقروض المصادق عليها أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه يتم العمل على إعداد تقرير مفصل حول تقدم التنفيذ مع الإشارة أنه يتم الرجوع للمول لتوفير التمويلات

الإضافية هذا بالإضافة إلى أنه تتم المشاريع المبرمجة في المخطط أو المرسمة في ميزانيات سابقة على ضوء الجاهزية والجانب العقاري

وبالنسبة للتفصيلات حول المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، أفاد ممثلو وزارة التجهيز والإسكان أنه تم الانتهاء من المشروع الأصلي للمرحلة الأولى التي انتفعت بها 23 ولاية بمبلغ 190 مليون أورو مشيرين أنه تم الالتجاء إلى قرض تكميلي على أقساط في شأنه بمبلغ 200 مليون دينار والذي بلغ نسبة انجاز تناهز 73 بالمائة.

وبينوا أن المشروع قد شمل تهذيب 905,5 كلم من الطرقات وبناء 20 جسر وتهيئة طرقات على طول 29,1 كلم، وبالنسبة للمرحلة الثانية التي ستنتفع بها 06 ولايات أفادوا أن كلفة المشروع تقدر بـ103.95 مليون أورو خصصت لتهذيب 230.6 كلم من الطرقات وتهيئة 56 كلم من الطرقات المهيكلة مشيرين إلى أن نسبة تقدم الإنجاز بلغت 15 بالمائة وأضافوا أن التأخير في الانجاز مرده الأساسي أن المشاركة في طلب العروض ضئيل مع ارتفاع كلفة الإنجاز مشيرين إلى أنه سيتم إعادة صياغة كراس الشروط وإعادة طلب العروض.

وقد تلقت اللجنة بتاريخ 23 أفريل 2023 معطيات كتابية من وزارة التجهيز والإسكان تتعلق بالقسط الأول والثاني عبر البريد الإلكتروني تجدونها مرفقة بالتقرير.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، القائمة الأولية للسيدات والسادة النواب المحترمون: عبد الستار الزارعي، نبيل الحامدي، علي زغدود، عبد القادر بن زينب، ريم الصغير، معز الرياحي، عبد الحليم بوسمة، عبد الرزاق عويدات، زينة جيب الله وطارق المهدي.

المصدح للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس.

تحياتي إلى السادة النواب وإلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وإلى الوفد المرافق لسيادته.

سيدي الوزير، وزارتكم مهمة وهي التي بإمكانها تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التونسية.

السيد الوزير، في المرة الماضية كان لدينا قرض أسقط يتعلق بالموافقة على القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، هل تساءلتم لماذا أسقط هذا القرض؟ نحن ضد القروض، ولكن عندما لا نجد الحلول، فما الحل؟

السيد الوزير، هذا البرلمان مستهدف من طرف العديد من اللوبيات، أصبحنا برلمان مكتب الضبط وأصبحت مهمتنا فقط تمرير القروض ثم هناك من يشعل الفتنة بين رئيس الجمهورية وبين هذا البرلمان وهناك فتنة داخلية في هذا البرلمان. اتقوا الله.

بسم الله الرحمن الرحيم، قال تعالى: "وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ"، لعن الله الفتنة.

ما نريده يا سيادة وزير الاقتصاد والتخطيط هو أن تكون الدولة متماسكة وأن يكون هذا البرلمان متماسكا. ما دخل البرلمان في التنمية؟ هنالك من يريد سحب الثقة من رئيس البرلمان ونحن لا ننافق السيد رئيس البرلمان، ما دخله في التنمية؟ نحن دورنا رقابي وتشريعي، نعم نضغط على الحكومة من أجل برامج اقتصادية واجتماعية لصالح تونس ولكن لسنا مع الفتنة والفتنة خراب والفرقة عذاب والتجمع والوحدة محبة للبلاد.

بلادنا اليوم مهددة بجميع أصناف الفتن وأول شيء أنصح السادة النواب دعونا نتحاور ونتناقش ونضع كل شيء في نصابه ولا نختلف لأن الخلاف دائما هو فتنة، هذه نصيحتي إلى هذا البرلمان وأولهم السيد رئيس هذا المجلس الموقر.

الفتنة يا سادتي الكرام تسقط الدول واليوم نحن في تونس منذ ما قبل سنة 1956 ونحن مختصون في التاريخ ونعلم أن هذه البلاد مهددة بالفتن وفي عهد بورقيبة كانت مهددة بالفتن وفي عهد بن علي كانت مهددة بالفتن وفي العشرية الأخيرة الفتن ضربت أطنابها فإلى أين نحن ذاهبون؟ اتقوا الله في هذه البلاد.

السيد الوزير، حديثي ليس موجها إليكم فقط، بل إلى الحكومة بأكملها دعونا كحكومة وكمجلس نواب نضع اليد في اليد. يا سيادة الوزير، دعني أنصحك إن كنت تريد تمرير القروض التنموية، فنحن لسنا مكتب ضبط ولن نسمح لأحد بأن يزرع الفتنة بيننا وبين رئيس الجمهورية وإن كان لرئيس الجمهورية شعارات فنحن معه في هذا، وقد دعا رئيس الجمهورية إلى التعويل على الذات ونحن ندعو كذلك إلى التعويل على الذات ولكن متى تحدث المشكلة؟ تحدث عندما تعمل الحكومة بمفردها.

عليكم القدوم إلى مجلس نواب الشعب وإقناعنا بأي قرض خاصة القروض التنموية فنحن كنواب، ليس لدينا أي غاية سوى النهوض بهذه البلاد وبتونس الخضراء فنحن لسنا قطيعا ولن نكون قطيعا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطاراته.

اليوم قرض جديد من أجل التنمية ومن أجل البنية التحتية وسوف أصوت عليه من أجل شعبنا ومن أجل تنمية حقيقية مستدامة.

هذا لا ينفي السيد الوزير، أنني أود أن أقول لكم أنه إلى جانب الطرقات المرقمة هناك مسالك فلاحية في شتى أنحاء تراب الجمهورية تعاني من كل أنواع الدخول والخروج.

وأخيرا السيد الوزير، لو أريك مقطع فيديو صور في عين جلولة الأسبوع الفارط توفي شخص، رحمه الله، ولم يتمكنوا من نقله بسبب تردي حالة المسالك الفلاحية.

السيد الوزير، أعلمكم أن لدينا منطقة تسمى سيسب بالسبيخة، يدور فيها خلال ستة أو سبعة أشهر ما بين 30 و40 و50 مليارا أموال تتداول من أجل التنمية، ولكن العائق الوحيد هو الطرقات الموجودة ومن ضمن هذه الطرقات طريق معطل وهو ضمن مشاريع التنمية المندمجة وله سبع سنوات وهو طريق الحمارنية الذي مر مؤخرا من الإدارة الجهوية للتجهيز في الولاية من أجل إحالته إلى وزارة التنمية ولجنة القيادة من أجل إضافة قرابة 500 ألف دينار لا تحرمونا منها سيدي الوزير، 500 ألف دينار من أجل أهلنا في الحمارنية والزلاعتية.

السيد الوزير، أود التأكيد اليوم أن التخطيط والتنمية لن يكونا إلا بالشراكة بين جميع الأطراف في تونس.

هذه الشراكة نلاحظها عند بعض الوزراء ولا نراها عند البعض الآخر.

هذه الشراكة اليوم أصبحت تهدد مجلس النواب من الداخل ومن الخارج، نحن مهددون من أطراف موجودة لا تريد مصلحة هذا البلد.

سحب الوكالة لن يثنينا إلا عن العمل من أجل تحقيق مطالبنا ومن أجل الوصول إلى أهدافنا وبرامجنا، هذا ما أريد التأكيد عليه اليوم أي طرف يمس داخل هذا المجلس من رئيسه أو من أعضائه سوف يجد 157 نائبا حاضرين من أجل الدفاع عن هذا المجلس.

ولكن السيد الوزير، أريد اليوم توجيه رسالة إلى هذه الحكومة ورسالة إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، هذه الرسائل التي تبعثون بها لن تثنينا عن العمل، بل تزيدنا قوة وقدرة وتحديا لكل الأطراف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لتونس من خلال هذا المجلس.

قانون المناولة الذي أصبح اليوم يهدد هذا المجلس، كل النواب يد واحدة من أجل العامل ومن أجل تحقيق أهدافه، ليس رئيس المجلس وحده هو المسؤول عن المناولة، بل كلنا مسؤولون وهذا يتجلى داخل الجلسة العامة حيث تجدون يوم عقد الجلسة العامة أن كل النواب يدا واحدة من أجل تحقيق أهداف العامل البسيط.

السيد الوزير، أعتذر عن هذا التشنج لأننا اليوم أصبحنا مهددين، دور النائب اليوم هو تشريعي ورقابي، الدور التشريعي نحن نقوم به داخل المجلس، ولكن الدور الرقابي بإمكانك أن تسأل عنه الحكومة السيد الوزير وسيجيبونك إن كان النائب يقوم بدوره أم لا.

ولكن تهديداتكم أكررها، لن تثنينا عن العمل وإن أردتم سحب الوكالة فنحن مستعدون لها، نحن 157 نائبا، ولكن سترون بعد نهاية هذه الفترة النيابية ما الذي سيحققه هذا المجلس.

السيد الوزير، أرجوك أود لفتة إلى كل الأرياف، لفتة إلى استراتيجية واضحة لقد ناديتمونا في مخطط التنمية وناديتمونا في القصرين وأنا شخصيا لم أكن حاضرا، ولكن الدور التنموي اليوم غير واضح للنائب، الدور التنموي الذي من المفروض أن يقوم به النائب بعد البرنامج الانتخابي الذي وضعه غير واضح في تونس وما هو السبب؟ السبب هي تلك الكلمتان الموجودتان في الدستور: "دورك تشريعي ورقابي." لذا أوجه دعوة إلى زملائي الموجودين اليوم داخل هذا المجلس إلى تنقيح القانون الانتخابي من أجل إنجاح تونس في المواسم القادمة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

الزميلات والزملاء النواب،

أقف اليوم تحت قبة هذا المجلس لا لأعرض مطالب عابرة، بل لأدق ناقوس الخطر باسم شعبٍ صابرٍ في أقصى الجنوب باسم أهالي بنقردان الذين صدوا الإرهاب بأجسادهم وينتظرون منذ سنوات أن يعترف لهم بحقهم في التنمية والكرامة لا بالخطابات، بل بالمشاريع الواقعية.

سيدي الوزير، بنقردان ليست هامشا على خريطة الوطن، بل بوابته الجنوبية ومفترق استراتيجي للتنمية والربط القاري ومع ذلك تركت رهينة مشاريع معطلة وأخرى تمشي بخطى السلحفاة، دون أفق ولا مردودية.

بنقردان، سادتي الكرام، تستحق أن تكون قطبا اقتصاديا متكاملا، لا مجرد معبر منهك ومنطقة مهملة، نريد تنمية لا تأجيل فيها وعدالة لا استثناء فيها ومشاريع لا تدفن في أدراج الإدارات.

سيدي الوزير، سأعرض عليك المشاريع المعطلة بجهة بنقردان وعددها أحد عشر:

1. المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية، هذا الحلم الوطني الذي أعلن عنه بكل فخر يتقدم بخطى ثقيلة لا تلبي انتظارات أبناء الجهة ولا طموحات التونسيين، مشروع من المفترض أن يغير المشهد الاقتصادي كليا ما زال في طور البطء والتردد وكثرة اللجان وكأن هناك من يتقصد إيقاف الجنوب بلا أفق اقتصادي حقيقي.
2. المنطقة الصناعية ببنقردان جاهزة والبنية مكتملة لكن لا حياة فيها ولا مؤسسات منتصبة ولا مواطن شغل تخلق، هل خلقنا المناطق الصناعية لنتباهى بها على الخرائط؟ أم لتساهم فعليا في الإنتاج الوطني؟
3. مشروع محطة تقوية الجهد الكهربائي ببنقردان، الناس هناك يعيشون الرعب صيفا، ضعف في التيار يشل الحياة ويشوه صورة الدولة ويسقط الثقة في جدواها، مدينة كاملة تعيش تحت رحمة التيار الضعيف.
4. محطة تحلية المياه بسعيدان، تعطلت وسط لامبالاة غير مفهومة بينما يعيش المواطن في بنقردان على وقع العطش على وقع الحنفيات اليابسة والانقطاعات المتكررة شتاء وصيفا والحق في الماء ليس ترفا، بل هو حق دستوري.
5. مركز سباق الخيل بمرسى القصيبة، قطعة الأرض مخصصة منذ سنة 2017، الشريك الإماراتي جاهز ووزارة الفلاحة رصدت مبلغ 1 مليون دينار ومع ذلك المشروع مجمد، لماذا؟ من يعطل؟ من يتهرب؟ وهل يعقل أن نضيع فرصا دولية بسبب إهمال داخلي؟
6. منصة اللحوم الحمراء ببنقردان معطلة وتنتظر الحياة.

7. محول بنيري ببنقردان الجنوبية على طريق السيارة سرِق بعد إدراجه وهو مطلب شعبي قديم ومتجدد، يجب أن يدرج في المخطط التنموي 2026 - 2030.

8. السكة الحديدية رأس جدير قابس، منذ سنة 1983 والأهالي في الجنوب كاملا ينتظرون القطار وإلى اليوم لم يأت.

9. المنطقة السياحية ببوقرنين - بنقردان، المشروع في أدراج الوكالة العقارية السياحية وينتظر وضعه ضمن الأولويات التنموية للجهة.

10. المنطقة السقوية للزراعات العلفية لاستغلال المياه المعالجة ثلاثيا من محطة التطهير بكركاتة، مشروع مهم لكنه مكبل ولم ير النور إلى اليوم.

11. معبر رأس الجدير الحدودي، الشريان الاقتصادي الحيوي أصبح اليوم رمزا للركود بدل أن يكون بوابة للتنمية، تحول من معبر يضج بالحركية التجارية إلى نقطة بطالة حقيقية ومصدر معاناة يومية لآلاف العائلات، من المسؤول؟ من عطل هذا القلب النابض للتجارة الوطنية؟ أين الرؤية المشتركة مع ليبيا؟ أين التنسيق المشترك لحل المشاكل؟ أين السيادة على القرار الاقتصادي؟

سيدي الوزير، هذه ليست مجرد مشاريع، بل شرايين حياة التنمية ليست امتيازا، بل هي حق وأهالي بنقردان لا يطلبون صدقة من الدولة، بل وفاءها بواجبها.

نرفض منطق التسويف ونطالب بإجراءات واضحة وآجال مضبوطة وبمحاسبة كل من يعيق المشاريع أو يتقاعس في تنفيذها.

سيدي الوزير، كيف نفسر هذا الكم الهائل من المشاريع المعطلة؟ كيف نفسر هذا الإصرار على إغراق الجهة في الفقر والبطالة رغم ثرواتها وموقعها الحدودي المحوري؟

بنقردان هي مدينة الانتصار والسيادة التي حررت الأرض من الإرهاب لا تزال الدولة عاجزة إلى اليوم عن تحرير التنمية فيها من قبضة التهميش والتعطيل.

سيدي الوزير، نحن لا نطلب المستحيل، بل نطالب بحقوق مستحقة، نطالب بتطبيق المشاريع لا بإعادة دراستها، نطالب بإرادة تواجه العقبات لا إدارة تراكم المعوقات.

كفانا صمتا، كفانا وعودا، كفانا عبثا.

من بنقردان اليوم نطلق صرخة الحق: لا للتهميش، لا للتمييز، لا للإقصاء التنموي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، أنا اليوم أخذت الكلمة وصدقوني لم أكن أنوي الحديث بعد الزيارة الأخيرة التي قمنا بها إلى دولة الجزائر الشقيقة ورأينا كيف تعمل الدولة هناك وكيف تحترم رموزها وكيف تحترم نوابها صدقوني، منذ أن عدت لم أستطيع النوم ليومين كاملين.

اليوم عندما أرى الدولة تلتزم الصمت على ما يحدث فبعض المواطنين بـ 500 مليم ربط بشبكة الانترنت يستهدفون رموز الدولة.

رأينا كيف بدأت الفوضى باستهداف رمز هذا المجلس ورمز من رموز الدولة التونسية، السيد إبراهيم بودربالة، اليوم وبكل أسف وبكل مرارة أشعر أننا انتهينا لم يعد لدينا الرغبة في ا لمصادقة على قوانين أو على التشريعات أو أي شيء.

نحن نعمل اليوم تحت الضغط وقد طلبوا هذا الصباح من السيد الرئيس غلق المجلس، لا بأس إذا أردتم غلقه فسنفعل ذلك ما المشكلة؟ أنا الآن عمري خمسون سنة هل كنت أعيش كعضو في مجلس نواب الشعب.

هؤلاء الذين بدأوا يهددون بسحب الثقة من رئيس المجلس، يبدو لي أنهم لا يفهمون ما يقولون، نادينا مرارا وقلنا أن هناك قطيعة بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية.

نحن كنواب عن جهة نابل لم ندخل إلى الولاية قرابة السنتين، الوالية السابقة ذكرت أنها ليست مستعدة لتقاسم السلطة مع أي شخص، نحن إلى حد الآن لا نستطيع إبداء رأينا في معتمد، نحن إلى حد الآن عندما نتصل بكاتب عام بلدية لا يجيبنا، نحن إلى حد الآن لم يستقبلنا أي وزير.

ما هذه التهديدات؟ دعونا نتثبت عن ماذا نتحدث؟ دوركم تحت قبة البرلمان تشريعي ورقابي، كيف نمارس الرقابة على أمر لا نعرفه ولا نتابعه؟

اليوم، السيد العميد يمسك الأمور بشدة والعديد من النواب غير راضين عما يحدث وحضرنا عديد المرات وكان السيد العميد يوصينا بضرورة التماسك واليوم نرى أن رئيس مجلس نواب الشعب مستهدف بسحب الوكالة.

إذا كانت الوكالة ستسحب من رئيس مجلس نواب الشعب فنحن أيضا سنستقيل جميعا حتى إذا لم تسحب منا الوكالة فلسنا بحاجة إلى العمل ومن أراد أن يسحب مني الوكالة فليتفضل لا مشكلة لدي.

نحن نقوم بواجبنا، نحضر الجلسات العامة ونصادق على قروض بالرغم من أننا لا نعلم مآلها ونرسل الأسئلة الشفاهية والكتابية إلى السادة الوزراء وبالتالي من يستعرضون عضلاتهم الكاذبة، فليحترموا أنفسهم، نحن لا نعمل عند أحد، نحن انتخبنا الشعب وهو الوحيد الذي يحق له أن يسحب منا الوكالة لكن وفقا للقوانين التي ينص عليها الدستور.

اليوم أصبحنا مستهدفين، هذا الصباح كنت أتابع صفحات التواصل الاجتماعي سيدي الرئيس، شخص كتب لدي مشروع خاص بالجليز ولم يصدر النواب أي قانون تشريعي يخدم هذا القطاع لذلك نطلب منك سحب الثقة أو مثال آخر السيد الرئيس اليوم إذا لم يقم النواب بإخراج المتهمين بقضايا الشيكات من السجن سنسحب منكم الثقة، ما هذا الوضع؟

وبخصوص قانون المناولة قلنا يجب التأني لأننا في دولة وليست أحلام، إذ بنا نجد أنفسنا لا نساوى أي شيء، صدقوني البارحة خلال زيارتنا لدولة الجزائر رأينا النظافة والاستقبال ودولة ممتازة واليوم يلهينا البعض ببث الفوضى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أضيفوا دقيقة للأستاذ عبد القادر بن زينب تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

تركوا ما وراءهم في استهداف واضح للمجلس.

اليوم أود أن أوجه رسالة إلى هؤلاء لأبلغهم فيها أن الوزراء لا يقابلونا ولا يسمعونا والسيد الوزير الحاضر معنا الآن ونحن نحترمه وقد استمع إلى عديد النواب، ولكن هناك وزراء آخرون، أذكر وزير الشباب والرياضة وافق على عقد اجتماع بالجمعية فقط ورفض حضور النائب معها عن ماذا ستحاسبوننا؟ فنحن ليس لدينا الحق في الحديث عن أي شيء، تثبتوا أولا لأن إهانة مجلس نواب الشعب تعتبر إهانة للدولة ككل، نحن نعبر عن إرادة الشعب اليوم وقدمنا لهذا الوطن الكثير رغم التهديدات التي وصلتنا في القانون الانتخابي وغيره أما الأشخاص الذين يستهدفوننا اليوم....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير المنتمية، لها خمس دقائق تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد.

اليوم نحن أمام مشروع قرض من البنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية. أول سؤال، سيدي الوزير، هل وقع التنسيق بين نفس القرض الذي تمتعت به وزارة التجهيز والذي قدم لنا؟ في الحقيقة عرضا كافيا وشاف بشأنه من خلال الأروقة الاقتصادية؟ حينها كانت رئيسة الحكومة الحالية هي وزيرة التجهيز، فهل تم التنسيق بين هذا القرض والقرض الخاص بالأروقة الاقتصادية؟

نحن نتحدث عن البنية التحتية والتنمية ولا يمكننا سيدي الوزير، أن نتحدث عن طريق دون نقطة تطهير. اليوم مثلا الطريق MC43 الذي نجحنا في إضافته إلى برنامج وزارة التجهيز ضمن تمويل البنك الإفريقي للتنمية، هو من دون تطهير سيدي الوزير.

اليوم توجد عمارات في عمادة الرحمة على نفس الطريق المرقمة لكنها غير مستغلة ولا تقرب الخدمات إلى المواطن لا لشيء لأن مياه الصرف الصحي "التطهير" موجودة أمامها، الطريق يبقى خمس أو سبع سنوات سيدي الوزير، في حين أن التطهير تتم برمجته على مدى بعيد.

حق المواطن كأول مقوم من مقومات الحياة والصحة والبيئة السليمة هو التطهير، فلماذا خلال المفاوضات مع هذا البنك أو مع إدارة التنمية لا نضيف هذا المكون؟ فإن محطات التطهير هي أول عنصر يعدل التنمية، كيف يعقل أن نبني طريقا ثم نعود لنشقه مجددا ثم نسلمه لاحقا للحماية من الفيضانات؟ نحن نريد اليوم مشروعا وبنية تحتية مؤسسة على تصور شامل وعمل منظم من الترصيف إلى البنية التحتية.

بالإضافة إلى نقطة التطهير ومثال التهيئة العمرانية الذي يجب أن يكون مكونا أساسيا من مكونات هذه البنية التحتية لأنه إذا كان الطريق دون مثال تهيئة عمرانية لا وجود للاستثمار فالمستثمر المحلي أو الأجنبي يريد بنية تحتية متكاملة أي التطهير ومثال التهيئة العمرانية ثم بعدها نتحدث عن شيء اسمه طريق.

عشرون جسرا في هذا القرض ستبنى، أعتقد سيدي الوزير، أن الجسور المؤدية إلى مدارسنا الابتدائية يجب أن تكون لها أولوية وأذكر بالخصوص بالمشروع المعطل عين غراب معتمدية الميدة وأدعوكم سيدي الوزير، إلى زيارة عين غراب معتمدية الميدة لتروا بأنفسكم معضلة التطهير ومعضلة الجسر ثم بعد ذلك يمكننا أن نتحدث عن البنية التحتية والطريق.

نفس الوضعية كذلك بالنسبة إلى طريق عين الخضراء عمادة الرحمة معتمدية منزل بوزلفة، صحيح أنه مسلك فلاحي، ولكنه مسلك ينتج منتوجا فلاحيا مثل الزيتون، الدواجن، الحليب. هذا المشروع يجب أن يكون من أولوياتكم.

كذلك سيدي الوزير، أنتم على علم بالطريق الجبلية الاقتصادية التي زرتموها في زيارتكم الأخيرة إلى معتمدية منزل بوزلفة وعمادة الرحمة وأدعوكم بكل لطف إلى إضافة هذا الطريق الاقتصادي التنموي الذي يربط عديد الولايات مع طريق MC43 ضمن المخطط التنموي 2026-2030.

هل تتذكر سيدي الوزير، زيارتكم إلى الميدة قرب معهد الميدة وهناك المصب الخاص بالميدة والتنمية المندمجة التي تشمل قسط من المدينة الحرفية؟ اليوم لماذا لا نستطيع نقل هذا القسط المتعلق بتهيئة المصب ليكون مسلكا صحيا للمواطنين؟

بالأمس كانت هناك باكالوريا بيضاء في معهد الميدة، التلاميذ بالمعهد والمصب مشتعل، سيدي الوزير.

اقتراح السيدة النائبة أن يكون هذا المصب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس.

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق.

المال قِوام الأعمال، نثمن هذا المشروع الذي من شأنه المساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات بغاية تحسين ظروف الجولان على شبكة الطرقات واختصار زمن التنقل والتقليص من كلفة استغلال العربات بتحسين حالة المعبد وتنمية حجم المبادلات بين الجهات بتوفير ظروف أفضل لتنقل الأشخاص ونقل البضائع بما يكرس نظام نقل ناجع ومستدام يدعم النمو الاقتصادي.

بدائرتي سيدي الوزير، بمجاز الباب تستور قبلاط من ولاية باجة، البنية التحتية تستوجب إعادة التشخيص من الوزارة المختصة، وزارة التجهيز، من الناحية الفنية وبرمجة تدخل على مستوى الوزارات بما فيها وزارتكم ببرمجة اعتمادات من الميزانية الحكومية لمساعدة الجماعات المحلية من بلديات وولايات ذات الميزانيات غير الكافية.

إذ يستوجب الأمر تدخل الدولة لتغطية المنطقة في هذا المجال خاصة في الأرياف مثل سيدي حمد الجديدي، القصر والقريعات وأولاد سلامة و23 فيفري والسلوقية والتفرشة بتستور والعبلة

وشيخ الوديان وبعض الأحياء السكنية بقبلاط والأرياف بالدائرة لتوفير المعبد وفك العزلة عن المواطنين بالأرياف خاصة.

نرجو سيدي الوزير، أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، لأنه مطلب شعبي ملح جدا ويطالب به أبناء دائرتي. كما نرجو أن يقع برمجة المناطق الريفية وشَملها بخدمات وتدخلات وكالة التهذيب والتجديد العمراني على غرار وادي الزرقاء والقريعات والقصر وأرياف تستور وقبلاط حيث التجمعات السكنية المهمة.

كما نرجو أن يقع برمجة السكن الاجتماعي ليس فقط المدن، بل أيضا بالأرياف الزاخرة بالأراضي الدولية نظرا للوضعيات الاجتماعية كما أطالِب بإجابة مطالب أبناء دائرتي بمجاز الباب وقبلاط وتستور والاستجابة لها طبقا للقانون في هذا الإطار وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمه غير منتم، له أربع دقائق تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد الوزير والوفد المرافق له.

على أهمية تمويل مشاريع الاستثمار في البنية التحتية للطرقات وإيجاد التمويلات اللازمة لتحسين البنية الأساسية لقطاع النقل والمحافظة على القطاعات وتحسين ورقمنة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطن وعلى مسؤولية مجلس نواب الشعب في المصادقة على هذه القروض المدرجة ضمن تمويل حاجيات ميزانية الدولة لسنة 2025، فإننا سيدي الوزير، أمام ضرورة أيضا تحسين منهجية عرض وإحالة ومناقشة هذه القروض صلب مجلس نواب الشعب حتى نتلافى أخطاء الماضي القريب ونحقق النجاعة والأهداف المرجوة من كل القروض، مع الإشارة إلى تمسكنا بتنفيذ سياسة الدولة في الحد من الاقتراض الخارجي والتعويل على الذات وخلق الثروة وحتى لا نجد أنفسنا في هذه الوضعية المحرجة حيث سنناقش ونصادق اليوم على قرض بنفس قيمة قرض أسقطناه منذ فترة رغم أهميته بالنسبة إلى تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورغم الامتيازات الممنوحة فيه هذا بالإضافة إلى الخسائر المالية الناجمة عن عدم المصادقة على القرض السابق الممنوح من الوكالة الفرنسية للتنمية.

ولأنني أوافق زملائي وزميلاتي برفض توصيف البرلمان "ببرلمان القروض"، فإنني أؤكد على ضرورة تحملنا جميعا مسؤوليتنا إزاء هذا الوضع الاقتصادي والتنموي والاجتماعي الذي تمر به البلاد.

وفي هذا السياق سيدي الوزير، وفي علاقة بهذا القرض المسند من البنك الإفريقي للتنمية والمخصص لتطوير البنية التحتية في قطاع النقل وقيمته 80 مليون أورو، أردت أن أؤكد على بعض النقاط الضرورية اذ نقترح في إطار احترام الدور الرقابي البعدي والقبلي لمجلس نواب الشعب:

إحالة اتفاقيات القروض وشروطها ومراحل صرف كل قرض ومدى تنفيذ المشاريع المنجزة في إطاره بشكل دوري.

متابعة تنفيذ المشاريع الممولة بهذه القروض واحترام جميع آجال التنفيذ لتجنب تعطيل مشاريع ممولة بقروض كما حدث في بعض المشاريع المنجزة سابقا.

مزيد الحرص في ظل الوضع المالي الحرج للمالية العمومية وارتفاع نسبة الفائض في بعض القروض الممنوحة على البحث عن شركاء ومؤسسات مالية مانحة تقدم لنا قروضا بأكثر شروط التيسير الممكنة على مستوى النسبة والآجال.

وختاما سيدي الوزير، نؤكد على ضرورة مزيد العمل على تسريع نسق المشاريع العمومية المعطلة في مجال البنية التحتية للطرقات تنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، كما نؤكد على ضرورة حسن تنفيذ المشاريع العمومية الممولة بقروض بنكية في آجالها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية لكل الحضور.

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وبالنسبة إلينا في حركة الشعب نثمن القروض المتجهة للتنمية وندعمها باعتبار أنها قروض تحدث نموا وتساعد على تحقيق التنمية ولها عائداتها التي تمكن من الالتزام بخلاص الأقساط المبرمجة.

كذلك نثمن النقاش والحوار مع السيد وزير الاقتصاد والتنمية فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات وهذه القروض وفي هذا الإطار أود أن أسأل السيد الوزير طبعا هو سؤال إنكاري، أيهما أولا، حفظ الحياة أم توسيع الرزق وحفظ المال؟ طبعا حفظ الحياة مقدم على حفظ المال لذلك أقول سيدي الوزير ونحن نبرمج لإنجاز مشاريع في البنية التحتية وفي الطرقات، علينا أن نقدم ما يحفظ حياة الإنسان على ما ينمي رزقه.

وهنا أود أن أشير إلى أنه في ولاية منوبة توجد تقاطعات بين السكة الحديدية والطرقات غير محمية لا بحواجز ولا بإشارات ضوئية، بل إن الإشارة الضوئية حمراء على الدوام.

لدينا موقعان في معتمدية وادي الليل وموقعان في معتمدية الجديدة وثلاثة مواقع في معتمدية طبربة وموقع في معتمدية البطان، تقاطعات بين السكة الحديدية والطريق، لا إشارات ولا حواجز.

كذلك لدينا مرتفع الأنصارين، طريق سميته طريق الموت يربط بين مدينة طبربة والملاحة عبر منطقة الأنصارين وهي منطقة جبلية طريق وعرة فيها منحدر حاد ومنعرجات خطيرة والطريق ضيق وحالته رديئة ومهشمة تماما.

هذا الموضوع أشرت إليه ونبهت إلى خطورته منذ سنة 2019 والسيدة وزيرة التجهيز السابقة ورئيسة الحكومة الحالية خلال زيارتها إلى هذا المجلس، سألتها نفس هذا السؤال وأعلمتني أن الإدارة الجهوية للتجهيز اشتغلت على هذا المشروع، مشروع تعبيد طريق الأنصارين الذي طوله 18 كلم وأحيل المشروع إلى وزارة التجهيز وهو الآن في انتظار التمويل.

إذا كانت حماية حياة الإنسان لا تكون ذات أولوية فمتى يمكن برمجة تنفيذ توسيع وتعبيد هذا الطريق، طريق الأنصارين الذي يعتبر طريق الموت؟ هل ننتظر إلى أن تحدث كارثة، لا قدر الله، مثل الكارثة التي وقعت في عمدون سنة 2019؟ لا أظن أن هناك من يتمنى ذلك.

لذلك سيدي الوزير، أرجو أن تعيروا هذا الموضوع الأهمية وأن تضعوه في تخطيطكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيد زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بكامل الوفد المرافق لكم.

لا يخفى على أحد أن مجلسنا الموقر مستهدف من قوى الردة في الداخل والخارج لأن نجاح هذا المجلس هو نجاح لتونس ونجاح للمسار الإصلاحي ونجاح لسيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، الساهر الأول على السياسة العامة للدولة.

هذا المجلس يتم استهدافه، يتم استهداف كامل أعضائه برئيس المجلس وبكافة الزملاء النواب، يستهدفوننا في عائلاتنا، كمية التشويه التي نتلقاها، ولكننا سنبقى جدار صد منيع لا ينحني ولن تثنينا كل هذه الخزعبلات عن استكمال مسارنا الإصلاحي يد بيد مع سيادة رئيس الجمهورية.

نحن السيد الوزير، نقوم بعملنا التشريعي كما يجب، ولكن يبقى عملنا الرقابي للأسف منقوصا لأنه مرتبط أساسا بالعمل الحكومي وبمدى جدية تعاملها معنا.

السيد الوزير، كنت تقدمت إليكم بسؤال كتابي مر عليه تقريبا ثمانية أشهر وسأكرر للمرة الثالثة هذا السؤال الكتابي: هل يمكن لوزارتكم إضافة قسط رابع في المخطط التنموي للحد من التفاوت الجهوي؟

أنا أتساءل سيدي الوزير، ما الصعب في هذا السؤال حتى لا تجيب عنه، هل هو عدم جدية تعامل وزارتكم مع السادة النواب؟ هل هو عدم وجود وقت للكم الهائل من الموظفين في الوزارة تقريبا 1000 موظف لا يجدون الوقت للإجابة على سؤال بسيط كهذا؟ كيف لنا أن نتحدث اليوم ونقول أننا نبني دولة تسودها العدالة الاجتماعية ونتحدث عن البناء والتشييد ونحن لا نتجاوب مع السادة النواب.

سيدي الوزير، سألتك عن العديد من المناطق التي تدخل في المخطط التنموي من 2017 وسأعطيك مثالا في معتمدية الزريبة حمام، منطقة عين البطريّة ومنطقة وادي الكنز -أتمنى أن تدونوا ما أقوله- من المفروض أن تكون قد بدأت الأشغال فيها ولكن إلى حد الآن لم تبدأ الأشغال.

منطقة بوعشير من منطقة الزريبة حمام، المفروض أن تكون الأشغال قد انتهت وهذه الأشغال بدأت من 2017، ولكنها لم تنته، تعطيلات غير مبررة، ميزانيات مرصودة وموجودة، ولكن العمل مفقود.

هناك مناطق سألتك عنهم سيدي الوزير، قلت لك هل يمكن إضافة بعض مناطق وادي الرمل التي تعد 20 ألف ساكن، منطقة عين الصابون ووادي الزيت.

سيدي الوزير، منطقة وادي الزيت جدت بها حادثة أليمة كالحادثة التي حصلت في المزونة، حائط مدرسة سقط على التلاميذ وبالمناسبة أنا أترحم على شهيد العلم يحيى السعيدي.

سيدي الوزير، نحن لم نهاجم الدولة، نحن احترمنا الدولة في سبيل أن تتحرك وتدخل التنمية لهذه المناطق، ولكن ما أقدر عليه اليوم هو أن أدخل هذه المناطق في المخطط التنموي 2026-2030، ولكن كان من المفروض على وزارتكم توفير الاعتمادات المالية ليتم تنفيذ التنمية على أرض الواقع وفي هذه المناطق.

كذلك منطقة وادي الربح وبني دراج تمت برمجتهما في التنمية والميزانية مرصودة والعمل مفقود كالعادة منذ 2017، ما هذا التعطيل، هل سنبني الدولة، أبهذا العمل نقول أننا نساند سيادة رئيس الجمهورية في عمله الإصلاحي، هل بهذا العمل نرنو إلى تونس أفضل؟

السيد الوزير، عليك بتفقد إدارتك، إدارتك لا تقوم بواجبها وأنا لا أتهمك أنت في شخصك، أعلم أنك كفء وتعمل بجد وأنا متأكدة بأنه لا علم لك بسؤالي وكلما تأتي إلى هنا أتردد في تقديم مداخلة في هذا الشأن، للمرة الثالثة أسأل المسؤول التابع لك في الوزارة يقول لي سأجيبك الأسبوع المقبل والأسبوع المقبل مرت عليه ثمانية أشهر ولذا سيدي الوزير إذا كانت إدارتك لا تعمل كما يجب مع السادة النواب فهذا تعطيل ممنهج لسيادتكم بالأساس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق المهدي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد طارق المهدي

مرحبا بكم سيدي الوزير ومرحبا بمرافقيكم الكرام،

سيدي الوزير، اليوم كالعادة حللت بيننا معززا مكرما للتصويت على اتفاق قرض وأنتم وزير الاقتصاد والتخطيط والذي نتمنى أن تشمل مهمتكم في الحكومة اختصاصكم وهو الاقتصاد والتخطيط.

هذا التخطيط الذي يجب أن يشمل مجلة الصرف ومجلة الاستثمار والمجلة التي تعنى بالتطوير وبالتهذيب العمراني ومجلة المياه وغيرها في مجال التخطيط لهذا الوطن، مع العلم أننا كنواب للشعب عندنا مقترحات قوانين لكل هذه المجالات وغيرها، لكن كما هو معلوم ليس من الحكمة أن نشتغل على رزمة من المشاريع نعلم جيدا أن هذه الحكومة والتي سبقتكم قد قاموا طيلة مدة طويلة بالعمل عليها، فقط لا زلنا ننتظر مدنا للقيام بعملنا في أي تنقيح نراه مناسبا للبلاد والعباد.

لكن مداخلتي اليوم ستكون لإيصال رسالة من مواطني صفاقس ونخبة من شبابها وبدعم لا مشروط من نواب الولاية في الغرفتين التشريعية من مجلس نواب الشعب ونواب مجلس الجهات والأقاليم.

هذه الرسالة هي لفخامة رئيس الجمهورية وهي كالآتي:

سيدي رئيس الجمهورية،

تحية طيبة وبعد،

سيدي الرئيس، نحن الممضون أسفله من أبناء صفاقس الذين تدمى قلوبهم على ما آلت إليه حالة الجهة نرفع إليكم هذه الرسالة لا بوصفكم رئيسا للدولة فحسب، بل بوصفكم المسؤول الأول عن حالة البلاد والجهات والذي قد ينقذ عاصمة الجنوب من مصير بات ينذر بالفناء. صفاقس التي قدمت للبلاد خيرة رجالها وتكرمت بدماء أبنائها الطاهرة في فداء للوطن على مر التاريخ ووهبت تونس علمها وعملها طيلة قرون، تجد نفسها في منعرج خطير لم تألفه قط منذ تاريخها الطويل: ركود اقتصادي خانق، انحباس يطال المشاريع وإهمال يكاد يكون ممنهجا يهدد ما بقي من مقومات الحياة الكريمة في جهة كانت إلى وقت قريب من منارات الإشعاع ومن معاقل الإنتاج، فإما أن يخلدكم التاريخ بكل أمانة وموضوعية في سجل المنقذين وإما أن يلحقكم بمن سكتوا على واجب النصرة وتركوا المدينة تتخبط وحيدة.

سيدي الرئيس، إلى من المشتكى وقد بات بيدكم الحل والعقد.

مشاريع كبرى ظلت حبيسة الأدراج وأخرى جمدت حتى نساها الناس، تبرورة ذلك الحلم الذي تجاوز عمره الثلاث عقود لا يزال حتى شاطئه موصود أمام أبنائه، المترو الخفيف تحول من أمل إلى خيبة، دراسات جاهزة ومدير مشروع أحيل على التقاعد ولا تنفيذ يرجى، المدينة الرياضية لا تزال وعدا يتردد منذ سنوات حتى صار أشبه بالكذبة وملعب الطيب المهيري الذي بناه الاستعمار لا يزال ينتظر التوسعة الموعودة. مطار صفاقس طينة الدولي بموقعه الاستراتيجي مهمش، لا يلقى من الناقلة الوطنية أدنى اعتبار، البنية التحتية متآكلة والطرقات خانقة لا تترجم على أي تخطيط عمراني، حتى باتت المدينة أقرب إلى قرية كبرى تسوسها الفوضى.

مياه الصرف الصحي، تشعر سكان المدينة بالتشفي "والشماتة" جراء حرمانهم من شواطئ يطيب فيها الاستجمام والروائح الكريهة عند مدخل المدينة خاصة بالطريق السيار تختزل بؤس هذا الواقع.

ميناء صفاقس، ميناء الصخيرة، كلاهما يعانيان من الإهمال ونقص العناية.

هضبة الفوسفوجيبس، مصنع "SIAPE"، لا يزال جاثما على صدر المدينة منذ سنوات وبلا أي استراتيجية واضحة.

السكة التي تقطع أوصال مدينة صفاقس وتحصد الأرواح باستمرار ودون ما حدود، رغم تكرر الدعوات بخصوص نقلها إلى خارج مناطق العمران، حلم المكتبة الرقمية، قنطرة طريق المهدية التي لا تزال معطلة.

جزيرة قرقنة التي تحاصرها عزلتها، نداءات سكان مدينة جبنيانة والعامرة ومطالبتهم بالتفاتة حقيقية نحو الجهة والحد من التهميش الذي نال منها.

سيدي الرئيس، صفاقس لم تبخل يوما على تونس، فلا تبخلوا عليها بلفتة مسؤول كريم، أبناء هذه المدينة باتوا يهاجرون منها نحو أماكن شتى بعد أن قتلت فيهم المطامح وتاريخهم المجيد بات شاهدا على حاضر يرثى له.

غرفة الصناعة والتجارة أيضا أطلقت نداء استغاثة ونداء فزع للدولة لإنقاذ الجهة وهنا اليوم نضم صوتنا إليهم ونهيب بكم أن تلبوا النداء، بل نرجو منكم ولا نطلب الكثير أن تقوموا بزيارة صفاقس، بل والإقامة بها إن أردتم لتروا عن كثب ما يعانيه أهلها ولتروا بأعينكم ما لا يمكن رؤيته ونقله عبر التقارير.

شكرا السيد الرئيس وننتظر الإجابة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن النائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق.

قبل الحديث في التخطيط للطرقات والمسالك وغيرها، لابد من التخطيط للعقل السياسي والعقل الإداري التونسي، يبدو أن طريقة اشتغال العقل الإداري وعقل التنفيذ يشهد حالة من الارتباك وعدم التخطيط فلا يعقل أن يتم خلال المدة الأخيرة اختراق الإدارات التونسية الجهوية وهنا تطرح علاقة الفساد بالسلطة.

بمعنى أنه قبل أن نخطط للطرقات وللمسالك، لابد أن نخطط لهذا العقل الإداري الذي يشتغل داخل الإدارات الجهوية والمركزية وكيف يشتغل هذا العقل الإداري والسياسي في البلاد التونسية الذي أصبح مخترقا بشكل مفضوح.

وهنا تطرح مسألة علاقة الفساد بالسلطة يبدو أن السلطة الإدارية قابلة للاختراق وما حدث في المدة الأخيرة في العديد من الولايات يمثل كارثة حقيقية، يستدعي من وزارة التخطيط التي تمثل العقل الإداري والعقل المخطط لهذه الدولة أن تنكب على هذا الموضوع وأن تبحث في أسباب هذه الثغرات التي أدت إلى حدوث ما يسمى "سلطة وسلطة موازية".

بمعنى أنه أصبح هنالك بعض الأشخاص القادرين على اختراق الإدارات الجهوية والمركزية بكل سهولة وهذا ينذر بكارثة حقيقية يذكرنا بما حدث في السنوات الأخيرة من اختراق للدولة التونسية من جهات أجنبية ومن الموساد، فيبدو أن الوضع أصبح خطيرا بالفعل.

وهنا يطرح أيضا السؤال: علاقة الفساد بالإدارة، كلما كانت الإدارة فاسدة كلما سهل اختراقها وتأكدت من ذلك لأن السيد الذي قام باختراق الإدارات الجهوية أتتني تشكيات منه منذ شهر جانفي وأعلمت من وقع محاولة التعدي عليهم وابتزازهم بالتوجه نحو السلط التنفيذية للإبلاغ عن هذه الممارسات في شخص هذا السيد الذي اخترق- للأسف - العديد من الإدارات ورفعت فيه قضية منذ شهر جانفي وكان من المفروض أن تتم معالجة هذا الأمر بالسرعة القصوى وأنا أعي ما أقوله، يبدو أن إداراتنا للأسف الشديد ينخرها الفساد وكلما كان الفساد كثيرا كلما سهل اختراق الإدارة التونسية باسم مسميات أخرى.

سيدي الوزير، المهمة هي مهمة وطنية ورئيس الدولة يذكرنا حينما تحدث بتلك المقولة الشهيرة على أنه هنالك فساد، إما أن يكون هذا الفساد أقوى من الدولة أو أن الفساد من الدولة وتلك المقولة الشهيرة لرئيس الجمهورية قيس سعيد كانت منذ عشرات السنين واليوم يبدو أن الفساد من الدولة وللأسف الشديد، إداراتنا الجهوية والمركزية ينخرها الفساد وكنا نهنا إلى ذلك منذ عهدتنا البرلمانية، لابد من مراجعة جذرية للتعيينات، لا يعقل أن يبقى

الفاسدون جاثمون على إداراتنا المركزية والجهوية في العديد من القطاعات وربما تحدثت في الكثير من المواضيع في علاقة بعديد الوزارات التي ينخرها الفساد ولكن لا من مجيب لأن غياب الإرادة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، يحز في نفسي تعدد جلساتنا والتي تهدف إلى التصويت على القروض، ألهذا الحد لم يعد بإمكاننا إنجاز أي مشروع، لقد بلغ بنا الأمر إلى أخذ قروض حتى لإصلاح طرقات كانت قد أنجزت في السابق من تبرعات المواطنين أي صندوق 26-26.

بالأمس السيد رئيس الجمهورية يطلب من كل السلط ومن وزراء ومن مديرين جهويين ومن ولاة بفك عزلة المناطق الداخلية والتنقل إلى عين المكان، أقول للأسف يصعب ذلك الآن وأخص بالذكر طرقاتنا الداخلية بولاية المهدية، كلها كارثية، طرقاتنا بمعتمديات الجم لا يمكن لنا التنقل عليها، أصبحت كلها محفورة وأخص بالذكر منها: طريق الحجارة، طريق الطواهرة، طريق الزغابنة، طريق العيثة.

كل هذه الطرقات محفورة ويصعب التنقل فيها لا على الدواب ولا حتى على الجرار، لا يمكن استعمال حتى وسائل النقل الفلاحية، لا يمكن أيضا لعربة مجرورة أن تتنقل في طرقاتنا لوجود الحفر في كل الطرقات، لذلك يصعب نقل مريض أو نقل حتى منتوجاتك الفلاحية من زيتون أو خضر إلى غير ذلك، يستحال علينا نقل أطفالنا وأبنائنا للدراسة. نواجه مشكلة كبرى لا يمكن للسيارات أن تمر على هذه الطرقات لذلك يضطر المواطنين للتنقل على أقدامهم ويقطعون أربعة أو خمسة كلم على أقدامهم لأنه لا يمكنهم التنقل بأي وسيلة نقل حتى بالدراجة النارية.

نطلب رفع بقايا الطرقات وانتزاعها كلها واتركوا "piste" يمكننا التنقل عليه حتى بالجرار، يكفينا هذا ما دمنا غير قادرين على مد طرقات جديدة وغير قادرين على إصلاح هذه الطرقات وعلى فك العزلة على هذه المناطق الداخلية، في الجم نطالب بانتزاع بقايا الطرقات وهذا نقبل به ويكفينا.

نصل الآن إلى وضعية الطرقات داخل المدينة: الجم هي مدينة سياحية وأنا أشاهد قدوم حافلات يومية لمدينة الجم لقصر الجم وللمتحف ويدخلها العديد من السيارات السياحية الرباعية، ولكن كل الطرقات في مدينة الجم محفرة وهو شيء مخجل، عندما تتصل بوزارة التجهيز تقول لك هذه منطقة تتبع البلدية على البلدية إصلاحها وعندما تتصل بالبلدية تقول تلك الطرقات مرقمة لذلك يتم إصلاحها على حساب وزارة التجهيز. نريد أن نفهم من يجب أن يصلحها، هل سنأتي بمؤسسات أخرى أجنبية لتصلح لنا طرقاتنا؟

في الحقيقة لدينا إشكالية كبرى في هذا الموضوع إن كنت أعلم لدينا فرع تجهيز في الجم على تقريبا 2 هكتار وفيه " niveleuse, tractopelle, taxe, compresseur, rouleau compacteur et des camions" وكان يعمل وفي كل موسم صابة تجد احتفال وتجد "niveleuse" تنظف الطرقات الفلاحية والآن هذا الفرع فارغ لم يعد فيه شيء لذلك ماذا نفعل به؟ لنستغله في أمور أخرى وليتبع مؤسسة أخرى، يمكننا فتح مدرسة فيه، بقي موجود فيه حارس أو اثنان لا يقومون بشيء صحيح أنه عندما نتصل بالسيد المدير الجهوي للتجهيز بولاية المهدية مشكور على رحابة صدره، لكن ما باليد حيلة لديه "niveleuse" وحيدة يتم استعمالها في كامل الولاية، يطلب منك توفير "carburant"، هل وصل بنا الأمر إلى هذا الحد؟ البحث عن "carburant" من المواطنين أو نبحث عن الـ "carburant" من البلدية، لديك "niveleuse" والسيد المسؤول له الحق في ذلك لأنه لم يقع تخصيص اعتمادات لـ "carburant" وهي تتنقل من مدينة إلى أخرى في كامل الولاية بعمق 100 كلم ولا أتحدث عن طرقاتنا الفلاحية يقولون يتم اصلاحها على حساب وزارة الفلاحة ووزير الفلاحة يرفض ذلك ويقول لدي "niveleuse" وهي معطبة وأنا لا أتنقل سوى في المناطق السقوية...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع ونجدد الترحاب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الفريق المرافق له، مرحبا بكم تحت قبة البرلمان.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم السيد منير الكموني غير منتم، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له وبكافة الحضور،

من حيث المبدأ نحن لا نعترض على أي اقتراض يهدف إلى تطوير البنية التحتية الأساسية في أي جهة من تراب الجمهورية، لأننا عانينا وما زلنا نعاني من تردي شبكة طرقاتنا ومسالكنا بالإضافة إلى أن هذا القسط الثالث من مشروع تمت المصادقة على قسطين سابقين، لذلك سنوافق على هذا القرض في انتظار إصلاح هيكلي لمنظومة الجباية يمكن الدولة من تقليص حجم التداين والاعتماد على الذات وذلك بتجميع مواردها الضائعة وهذا لن يكون إلا بمزيد دعم الأعوان وتقريب الخدمات وتعصيرها.

في انتظار ذلك أريد أن أستغل حضوركم بيننا ونحن في مرحلة انطلاق أشغال الإعداد للمخطط الخماسي 2026-2030 لأسأل عن مصير عدة مشاريع تم اقتراحها وتبنيها، بعضها دراستها مكتملة وبعضها في مرحلة الدراسة وهي في انتظار برامج التمويل ومن ذلك الطريق الجهوية C96 وخاصة في نقطة معتمدية السواسي إلى حدود الطريق الوطنية 13.

وكما بينا في عديد التدخلات السابقة قيمتها التنموية بالنسبة إلى معتمديتي شربان وهبيرة بصفة خاصة وولاية المهدية بصفة عامة والإقليم الثالث بصفة أعم في إطار التصور الإقليمي الجديد من ذلك الطريق الرزايقية منزل حياة الذي تم إخراجه من برامج التنمية الجهوية المندمجة لارتفاع كلفته، على أن يدرج في برامج قطاعية وطنية وهذا المشروع يمثل الشريان الأساسي للتنمية لإحياء جنوب معتمدية أولاد الشامخ وشمال معتمدية السواسي ومن ذلك طريق العلامات بمعتمدية هبيرة الذي كان مبرمجا من أولويات المهدية وانطلقت الدراسة فعلا.

ما مصير هذه المشاريع التي وعد الأهالي بأنها في مرحلة متقدمة من الإنجاز؟ هل سيتم إقرار أولويتها المذكورة أم أننا سنعود بها إلى نقطة الانطلاق في انتظار تبويبها وتصعيدها من المحلي إلى الجهوي إلى الإقليمي ثم إلى الوطني وهذه من صلاحيات المجالس المنتخبة حديثا؟

النقطة الثانية أيضا تتعلق بالبنية التحتية وبالطرقات والتي تتوزع بين تدخل وزارة التجهيز في الطرقات المرقمة ووزارة الفلاحة في المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية وتدخلات البلديات التي أصبحت عاجزة عن تغطية مجالها الترابي.

أتحدث عن البلديات بالمناطق الريفية ذات الطابع الريفي، عديد المسالك الفلاحية اليوم هي يتيمة فاقدة للسند في ظل بلديات فقيرة عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية من إنارة ونظافة، فما بالكم بالطرقات الذي يكلف الواحد منها مئات الملايين، فهل هناك نية لمراجعة هذا التقسيم ولتوسيع صلاحيات الوزارات المتدخلة لتحسين البنية الأساسية؟ لأنه من غير بنية أساسية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أضيف دقيقة إلى السيد الزميل المحترم.

السيد منير الكموني

من غير بنية أساسية لا يمكن الحديث عن تعليم أو عن صحة أو اقتصاد أو تنمية.

أود أن أضم صوتي إلى صوت الزميل فتحي رجب الذي تحدث أيضا عن عديد الطرقات التي في تنازع بين الإدارات كطريق العجيلات والشحيمات من معتمدية أولاد الشامخ، طريق الجرف وطريق أولاد علي بن نصر من عمادة أولاد الحناشي، طريق الونايسية وطريق الدبشة من معتمدية الهبيرة.

هذه الطرقات لم تعد صالحة للاستخدام وحتى ميزانية التدخل من وزارة التجهيز لم تعد قادرة على إعادة الحياة لهذه الطرقات، فهل هناك على الأقل نية لدعم التدخل الجهوي في هذا الجانب؟ لأن بصراحة هناك إشكالا في توزيع الصلاحيات بين الإدارات المتدخلة وخاصة في المناطق الريفية بمعتمديات شربان وهبيرة وأولاد الشامخ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للزميل المحترم سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نشكر الوزارة على مجهوداتها في البحث عن تمويلات لدعم البنية التحتية وبالتالي انعكاسها الإيجابي على النمو الاقتصادي وعلى ربط كامل الجمهورية ببعضها البعض، لكن لدي تحفظ السيد الوزير، على مكونات المشروع، لدينا ولاية سوسة والطريق الوطنية رقم 12 والنقطة الكيلومترية 1,1 لدينا 4 كلم و200 من 188,9 كلم أي ما يقارب 190 كلم لدينا 4 كلم فقط، لنقل أن الكلم يتطلب مليار أو مليار ونصف أو مليارين يصبح 8 مليارات من 270,9 مليون دينار لا أدري هذه العدالة في تقسيم الثروة، هل لدينا كل شيء في ولاية سوسة؟ هل أنه إلى هذه الدرجة أوضاعنا جيدة؟ منوال العشر سنوات الفارطة تتواصل 4 كلم للإصلاح بالإمكان القيام بها مع "PRD" ولدينا الطرقات الجهوية: الطريق الوطنية رقم 1 جسر حي الرياض تمت برمجتها قبل الثورة، جسر سهلول لم يتم القيام به الموجود قبالة المستشفى الجامعي بسهلول، طريق بوحسينة لم يتم إنجازه، حالة الاكتظاظ يندى لها الجبين.

عندما يريد المواطن الذهاب إلى عمله هذا يتطلب منه ساعة في الاكتظاظ والحل بسيط والحوز موجود والدراسات موجودة، لا أدري هل هناك تقصير في الدفاع عن ولايتنا؟ كلنا أبناء تونس وأنا أؤمن بأنه "وين تصب تنفع" وأنا اشتغلت في كامل البلاد التونسية من غار الدماء إلى رمادة والطريق الذي تم إنجازه لفائدة المواطنين هو لفائدتنا جميعا لكن أيضا ولاية سوسة تابعة لتونس فلا يمكن لأي شخص أن يتجه إلى صفاقس من تونس ولا يمر من سوسة.

القيروان- سوسة أيضا الطرقات التجارية لدينا الميناء وغير ذلك، لدينا بنية تحتية يجب تدعيمها أيضا فمساحة البلاد التونسية ليست شاسعة ساعة ونصف...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للزميل المحترم.

السيد سفيان بن حليمة

ساعة ونصف نكون في تونس وساعة ونصف نكون في صفاقس، ثلاث ساعات أكون في قابس هذا أمر تافه.

فالرجاء من سلطة الإشراف سواء كانت وزارة التجهيز أو وزارة التخطيط ربما نقول بأن الدور الأكبر لوزارة التجهيز لكن الأكيد أن لديكم ما تقولون في هذه المسألة، هناك أولويات وأنا متأكد أن ولاية سوسة من الأولويات.

مر هذا المشروع سنصوت عليه وسنوافق عليه، لأن كل شيء له مصلحة، لا نرفضه أبدا لكن رجاء في المرة القادمة عليكم بأخذ أولويات واحتياجات ولاية سوسة بعين الاعتبار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط وكامل الوفد المرافق،

بالنسبة إلى القرض المعروض علينا للتصويت، أنا قلتها وأكررها لسنا ضد أي قرض موجّه للاستثمار وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية وهذا الموقف بعيد عن كل القيل والقال أو عدد القروض المصادق عليها وهذا بالطبع رهين لعب دورنا الرقابي في مآلات هذه القروض ومدى التزامكم كسلطة تنفيذية بآجال تنفيذها.

لكن في علاقة بمسألة القرض ومصادر التمويل، أنا سأتحدث عن مشروع أو طلب ليس وليد اللحظة، بل من سنوات وفي كل مرة نفس الشيء يقال أنه مبرمج، ولكن هناك مشكل في التمويل والاعتمادات، أتحدث عن مشروع تعبيد الطريق الجهوية 113 الرابطة بين مدنين ومعتمدية بني خداش على مسافة 37 كل

بالخرسانة الإسفلتية مع العلم أن الطريق الجهوية الوحيدة غير المعبدة بالخرسانة الإسفلتية. أولا باعتبار المسؤولية المشتركة بينكم كوزارة تخطيط ووزارة تجهيز. ثانيا قرب آجال أو تجاوز آجال التي وردت في إجابة عن سؤال كتابي توجهت به سابقا إلى السيدة وزيرة التجهيز قبل أن يتم تكليفها بمهام رئاسة الحكومة والإجابة الكتابية كانت بتاريخ 18 جوان 2024، طبعا بعد سؤالي الكتابي في الغرض بتاريخ 21 ماي 2024.

وهذا يجرّنا إلى مسألة أخرى وهي مسألة استمرارية الدولة ومدى التزام من يتعاقب على بعض الوزارات بتطبيق ما كان قد تعهد به سلفه، هذه إجابة السيدة وزيرة التجهيز قبل أن تكلف بمهام رئاسة الحكومة وأقرأ الإجابة حرفيا:

"نتحدث عن الطريق الجهوية 113 الوحيدة غير المعبدة بالخرسانة الإسفلتية، مدرجة ضمن مخطط التنمية 2023–2025 للتدعيم بالخرسانة الإسفلتية من النقطة الكيلومترية صفر إلى النقطة الكيلومترية 36."

وفي نفس الإجابة "وفي إطار برمجة تدعيم الطرقات لسنة 2025، تمت برمجة تدعيم جزء أولي من الطريق الجهوية 113 على طول 20 كلم، على أن يتم استكماله في برنامج السنة الموالية."

أي أن هناك تعهد والتزام بتعبيد 20 كلم في سنة 2025 ونحن الآن في شهر ماي ولا جديد يذكر بخصوص هذا الإنجاز.

هذا الطلب منذ ثماني سنوات وفي كل مرة يتم التعلل بعدم وجود تمويل أو اعتمادات وهو في نفس الوقت مدرج ببرنامج التنمية منذ سنة 2019.

هنا سيدي الوزير، تتحملون المسؤولية معا كوزارة تخطيط مسؤولة عن البحث عن التمويل ووزارة تجهيز ويفترض وجود استمرارية دولة وثمة مصداقية تجاه منطقة جزء من هذه الولاية ومواطنين جزء من الشعب التونسي وليسوا مسؤولين عن تغير الوزراء ومسألة إيجاد التمويل والوفاء بتعهداتكم لا تجعلونا نتحدث بمنطق جهوي أو يخيل لكم أننا في موضع استعطاف ونستجدي في طلب معين أنت السيد الوزير، ابن الجهة وتعي جيدا التمييز في هذه الولاية.

هذا حق وواجب عليكم أولا بمنطق العدل والمساواة بين الجهات وثانيا هناك مصداقية أصبحت اليوم في الميزان، حتى لا نقول شيء آخر ومسألة أو تعلة البحث عن التمويل لم تعد تنطلي على أحد في وقت يتعلق الأمر بجهة معينة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة بالنظر للبرامج الموجودة لولاية سوسة والمتمثلة في تدعيم الهيكل المعبد أو لنقل إعادة تعبيد الطريق الوطنية عدد 12، التي يوجد بها جزء يتبع بلدية زاوية سوسة وجزء يتبع بلدية سوسة من جهة الكليات، نبدأ بجهة الكليات التابعة لبلدية زاوية سوسة إلى أن نصل إلى جسر حي الزهور.

السيد الوزير، هذا المشروع أظن أنه من سنة 2020 لا أدري لماذا تم حذف اعتمادات هذا المشروع ولماذا تم استرجاع هذه الأموال اليوم؟ وأظن أنه تم بخصوصه فتح طلب عروض واقترب وقت إنجاز المشروع، ولكن بقي لسنوات من 2020 وقد كنت رئيس بلدية والطريق عدد 12 هذا سيتم إعادة تعبيده وكان من باب أولى وأحرى لو شاركت فيه بلدية زاوية سوسة وبلدية سوسة ولكان من الأجدر تعبيده فطوله 4 كلم.

السيد الوزير، كان من باب أولى وأحرى أن نتحدث عن إحداث جسر سهلول وعن جسر الغزالي بحي الرياض، عن جسر مفترق الكرة الأرضية بزاوية سوسة، عن جسر مفترق العامرة وسيدي عبد الحميد اليوم سيدي الوزير، هناك وقت يعود فيه المواطنين من عملهم وتعود على هذا الحزام عندما يعودون من تونس وفي اتجاه المنستير والمهدية أو سيعود إلى صفاقس أو سيعود إلى جهات الجنوب يمر من هذا الحزام الذي يشهد اليوم اكتظاظا كبيرا وأظن أن اليوم هناك برامجا بخصوص هذه الجسور لماذا لم يتم تنفيذها اليوم؟

كنت أتمنى السيد الوزير وجود مشروع يهم الطريق الرابطة بين الكرة الأرضية زاوية سوسة وصولا إلى مدينة مساكن مرورا بمدينة المسعدين وأظن أن هذا البرنامج تمت برمجته من 2020 سيدي الوزير، ولكن لم أجده اليوم ضمن المشاريع الموجودة.

السيد الوزير، كنت أتمنى الحديث عن تبليط وادي حمدون المشكل البيئي الموجود في مدينة الثريات من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات لأنه يمثل اليوم مشكلا بيئيا خطيرا وخطيرا جدا وقد تحدثنا بخصوصه عديد المرات.

كنت أتمنى سيدي الوزير الحديث عن تهذيب حي هنشير ساسي 2 الذي يعاني من إشكالية كبرى على مستوى البنية التحتية، اليوم هناك من لا يوجد لديهم ماء صالح للشراب واليوم في قلب ولاية سوسة هناك مواطنين بدون تطهير ولا يوجد لديهم طرقات.

السيد الوزير، أيضا الماء الصالح للشراب في قلب ولاية سوسة كمنطقة القنانة التابعة لمدينة زاوية سوسة أو حمادة دار الجربي التابعة لمعتمدية مساكن واليوم أحياء بعينها في قلب ولاية سوسة بدون ماء صالح للشراب.

سيدي الوزير، كنت أتمنى الحديث عن التطهير في باقي الحمادة الشرقية زاوية سوسة وبشارع فلسطين وتهذيب بقية حي المندرة من جهة طريق نهانة، تم بناء حي بأكمله وبقي جزء من حي المندرة لم يتم القيام به.

سيدي الوزير، كنت أتمنى ربط الرمل قصيبة سوسة بالتطهير، وربط واد القوس من مدينة قصيبة سوسة كذلك بالماء الصالح للشراب وبالتطهير، كنت أتمنى الحديث عن إحداث مركز وسيط بمعتمدية زاوية القصيبة والثريات، كنت أتمنى الحديث عن تطهير الثريات وكذلك تطهير حي اليمن بزاوية سوسة، كنت أتمنى الحديث عن استصلاح وتثمين السبخة، اليوم سيدي الوزير، سبخة سوسة هي سبخة مشتركة بين سوسة ومدينة زاوية سوسة فالسبخة اليوم تمثل مشكلا لدى السكان فاليوم مصالح التطهير تقوم بسكب ماء التطهير الملوث في السبخة وهذا سيسبب اليوم إشكاليات خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة القادمة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم لباوي، غير موجود.

السيد رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

عادة كنت مع القروض الموجهة للتنمية، لكني أجد اليوم ضميري غير مرتاح في هذا القرض وسأشرح الأسباب. أعود بالزمن إلى ماي 2023، في جلسة مع وزارة التجهيز حول الطريق المطروحة هنا، الطريق الوطنية رقم 18 في ولاية سليانة كانت إجابة الوزارة كما يلي: بالنسبة إلى الطريق الوطنية عدد 18، مشروع مدرج ضمن مخطط التنمية 2023-2025 ومقترح تمويله على فواصل اتفاقية قرض من البنك الإفريقي للتنمية

لا يمكن أن نمول الطريق مرتين، إذ رصدت له الميزانية من فواضل التمويل ولم يتم إنجاز هذا الطريق، أين ذهبت هذه الميزانية السيد الوزير؟

النقطة الثانية في نفس الطريق في المخطط المقترح من وزارة التجهيز والذي اعترضنا عليه كنواب واعترضت عليه مجالس التنمية المحلية المنتخبة حديثا، الطريق يكون طريقا عندما يكون مكتملا لا يجب أن يتم القيام بطريق مقطوعة لأن السد سيأتي، اقترحنا تغيير مسار إن قمنا بطريق لن يقوم بخدمة الأهداف الموجودة في مشروع القرض فأنا أهدر المال العام وأتهم الوزارة هنا بإهدار المال العام أو أننا نتناقش في تغيير المسار لأن المخطط أو المقترح الذي قدمه مكتب الدراسات ليس مقدسا، يقول الفيلسوف الألماني فريدريك إنجلز: " إن تاريخ البشرية هو تاريخ تصحيح الأخطاء وتجاوز الأخطاء القديمة بأخطاء جديدة أقل خطورة" ولكننا أعدنا الخطأ وأصرينا على الخطأ فإلى أين نحن ذاهبون؟ هذا بالنسبة إلى الطريق عدد 18، إن ظل نفس المخطط وإن لم تتم إجابتي على الاعتمادات التي تم رصدها سابقا أين ذهبت؟ فإنني لن أصوت على هذا القرض وأدعو زملائي إلى التصويت ضده.

أعود جهويا، بالنسبة إلى ولاية سليانة، أكثر المناطق حرمانا وعزلة وأنا لا أطالب بالمساواة، بل أطالب بالعدالة، العدالة ليست بالضرورة مساواة سأعطيك أمثلة: طريق البرامة حافلة التلاميذ ترفض أن تمر منه إلى حد الآن لم يتم إصلاحه، طريق عين الزريق، طريق سيدي عبد النور موضوع دراسة وهو طريق الموت من مدة، طريق فج الهدوم المنجم فيه أغلق ونطالب بإعادة فتحه، لم نتلق إجابة لا في إعادة فتح المنجم ولا حتى في إصلاح الطريق الذي أصبح خرابا.

طريق مليتة، طريق الحياة التي انجز ولم يتم تغليفه، الوضعية كارثية.

دعوة أخرى للنظر في بعث بلديات جديدة في سليانة فإنه من غير المعقول معتمدية كاملة فيها بلدية واحدة رغم اتساع مجالها، نتحدث عن مدينة سليانة مدينة سليانة يوجد فيها معتمديتين تتشارك في بلدية وحيدة يتيمة. فكل من سيدي بورويس، قعفور، العروسة، بوعرادة والكريب يوحد بها بلدية واحدة.

الرجاء النظر لهذه المسألة لأنها مسألة ملحة لا يجب أن نلوم على البلدية لأنها لا تقوم بعملها في حين أن بلديات ضعيفة تفتقر إلى التمويل وبلدية تعطيها تجمعات سكنية متعددة داخل مجال ممتد وبعد ذلك يقولون لماذا البلدية لا تقوم بعملها.

بالنسبة إلى الطرقات المرقمنة المقترح الذي تقدمنا به الذي يعوض مخطط الوزارة في الطريق 18 سيمكن من فك العزلة عن عدة تجمعات سكانية تبدأ من معتمدية الكريب إلى معتمدية سيدي بورويس ويربط بالطريق 18 ولن يكون طريقا مقطوعا، هناك فرق بين مخطط أعطيناه طريق يؤدي وظيفته ويستجيب للأهداف الموجودة في القرض وبين الطريق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات بالوزارة،

فيما يخص مشروع هذا القانون لن ننظر في طبيعته أي أنه ورد في شكل قرض أو هبة، لكن ننظر إلى الهدف منه أنه في إطار تمويل مشروع البنية التحتية للطرقات وهذه مسألة إيجابية يمكن أن يكون لها صدى إيجابي مستقبلا رغم أن لي احترازا صغيرا لأن المنطقة أو الولاية التي أمثلها والتي لا يشملها هذا المشروع وهي ولاية أريانة لا أعرف لماذا؟

فيما يخص القرض سيدي الوزير، الإشكال ليس في توفير الاعتمادات اليوم أو نأخذ القرض ونضع برنامجا ثم نجد المشروع قد تعطل لخمس أو لعشر سنوات وحتى أكثر، مثلا أتحدث عن طريق 533 الذي يربط قلعة الأندلس برواد مشروع له أكثر من عشر سنوات وآخر مراسلة لوزارة التجهيز تقول الأشغال تنتهي في شهر مارس واليوم نحن في شهر ماي ولم تنته بعد وهذا الطريق خلق وسيخلق نقلة نوعية خاصة في التنقل ما بين ولاية بنزرت وأريانة.

أيضا أريد أن أتحدث عن الطريق الحزامية X30 التي تمر من المنطقة السقوية سيدي ثابت وتربط المرفأ المالي والطريق السيارة A4 وهذا مبرمج منذ مخطط 2016 -2020 وللأسف اليوم ليس لدينا حوله أية فكرة وهل سيتم إنجاز هذا المشروع أم لا؟ لا نعرف عنه شيئا.

من حيث الاستراتيجية سيدي الوزير، الجميع يشتكي من الطرقات ويود كل منهم أن يُنجز طريق أمام منزله وفي حيه لكن للأسف نجد أنفسنا اليوم في مشاكل من نوع آخر، ينجز الطريق ولكن المواطن ليس له الحق منذ خمس سنوات لا في التطهير ولا الماء ويجب أن نرتب اليوم الأولويات ونعطي أهم أولوية للتزود بشبكات التطهير والماء ثم ننجز الطرقات، لماذا ننجز الآن الطرقات ثم تهترئ بعد خمس سنوات والطريق الذي كان سيدوم 20 أو 15 سنة يهدم في سبع سنوات وعوض أن ننجز مشروعا جديدا نعيد ترميم ذلك الطريق، لابد في تخطيط الوزارة وبالتنسيق مع كامل الوزارات أن نرتب الأولويات ولا بأس فقد انتظرنا سنوات دون طريق فلا بأس من أن ننتظر سنتين أو ثلاثة وننجز مشروعا تاما ومكتملا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل أن أبدأ المداخلة هناك مقولة أن العنصر الأساسي الأول لتحقيق النجاح هو أن تعرف بالضبط ماذا تريد، نحن اليوم في توجه بعد 25 جويلية تمشينا في تأسيس الأقاليم الخمسة الموجودة في البلاد التونسية والسؤال المطروح حين تم هذا التقسيم ونحن اليوم في حضرة وزير التخطيط والاقتصاد، هل تم تشريك هذه الوزارة في هذه الأقاليم؟ لأننا اليوم حين نرى من السادة الزملاء أو حتى في الإذاعات وفي أي مواقع نراها، أن حمل هذه الوزارة ثقيل جدا لأنها تقريبا تتداخل مع جميع الوزارات، قطاع الفلاحة والتجهيز وكل الوزارات متشاركة وحين ترى ممثليكم كذلك في الولايات وتقريبا في أي لجنة أحضر فيها يجب أن يكون هناك ممثل من وزارة التخطيط والاقتصاد موجودا وهذا يبين أهمية هذه الوزارة.

ونحن اليوم لدينا أقاليم ونثمن هذه المشاريع التي تقرر توجهها للتنمية لكن على بعد أرحب هل هناك تخطيط لهذه الأقاليم حتى يكون على الأقل الترابط بين الولايات؟ وإلى اليوم لم نر مشاريع ضخمة، صحيح أننا مع التنمية في الجهات والتنمية المحلية والجهوية وأن البناء التصاعدي يبدأ من المحلي والإقليمي والوطني ونحن مع هذا المشروع ولسنا ضده بالعكس هو مشروع ناجح لكن لا نريد شعارات فقط.

اليوم نتحدث عن التوجهات والأقاليم والمطارات الموجودة والتخطيط الأضخم وأسأل اليوم في القطاع الفلاحي مثلا والعام الفارط الذي عشناه في أزمة لو لم يتوفر 6000 مليار في قطاع الزيتون لكنا اليوم نعاني، لماذا لا نبحث عن قرض في القطاع الفلاحي لتطوير الميكنة؟ هل هناك مخططات جدية على مستوى وزارة التخطيط لنقاط القوة؟ وقد قمنا بيوم دراسي برلماني وبحثنا في الفوسفوجيبس ونحن البلاد الوحيدة التي تكيفه نفايات خطرة وعلميا أثبت من جاؤوا في اليوم الدراسي أن السبخات والمناطق التي فيها حامض والمياه التي بها ملوحة كبيرة يمكن أن تستغل هذا الفوسفوجيبس لإنتاج عديد الزراعات واليوم هل هناك فعلا تخطيط؟ وهل لدينا رؤية لبناء هذه البلاد أو فقط لإطفاء الحرائق وفي أية فترة سياسية نخدم جهات دون أخرى لإرضاء الغير؟

اليوم هل لدينا فعلا رؤية لبلادنا في القطاع الفلاحي الذي يعتبر أقوى نقطة موجودة في البلاد التونسية التي لن تنهض إلا حين نعطي للفلاحة حقها في جميع القطاعات وأي "filière" في القطاع الفلاحي يمكن أن ننهض به واليوم السؤال المطروح هل لدينا اليوم فعلا مخططات ضخمة يمكن أن نوفر لها القروض وندعمها من عديد البنوك الأخرى على الأقل حتى لا نلتجئ إلى قروض الاستهلاك فقط، بل لخلق منوال اقتصادي ومنوال تنمية قوي جدا؟

أيضا اليوم الإدارة الجهوية الموجودة في صفاقس وعديد الإدارات كيف نريد أن ننجز هذه المخططات وهم سيبدؤون في تكوين المجالس المحلية وسيشرع الناس في العمل على أرض الواقع ونجد اليوم في الإدارات الجهوية مديرا جهويا معه عضوان حتى حين يذهب إلى الولايات تقريبا وأية لجنة تجدها في التشغيل والصفقات والنقل والفلاحة وفي جميع اللجان، تجد ممثلا من الوزارة ولا يمكن إلا أن يكون مديرا جهويا لأنه ملم وفي الشركات الأهلية تقريبا نجدهم متواجدين، لكن الانتدابات اليوم وهذه الوزارات التي لها وزن كبير يجب أن تأخذ حظها في الانتدابات ولكن حتى حين تقوم بـ "détachement" سيكون "bras cassé" ولن يفعل شيئا.

يعني إن لم تعط اليوم رئاسة الحكومة الإمكانيات للوزارات الموجودة كصحة وتربية وتعليم وتخطيط في الجهات والولايات على الأقل لتقف ولا نبقي نبحث عن حلول ترقيعية، اليوم نتحدث عن الطرقات وغير ذلك لكن قدم لي مشروعا وطنيا كبيرا يدافع عنه الجميع ويشتغل عليه على الأقل بعد خمس أو ست سنوات يعطي أكله ولكن اذا بقينا في الحلول الترقيعية فهذه مشكلة في هذه البلاد.

واليوم أيضا سأتحدث فيما يخص النطاق المحلي، منذ 2018 مثلا تم إنجاز مشروع في معتمدية منزل شاكر وغيروه من عنصر كان في الطرقات إلى سوق يومي وأنا ضد هذه المشاريع، أعطنا منوال اقتصادي لماذا لا نسعى اليوم إلى خلق مركز للعمل عن بعد في الجهات الداخلية وإذا كان لديك أصحاب شهائد عليا ما يقارب 250 متخرجا في الإعلامية لم لا تكون لدينا مراكز ضخمة في المناطق الداخلية لخلق منوال جديد للشباب، صحيح اليوم الطرقات مهمة، ولكن لنقدم مشاريع لهذا الشباب العاطل عن العمل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

تحية الى كل الحاضرين،

في البداية سأتحدث عن فئة طال تهميشها وتسويفها وهم أعوان واطارات المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين يفترشون البرد ويبيتون أمام المجلس وقد حملونا مسؤولية تبليغ قضيتهم إلى سيادة رئيس الجمهورية كنواب وكرئيس مجلس نواب، هؤلاء الناس الذي قاموا بعدة وقفات سلمية محلية، جهوية ووطنية وجلسوا كثيرا مع الوزارة المشغلة، وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها والمسؤولين الجهويين ولكن طال تسويفهم ولم يجدوا جدية في التعامل معهم وسنتلو عليكم مطالبهم اليوم التي وجهوها إلى مجلس نواب الشعب وهي تتلخص في اصدار النظام الأساسي الخاص بأعوان المركز الدولي، إلغاء العمل بالعقود الهشة والترسيم الفوري تماشيا مع أوامر رئيس الجمهورية، تسوية وضعية التغطية الاجتماعية للأعوان، إدراجهم ضمن ميزانية المركز الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة كمشغل رسمي وغير معقول أن يشتغلوا في مؤسسة عمومية وتصرف أجورهم من الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

في نقطة أخرى، أن يقع انتداب قائمة فيها 73 بدعوى أن هؤلاء الناس يشتغلون منذ خمس سنوات والعقد الذي أمضوه يبين أن الجميع أمضى نفس العقد ولا مبرر لتغيير اسم المركز حتى يبقوا بهذه الحالة وقابلهم جميع النواب وهناك من تجاوز خمسين سنة بهذه الحالة يعاني من التشغيل الهش.

لا بد اليوم أن تأخذ الوزارة المشغلة الأمر بجدية وتجد لهم الحل النهائي، اذ من غير المعقول أن يمضي أبناؤنا خريجي الجامعات أعمارهم في التشغيل الهش وفي الأخير يجدون أنفسهم في الشارع وفي الطريق هنا في العراء وأمام الملأ.

النقطة الثانية سيدي الوزير، حين نتحدث اليوم عن هذا القرض وفي مرحلته الثالثة لتمويل البنية التحتية وخاصة الطرقات أقول لك يا سيدي الوزير أن الطرق الوطنية أيضا مثلا الطريق الوطنية فريانة قفصة اليوم أصبح طريق موت وصار فيه عدة حوادث ونسمع في كل عام أنه سيتم إنجازه وأيضا الطرقات الفرعية هي كذلك طرقات موت مثل الصخيرات أو الناظور أو طريق أم علي يعني الحفر أكثر من الطريق المعبدة.

أيضا حين نتحدث اليوم عن البنية التحتية وربط مناطق انتاج وحركية اقتصادية وتنمية وحين نرى نجد أن كل المناطق معزولة في القصرين مثل حاسي الفريد والعيون وفريانة وماجل بلعباس وكل الأرياف تقريبا معزولة والأمر المحير أنه حين ينجز مؤسسة صحية أو مستوصف أو مدرسة في الريف تبقى معزولة مثل العياشة والهداية التي أغلقت فيها المدرسة، أيضا أم علي فالأمر الغريب أن نأخذ الأموال والقروض وحين نسأل عن جملة هذه الطرقات يقال لنا أنها مبرمجة ولكننا بصدد انتظار الاعتمادات فأين ذهبت هذه القروض إن لم تتم بها تهيئة هذه الطرقات ؟ في القصرين ثلاثة خطوط للسكك الحديدية معزولة وقد سمعنا عن برنامج سيشمل هذه الخطوط ولم نر شيئا إلى الآن.

السيد وزير التربية ومندوبية التربية بالقصرين أحملهم المسؤولية الكاملة على تقسيم الولاية بمنطق شمال وجنوب واليوم يزور وزير ولاية كاملة ويستثني فريانة وماجل بلعباس، ألا يعلم أن في الأحواش هناك أقسام تهدمت ومدرسة هنشير الطيب أيضا وأغلقت مدرسة بالحقف والجدرة أيضا فلماذا يتم استثناء فريانة والماجل؟ ألا تتبع تونس وولاية القصرين؟ زار فقط الشمال حتى الشمال أيضا تقريبا مثل معتمدية العيون وغيرها لم يزرها ونحملكم كامل المسؤولية. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بعيدا عن هذا القانون بالأمس جدت كارثة طبيعية وهي نزول البَرَد بكميات كبيرة في معتمدية حاجب العيون وبعض المناطق المجاورة لها قدر الله وما شاء فعل نسأل الله السلامة ونعرف جميعا أن ولاية القيروان تحتل المرتبة الأولى في إنتاج المشمش بكميات تتراوح بين 15 و17 ألف طن تتصدرها حاجب العيون بقرابة 3.500 طن من المشمش استبشرنا خيرا بالكميات الهائلة ولكن للأسف تقريبا ما بين 80 و90% من المحصول أتلفت بالأمس قدر الله وما شاء فعل ونسأل الله العوض وتعويض الضرر.

في هذا الإطار سأذكر بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية في الفصل 19 من قانون المالية 2025 وأستغل الفرصة وأطالب وزارة المالية وكل المؤسسات المعنية في هذا الإطار أن تطبق هذا الفصل من قانون المالية 2025 وتكوين لجان معاينة تخرج على عين المكان لمعاينة قيمة الضرر والتعويض للفلاحين، إذن هذا موجود في قانون المالية 2025 يعني ليست مزايدة وليست منة على الفلاح في حاجب العيون وغيرها.

الفلاح حين لا يجد دعما وإرشادا فلاحيا في الأوقات اللازمة، اليوم على الدولة أن تسانده وتقوم باللازم وفي نفس الإطار في القطاع الفلاحي من المسؤول على توريد البذور في قطاع الفلاحة؟ اليوم حين أجد فلاحا يشتري طن البطاطا بـ 5 آلاف دينار وبعد شهر يجدها متعفنة في التربة، فمن المسؤول عن المعاينة في الديوانة أو في المؤسسات؟ هل هي الفلاحة أو الديوانة أو من المسؤول عن هذا الأمر؟ ونحن نتحدث اليوم في إطار التخطيط والاقتصاد إلى غير ذلك لماذا سنخطط؟ اليوم لدينا فلاحون لا يطلبون شيئا فقط يشتري بماله وفي الأخير يزودونه ببطاطا متعفنة نخرها السوس فمن الذي سيعوض الفلاح في هذا الضرر؟

بعيدا عن هذا المجال سيدي الوزير، نعرف أن من مهمتكم إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية، هنا سيدي الوزير أذكر بمسلك غير مرقم يربط الطريق الوطنية عدد 3 على مستوى حاجب العيون بعمادة السرجة والشواشي مرورا إلى معتمدية العلا، هذا المسلك يشقه وادي الزرود وعند الفيضان يتعطل عمل خمس مدارس ابتدائية تابعة عمادة السرجة والشواشي وعمل ثلاثة مستوصفات واعدادية وبلدية لأن فيها بلدية محدثة منذ سنة 2018 وقد تحدثت عن هذا من قبل مع السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وقمنا فيه بمداخلات وبعثنا فيه أيضا مسائلات ولا من مجيب.

هذا الوادي فيه بطاح سيدي الوزير حين تذهب الآن تجده مردوما واليوم حين أحدثك عن 10 أو 11 مؤسسة فلا يكفيها بطاح فنحن نحرم أبناءنا من الدراسة ومنهم من يتنقل عبر سيارات الأجرة والنقل الريفي للدراسة في المعاهد الثانوية، معهد علي الزواوي ومعهد الشابي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة.

السيد وليد الحاجي

...إذن لا بد من تركيز قنطرة سيدي الوزير هنا لمن يهمه الأمر فلا بد من فك العزلة وكما قلت لك هذا المسلك يؤدي إلى سليانة والحبابسة والعلا.

وحين نتحدث عن إعداد المخططات والدراسات يجب أن نفكر اليوم في مصلحة المواطن البسيط ويمكن أن تنجزوا دراسات على الكم الهائل من الإنتاج الفلاحي فإلى جانب خدمات التعليم والإدارات والخدمات الصحية هناك إنتاج فلاحي كبير يتم تقديمه من عمادة السرجة وعمادة الشواشي وهناك حركية كبرى بين معتمدية حاجب العيون ومعتمدية العلا من ولاية القيروان وهناك عدة مسالك فلاحية يجب أن يتم تجهيزها لفك العزلة وصحيح أن المقياس هو عدد السكان، ولكن هناك دراسة الجدوى الاقتصادية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدتي الرئيسة،

هذا ندائي العاجل إلى السيد وزير التخطيط والاقتصاد وبحضوره مرحبا به في رحاب مجلس نواب الشعب وكل الإطارات المرافقة حول طريق الدريجة معتمدية برقو ولاية سليانة، الطريق الجهوية 171 التي أنجزت فوق قنطرة بنيت سنة 1901، هذه القنطرة تقادمت وقسمت وتصدعت وتحدثت عن هذه الطريق في سنة 2023 حتى تؤخذ بعين الاعتبار وترقم وتدرج من بين الطرقات الأساسية في البناء الجغرافي والإداري الجديد لأنها بوابة سليانة في علاقة ببقية الولايات التي تربطها بالإقليم الثالث ولايات الساحل والقيروان وسبيطلة القصرين.

هذه الطريق اليوم تهدد سلامة كل وسائل النقل والمتساكنين وهذه الطريق هي اليوم أولوية من الأولويات الكبرى حتى لا تحدث مصيبة لا قدر الله حينها ومثلما حدث للحائط المتصدع بالمزونة الذي انهار على التلاميذ رحمهم الله ورزق أهاليهم الصبر ومن الغد كل البلديات في كل الولايات شرعت في هدم الجدران المتصدعة كأنها لم ترها من قبل ونود أن تؤخذ هذه الطريق بعين الاعتبار، وبجدية وبطريقة استثنائية وعاجلة.

الملف الثاني هو أننا برلمان المصادقة على القروض، نعم نحن برلمان المصادقة على القروض ومراقبة كيفية صرف القروض وتحقيق الأهداف المبنية من أجل المصادقة على هذه القروض.

نعم، نحن برلمان المصادقة على القروض مادام من سبقنا رهن الدولة وراهن على إضعافها وتفتيتها وجعلها في خدمته وفي خدمة المافيات.

نعم، نحن برلمان المصادقة على القروض وما علينا من باب وطنيتنا إلا المحافظة على الدولة والمصادقة على القروض الاستثمارية والقروض الداعمة للميزانية.

نعم لاسترجاع الدولة من عتبات الإفلاس ومن عتبات صندوق النقد الدولي وأتباعه.

في ما تبقى لي من الوقت، هي رسالة برقية للهيئة العليا للانتخابات، الارسالية القصيرة التي تكرمت بها مؤخرا حول شكل سحب الوكالة وهذا يندرج في اطار عملها طبعا المصادق عليه في مجلس نواب الشعب ألا وهو المجلس الوطني للأقاليم والجهات على أساس أنهم تسلموا مهامهم منذ سنة وانطلقوا في عملهم، أريد أن أذكر الهيئة أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكل المجالس المحلية والجهوية صادقنا مؤخرا على القانون المنظم لعملهم فبدل إرسال الارسالية ومشكورة على ذلك ولكن مع هذا لابد أن تكون هناك جملة تحفيزية لكل المواطنين لدعم المجلس الوطني للجهات والأقاليم في عمله ولدعم المجالس المحلية والجهوية ولدعم مجلس نواب الشعب في عمله من أجل البناء الحقيقي لدولتنا والدفاع عنها والذود عنها ومن أجل استرجاع الدولة التي كانت ستغرق بسبب الناس الذين يحصلون على القروض لمصالحهم الخاصة والتي كانت عملت بكل الوسائل على تدمير الدولة والمطلوب من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تبعث إرساليات محفزة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق. تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة التخطيط والاقتصاد،

عن صوت الجمهورية نبارك إن شاء الله هذا التمشي وطبعا نبارك للولايات المتمتعة بهذه الخدمة سوسة والقيروان وصفاقس وسليانة والكاف والقصرين وقفصة وأعتذر سيدتي الرئيسة من أهالينا في جندوبة لأنهم يعلمون جيدا ما يحدث لنوابهم وإن شاء الله نعود في محطات أخرى مع التذكير أن العمل حثيث وحثيث جدا بحول الله لاستكمال الطريق السيارة من بوسالم حتى حمام بورقيبة.

أثمن مرة أخرى مجهود الدولة وأقول سدد الله خطاكم من كتلة صوت الجمهورية لكن لا ننسى أنه في إطار الشرعية الموكولة لنا داخل هذا البرلمان أن لدينا سلطة رقابية مخولة من قبل الشعب ونأمل أن تحترمنا السلطة التنفيذية في هذا تماهيا ولإنجاح مجهودات دولتنا وطبعا لرفع كل لبس وحتى نبقى في حل من التشكيك وإن شاء الله نثمن كل المجهودات بالنجاح.

النقطة الثانية سيدتي رئيسة الجلسة والوزارة الموقرة، وزارة التخطيط والاقتصاد لموارد الدولة سيدي الوزير المؤكدة للإنقاص من حدة القروض وأعني مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة وتنفيذا لتوصيات جامعة الدول العربية التي تصدر توصيات متتالية لإحداث هذه الهيئة ونعلم جيدا أنها مورد لضخ أموال كبيرة في ميزانية الدولة، نأمل أن نعطيهم حقهم ولنا جلسة يوم 12 ماي بحول الله مع الوزارة المكلفة وسنكون خير دافع في هذا الباب.

نقطة أخرى لسلطة الاشراف، حكومتنا الموقرة وأعني بذلك وزارة الداخلية ووزارة التجارة قسما بالله العظيم ذهبنا إلى سوق الأضاحي ورأينا أيما تنكيل بالمواطن التونسي، أؤكد هذا من مجلسي هذا، من يومي ومن تحت المؤسسة التشريعية وللأسف بقينا في حل بعيدا عن اتخاذ التدابير اللازمة لرفع هذا اللبس.

سيدتي رئيسة الجلسة، لم لا يتولى عنا السيد مفتي الجمهورية ذبح الأضحية عاما أو اثنين حتى ترجع الثروة ولم تقم بذلك وقلنا بأن لدينا التزامات وعادات لا يمكن الابتعاد عنها على الأقل سيدتي رئيسة الجلسة زودوا الأسواق بالميزان وأنا أنزه الفلاح من كل هذا لكن الوسطاء للأسف نكلوا أيما تنكيل بالعائلة التونسية ونأمل أن نقطع مع هذا الباب وأذكر دائما وأبدا أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.وشكرا سيدتي رئيسة الجلسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الزميل المحترم، أحيل الكلمة للسيد محمود العامري غير منتم، له أربع دقائق. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

نناقش مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية المخصص لتمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات ويجسد هذا الاتفاق حرص الوزارة والتزامها بإيجاد حلول لمشاكل البنية التحتية رغم التحديات والإكراهات المالية التي تواجهها بلادنا اليوم.

في مستهل المداخلة أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد شكري الخليفي المدير العام لإدارة المياه العمرانية والسيد منذر الساعي المدير الجهوي للتجهيز بسوسة لما أبدياه من تفاعل إيجابي ومتابعة مستمرة من أجل تسريع إجراءات انجاز المشاريع بالجهة.

رغم مجهود الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة لا تزال الجهة تعاني من ضعف إنجاز المشاريع الكبرى لا سيما في ما يتعلق بالبنية التحتية الحيوية كالجسور وتهيئة الأودية وتهذيب الاحياء السكنية وهو ما يستدعي إيلاء ولاية سوسة ما تستحقه من عناية واهتمام ضمن مقاربة عادلة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجهة.

سيدي الوزير، أنقل إليكم بعض المشاغل والاشكاليات الكبرى التي تعيشها معتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني في مجال البنية التحتية والتي يجب أن تحظى بتدخل استثنائي وعاجل حيث يشكل وادي لاية القلعة الصغرى معضلة بيئية حقيقية وصورة قاتمة جدا لا سيما وأن هذا الوادي يمر وسط المدينة وفي قلب المناطق العمرانية والتجمعات السكانية ونشير أن تهيئة هذا الوادي باتت ضرورة لا تحتمل التأجيل حفاظا على صحة المواطنين وسلامة البيئة العمرانية.

تشكو أيضا عديد الأحياء السكنية الكبرى من معتمدية القلعة الصغرى غيابا شبه تام للبنية التحتية الأساسية ولعل أبرزها حي الطويل الرمانية وحي الشراقي وحي بن عون وحي غشام ومنطقة الصباغين وغيرها من المناطق التي يشهد البعض منها مشاكل بيئية بالغة ويجب أن يشملها مشروع تهذيب الأحياء الشعبية.

في سياق آخر ندعو السيد الوزير إلى التسريع في استكمال الدراسات المتعلقة بمشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من فيضانات مياه الأمطار والعمل على إنجازها في أقرب الآجال نظرا لما تعانيه المنطقة حاليا من مشاكل جسيمة في هذا المجال.

تعاني أيضا معتمدية سيدي الهاني من مشاكل كبيرة نتيجة فيضانات مياه الأمطار مما يؤدي إلى عزل عدد كبير من مناطقها بسبب تعدد النقاط الزرقاء ونؤكد في هذا الإطار على أهمية الإسراع لاستكمال الدراسات وتنفيذ المشروع لا سيما وأن الوزارة قد أفادتنا في مراسلتها بتاريخ 4 سبتمبر 2024 بأنه تم الإعلان عن طلب عروض لإعداد دراسة تهدف إلى حماية المعتمدية من مخاطر الفيضانات.

أما في ما يخص مجال التعبيد وصيانة الطرقات ندعو اليوم إلى ضرورة التدخل بصفة مستعجلة لإعادة تعبيد الطريق الرابطة بين الطريق الوطنية عدد 12 وعمادة كروسيا في اتجاه الشراشير والتي أصبحت في حالة سيئة للغاية كما أن طريق مركز الإصلاح تعيش حالة كارثية تستوجب تدخلا عاجلا لإعادة تهيئتها.

في نهاية المداخلة ندعو وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى توفير الاعتمادات لاستكمال إنارة الجزء المتبقي من مدركة الطريق السيارة القلعة الصغرى الذي يعد المدخل الرئيسي لولاية سوسة فقد تحول هذا الجزء المظلم إلى نقطة سوداء تشهد حوادث مرورية متواصلة مما يشكل تهديدا خطيرا على حياة مستعملي الطريق. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، نرفع الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة استجابة لطلب السيد الوزير لنستأنفها إثر ذلك ثم سأقوم بإعادة الكلمة حسب الترتيب للسادة الزملاء الذين سبق وأن وقع مناداتهم وكانوا خارج القاعة قبل أن أحيل ترأس الجلسة للسيد الزميل المحترم السيد أنور المرزوقي. مع الشكر.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة للسادة الزملاء المحترمين الآتي ذكرهم حسب الترتيب: صالح السالمي وعواطف الشنيتي ومحمد زياد الماهر وبثينة الغانمي والناصر الشنوفي وظافر الصغيري ومصطفى البوبكري ثم معز بن يوسف وضحى السالمي ومحمد بن سعيد.

إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

السيد صالح السالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير وبالسيدات والسادة المرافقين من وزارتكم،

أسعد الله يوم الجميع،

في البداية أثمن كل قرض موجه للتنمية أو الاستثمار أو البنى التحتية أما اليوم فأردت أن أتحدث عن وضعية على صلة بالتنمية والفلاحة والاقتصاد والبارحة كان غضب الطبيعة كبيرا في منطقة لبيض وزغمار والمناطق المجاورة وكذلك حاجب العيون جراء تساقط البرد بشكل لم يعهد من قبل وهو ما خلف خسائر كبيرة جدا ونحن في أوج عطاء الموسم من الزراعات الخضروية والغلال وخاصة أن المنطقة معروفة بالمشمش والجميع ينتظر في هذه الفترة من التنمية وقضاء الحوائج من هنا يبدأ التخطيط له اليوم المحصول حجر ولم يبق للفلاحين إلا بعض الأحلام وديون كثيرة، الهاجس اليوم في الأبيض الكبرى وزغمار والمناطق المجاورة والمتضررة من البرد فيها أزمة اجتماعية، اقتصادية، تنموية حادة علينا بتنفيل صندوق الجوائح، بل نسرع في ذلك حتى يتم التعويض لهذه الفئة من الفلاحين بتقسيط القروض الموسمية على الأقل ولم يبق لنا إلا أن نقول "ربي يعوض عليهم".

في نقطة ثانية سيدي الوزير، سيادتكم وزير الاقتصاد والتخطيط ويتساءل المتفرج اليوم عن الاستراتيجية وكيفيات التخطيط ودور المناطق الداخلية فيه وحظها منه.

دائرتي جلمة والسبالة فرحون كثيرا بالطريق السيارة تونس جلمة على أساس أن يحرك عجلة الاستثمار في هذه المناطق المنسية لكن المحرك الأساسي للتنمية والاستثمار في هذه الربوع هو تفعيل السكة الحديدية المعطلة منذ عقود والاهتمام بالمسالك الفلاحية لأن دائرتي فلاحية بامتياز لكن للأسف تعطلت جميع المصالح لغياب الطرقات.

عمادة الحمامة معزولة تماما رغم أنه يربطها بسوق الانتاج دلفك 3 كم فقط وثمة ما يقارب 30 عائلة في العضلة الصفراء تناشد السلط منذ سنوات للفتة كريمة من أجل فك عزلتها.

أولاد مرزوق، سلتة، زغمار على كم ونصف تبقى عائلات في تجمع سكني كامل مقطوعة الأوصال، طريق أولاد عبد الله، العضلة 4.5 كم، جلمة الشرقية بصفة عامة وإذا قلنا جلمة الشرقية نقول أولاد عبد الله، الخضاورية، الخشاينية، أولاد سعيد، الغلايقية وغيرهم والقنيشات كذلك وعذرا إن نسيت البعض.

أما جلمة معتمدية الفلاحة وتربية ماشية وزيتون وخضراوات أما البنية التحتية فهي لا تشجع لا على التنمية ولا على الاستثمار وحتى الطرقات الموجودة تهرأت وصارت غير وظيفية منها على الخصوص طريق الخضاورية والخشاينية وجلمة الشرقية.

وبالمناسبة في التوجه نحو الإحاطة بالعائلات الضعيفة والمهمشة أحدثك سيدي الوزير عن منطقة البشتية الواقعة على سفح جبل المغيلة وعانت الويلات من الإرهاب وتبقى اليوم معزولة مهمشة لا طرقات ولا ماء صالح للشراب.

معتمدية السبالة هي معتمدية الجالية وعمالنا بالخارج لم تتركز فيها أية أرضية صالحة وبنية تحتية تشجع على استقطاب أبنائها المهاجرين والاستثمار فيها.

السيد الوزير، العملة الصعبة موجودة والرغبة في الاستثمار ودفع عجلة التنمية يبقى دور الدولة في توفير الظروف اللوجستية، لذلك السيد الوزير لا أخفي أمرا أن أولاد السبالة المغتربين لم يعودوا يريدون العودة إلى بلادهم وحتى حين يعودون يبقون أسبوعا أو أقل ويسافرون مجددا لأنهم لم يجدوا لا الماء ولا الطريق ولا تنمية ولا أرضية تشجع على هذا وهذا هو إهدار الفرص الحقيقية للاستثمار.

وعليه أحلامنا قائمة في حلحلة البنية التحتية أساسا في معتمديتي جلمة والسبالة وضعونا ضمن مخططاتكم رفعا لتهميش هذه المناطق ودفعا لعجلة التنمية فيها. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى الزميل المحترم السيد محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له عشر دقائق تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا، 270 مليون دينار هي قيمة المشاريع التي تخص البنية التحتية والطرقات وولاية المنستير ليس لها نصيب في هذه الميزانية.

ولاية المنستير هي الولاية الوحيدة التي لا تحتوي على محول من الطريق السريعة، ولاية المنستير عندما تركب القطار إما أن تنزل في ولاية المهدية أو في ولاية سوسة، أمر غريب في الحقيقة. إذا وقع استثناء هذه الولاية بمعتمدياتها رغم ما تحتويه من إمكانيات اقتصادية وصناعية فإن هذا الأمر يثير الاستغراب والإمعان فيه يصبح أمرا مستهجنا وغريبا.

في الحقيقة هو غريب من ناحية ومن جهة أخرى ليس بغريب في ظل غياب التخطيط المحكم وغياب الرؤية الشمولية الواضحة. منذ اليوم الأول لانطلاق عمل هذا البرلمان كان واضحا أن هناك تمايزا وتباينا في الرؤى بين البرلمان وتوجهات الحكومة وخاصة وزارة الاقتصاد الوزارة التي تعنى بالتخطيط.

الوزراء يتغيرون، لكن نفس المديرين العامين ونفس الاتجاهات ونفس السياسات ونفس العناوين وهنا لست أحرض ضد المديرين العامين ولا أشكك في كفاءة السادة المديرين العامين أو إدارتنا، بل ما زلنا نؤكد أن هذه الدولة صامدة وباقية بفضل الإرادة المتوفرة داخل الإدارة التونسية وبفضل التجربة المتراكمة لكن أتحدث عن التوجهات وعن الأفكار.

نحن اليوم جئنا في سياق جديد في مرحلة ما بعد 25 جويلية وهي مرحلة مختلفة عما قبلها وليس معقولا أن تتكرر نفس السياسات في يوم من الأيام، وقفت هنا في البرلمان وتساءلت حول أحد المشاريع الواردة ضمن القانون عدد 35 لسنة 2023 وهو مشروع تعلق بالديوان الوطني للتطهير "ONAS" وجدت أن الرقابة المالية والإدارية ستمنح ضمن ذلك القانون إلى مكاتب خاصة وليس إلى الدولة. توقعت يومها أنه من المستحيل أن تبقى الإدارة على حالها بعد طرح هذه التساؤلات وإثارة هذا الموضوع، إما أن يتغير السيد المدير العام وأؤكد أنه لا يوجد أي مشكل شخصي معه أو تتغير التوجهات وتمنح سياسات جديدة.

الغريب أن نفس السياسة تتواصل بنفس الاتجاه والطريقة في كل المشاريع، لذلك وكلامي موجه إلى شعبنا، هذه الحكومة غير راضية عن البرلمان نعم، الحكومة غير راضية عن البرلمان ووزارة الصناعة أكثر من غيرها ليست فقط غير راضية، بل تعتبر هذا البرلمان قد مس المحرمات.

ما المشكل أن يناقش البرلمان في مسائل تهم الطاقة؟ وأن يناقش مسائل النفط والبترول؟ هذه مواضيع أصبحت محرمة والبرلمان الحالي هو من تناول هذه المسائل، متى وقع تناول هذه المواضيع من قبل؟ لقد رأينا في برلمانات سابقة أشخاصا أداروا حملاتهم الانتخابية على شعارات مثل "وينو البترول؟" وعندما دخلوا إلى لجنة الطاقة خرصت أفواههم.

رأينا كذلك أحزابا كبرى لازالوا موجودين إلى حد الآن مع احترامنا للوطنيين الشرفاء منهم أصبحوا في لجنة الطاقة وشهدنا كيف كان آدائهم لم نسمع لهم كلمة.

نحن هنا لا نتحدث عن نكث العهود، بل العكس نحن في البرلمان التونسي اليوم أوفياء لعهودنا ووعودنا المقطوعة، حتى عندما أثرنا موضوع الطاقة ولن نمس من صورة تونس في العالم ولسنا بصدد نكث العهود، بل نحن نطرح الجديد، ليس من المعقول أن نواصل بنفس الطريقة ونفس الأسلوب، هناك من يهاجم البرلمان لأن مصالحهم تضررت في قانون المالية، كيف ذلك؟ هناك فصول جاءت على المقاس وأسقطناها في قانون المالية بكل ثقة واقتدار ووضوح ولا مشكل لدينا مع أي شخص، بل بالعكس نحن ننتصر للمستثمرين التونسيين سواء كانوا صغارا أو كبارا، لكن كل في مكانه.

طبعا نحن ننتصر أيضا لمؤسسات كبيرة وعريقة مثل مؤسسة "STEG"، عندما تهمش عبر فصول في قانون المالية وتستثنى ويقع تجاوزها في مسائل تهمها ويقع التحذير من تحويلها إلى مجرد ناقل ومجرد مسدي خدمات لا يتحكم سوى في التغطية فقط والشركات الأجنبية هي التي تقوم بالإنتاج والبيع، من الطبيعي أن نتخذ موقفا وسنعبر عن موقفنا حتى لو أغضب ذلك السفارات، بطبيعة الحال لأن السفارات تقوم بتمويل أشخاص وهناك جمعيات ممولة أجنبيا وهذه الجمعيات الممولة أجنبيا طبعا المستفيدين منها والمقتاتين منها على فتات الأموال الأجنبية سيغضبون منا حين نقول أن المرسوم عدد 88 يجب تنقيحه أو يجب التشديد على التمويل الأجنبي للجمعيات.

نحن في برلمان التونسي ببساطة، البرلمان اليوم الذي نسميه واصطلح على تسميته برلمان 25 جويلية، واجهنا جهة مناوئة ومناهضة لنا مثل جهة الخلاص وغيرها وهي لا تخفي عداءها لهذا البرلمان.

ومؤخرا ظهرت أصوات أخرى تتساءل عن قانون المناولة؟ نحن لا نقول إننا مع أو ضد هذا القانون، بل نقول أنه يناقش وأنه موضوع قابل للنقاش، لكن من لا يعترف بالبرلمان كيف له أن يطالب بالحضور وإبداء الرأي؟ اعترف بالبرلمان وشرعيته أولا قبل أي شيء.

نحن نرى حجم الهجمات التي تطال البرلمان منذ قانون المالية، في قانون المالية أسقطنا فصولا ومررنا فصولا أخرى على سبيل المثال فصل يتعلق بدعم الفلاح المقدر بـ 5 مليارات فقط تم إسقاطه ثم أعدنا طرحه في شكل دعم بـ 10 مليارات على مدى أربع سنوات أي 40 مليارا وأضفنا أيضا دعما مباشرا للفلاح يصل إلى 1000 دينار عند تلقيحه للأبقار أو غير ذلك وأنا متأكد أن الفلاحين اليوم لا علم لهم بهذا الأمر وأن هذا الصندوق لم يفعل بعد.

نحن ننجز ونشتغل على مسائل تهم المواطن بينما الهجوم الخارجي يرمي إلى ترذيل البرلمان والهجوم على رئيس البرلمان أو مكوناته، المقصود به هو ضرب لتوازن ووحدة مؤسسات الدولة وصولا إلى ضرب رأس الدولة وتجسيدا للشعار الذي رفع يوم الجمعة الماضية "الشعب يريد إسقاط النظام" هل ما زالنا نرغب فعلا في تكرار تجربة إسقاط النظام؟ ألم نتعلم الدرس من تجربة سوريا؟ ما زالت هناك أطراف تتحدث عن إسقاط النظام، ألم نقل الديمقراطية والحرية وأن صندوق الاقتراع هو الفيصل، عندما يحين وقت الصندوق بإمكانك أن تحسم عبر التصويت لا بالاستقواء بالأجنبي.

اليوم، السفارة تمولك لتخرج إلى الشارع وترفع شعارات الحرية الليبرالية فقط، لكن دون أن تتحدث عن الديمقراطية الحقيقية أو عن توزيع الثروات الذي درسنا عنها ونعلم أنه السبب الأساسي في تطوير الشعوب.

لذلك أدعو هذه الأطراف إلى التحلي بالعقل والكف عن الإرساليات لأنها لن تجدي نفعا أمام عزيمتنا وإصرارنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المصاحب له،

خطابي اليوم طبعا موجه إلى أعضاء الحكومة وخاصة إلى وزارة التجهيز.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي لسنا ضد الاقتراض حين يكون استثمارا منتجا، حين يبنى به مصنع، تزرع به أرض، تفك به عزلة الأرياف والمناطق الداخلية، قرض يوفر ظروفا أفضل للجولان، قرض يتماشى مع التوجهات الاجتماعية للدولة دون إقصاء ولا تمييز بين الجهات.

نحن لسنا ضد هذا ولكننا اليوم نرى ديونا تكدس وقروضا تستهلك، تصرف على نفقات جارية وعلى سد الثقوب والحفر بدل بناء السدود.

لقد أصبح التداين أشبه بالدواء، السيد الوزير، الدواء الذي يسكن الألم لكنه ينهك الجسد في كل مرة.

سيدي الوزير، نحن لا نطلب معجزات، بل نطالب الحكومة وأعضاءها برؤية، بخطة وبسياسة وطنية شجاعة تواجه الواقع دون تزييف، أين هي الاستراتيجية الوطنية لإدارة الدين؟ أين هو المجلس الوطني للديون؟ نحتاج اليوم إلى إصلاحات صادقة، إلى مراجعة للاتفاقيات المجحفة، إلى توجيه الدعم الدولي نحو المشاريع لا نحو ثقوب الميزانية.

سيدي الوزير، اليوم نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية وهو موجه طبعا إلى تطوير البنية التحتية للطرقات، لذلك نجمع على تثمينه إلا أن نفقاته موجهة إلى جهات بعينها وهو يتغاضى عن جهات تشكو هي الأخرى تهرؤا في بنيتها التحتية وترديا في طرقاتها رغم أن هذه الجهات تساهم بنسبة لا يستهان بها في التنمية، أليست جهة باجة معنية ببرنامج صيانة طرقاتها وتهذيبها؟

ألا تعلم وزارة التجهيز أن الطريق الجهوية عدد 52 الرابطة بين باجة والطبابة هي في حاجة للتعهد خاصة وأنها طريق عبور للإخوة الجزائريين وطريق عبور للسياح إلى المناطق السياحية، هي طريق الخطر كما يتواضع أهالينا على تسميتها، هي طريق الموت وهي تمسح قرابة 23 كيلومترا فلماذا تم التغاضي عن الطريق عدد 7 من النقطة 129 إلى النقطة 148؟ ألا تعلم وزارة التجهيز أن الطريق الجهوية عدد 131 بين تستور وأولاد سلامة تنتظر الصيانة والتهذيب؟ والطريق أيضا عدد 11 الرابطة بين باجة وبنزرت سيدي الوزير، هي طريق تنذر بالمخاطر ومهددة بالانزلاقات، فلماذا لم يتم إدراجها ضمن برنامج هذا المشروع؟

جهة باجة بما فيها من طرقات تنتظر الصيانة والتهذيب ومسالك فلاحية تتسبب في العزلة يرصد لها ملياران فقط، سيدي الوزير، هذا ليس مجزٍ، في الواقع ننتظر مضاعفة هذه الاعتمادات أو إدراج هذه الطرقات والمسالك الفلاحية ضمن مشروع وطني أو اتفاقية تنصف هذه الجهة، يا سيدي الوزير وأعضاء الحكومة، هي أيضا معنية بتوفير ظروف أفضل وملائمة للجولان.

السيد الوزير، رغم الدراسات التي أعدتها الإدارة الجهوية للتجهيز حول الطرقات المرقمة وتهذيبها وتقويتها وحمايتها من الانزلاقات ورغم كل ذلك لا نجد ردا شافيا من وزارة التجهيز، أفبعد هذا نريد تنمية؟ أبهذا نريد رفع العزلة والترفيع في نسبة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية؟

لماذا لا تنصف الجهات؟ ولماذا لا يتم إدراجها في أقساط إضافية أخرى؟ لماذا لا يخصص قسط آخر، السيد الوزير، لتدعيم المسالك الفلاحية على غرار باجة الشمالية مثلا: عين سلطان، أولاد علي بن يمد، القليعة وأولاد موسى؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة لاستكمال الفكرة. تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا على كرمك السيدة الرئيسة.

فقط أردت أن أشير إلى أن هناك مسالك فلاحية يسهم أهاليها بطريقة كبيرة في التنمية وفي تحقيق النمو لتونس خاصة في علاقة بقطاع الفلاحة، فلماذا لا يتم إدراجها في أقساط أخرى لتحسين هذه المسالك وتمكينهم من المساهمة في الاقتصاد الوطني على غرار عين سلطان، أولاد علي بن يمد، القليعة، أولاد موسى، القدادة وبوقرين وغيرها السيد الوزير، من المناطق التي هي في حاجة إلى لفتة كريمة من طرف جميع أعضاء الحكومة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا للجميع.

السيد الوزير، من الجيد جدا ومن الحكمة أن تقع مناقشة مثل هذه المشاريع مع السيد وزير التخطيط والاقتصاد، فالمجال التونسي رغم الإنجازات الموجودة على مستوى البنية الأساسية التي تدعم مسألة النقل وترابط المجال للاستفادة من كل مقوماته، في الحقيقة تونس تواصل في تحقيق الإنجازات، نلاحظ ذلك من خلال الطرقات السيارة والحديث المتجدد عن السكك الحديدية والنقل الجوي وهذا أمر مشجع ودور وزارتكم،

السيد الوزير، هو دور تقاطع بين الوزارات والمهام وهو دور أساسي في الاستفادة من كل مقومات المجال التونسي ولكن السيد الوزير، تتراءى بعض الإخلالات في عملنا المنجز على سبيل المثال في الدائرة الترابية التي أمثلها بين الفحص وبئر المشارقة وكررت الطلب عديد المرات وما أنجز محترم ومحترم جدا على مستوى المسالك الفلاحية والريفية، ولكن إذا نظرنا إلى وضعها الحالي السيد الوزير، ونسق التعهد والإصلاح أؤكد لكم أنه بعد عشر سنوات سنجد أنفسنا وكأننا لم ننجز أي شيء في هاته المناطق الريفية التي تمثل الوزن الديموغرافي والاقتصادي في هذه المعتمديات الفلاحية التي أصبحت مناطق صناعية بعينها تسببت في بطء ترابط المجال وبطء في النشاط الاقتصادي وبطء في تنقل المواطن وتعطيل وشد عجلة الاقتصاد نحو التسريع.

لدينا خمس مناطق صناعية في الفحص وبئر المشارقة ولكن وضعية المسالك الريفية وسأعطيكم مثالا على ذلك منطقة التليل الصالحي، أولاد الزوابي، وادي الخضراء، بنت سعيدان، عين الصفصاف، الدروع، وأم الأبواب... أعرف هاته المسالك جيدا، سيدي الوزير، لا بد على الأقل أن نقف وقفة تأمل وأن نقوم بتهيئة المسالك أو على الأقل أن ننقص من المسالك الجديدة ونهتم بتعهد وإصلاح هاته المسالك وعددها كبير وأنا لدي ما لا يقل عن 19 مسلكا في هاتين المعتمدتين، لكنها في وضعية صعبة ومتردية جدا جدا وسأعطيكم مثالا المسلك المحلي أو الطريق المحلية عدد 131 بين الكدوة والفحص هناك مشروع ودراسة لكننا ننتظر متى سيقع الإنجاز وكما ذكرت على غرار عمادة أولاد الزوابي التي تتكون من مناطقتين منطقة شيرش وأولاد الزوابي ولا توجد طريق تربط بين أجزاء العمادة ونحن الآن في سنة 2025، نفس الإشكال في أم الأبواب.

السيد الوزير، بحكم عمل وزارتكم أيضا، الطريق الحزامية بالفحص انطلاقا من الطريق الوطنية رقم 3 الدراسات تمت، لكن ننتظر الإنجاز.

نقطة أخيرة السيد الوزير، بحكم مهام الوزارة، نتمنى أن يقع إيجاد الحل لتعويض سد وادي الكبير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة إلى السيد الزميل تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

سد وادي الكبير تأسس سنة 1929 وأتصور أنه أول سد كان ذلك في فترة الاستعمار هذا السد لم يعد يعمل وقد أحيل على التقاعد والدراسة المؤكدة أن سد جديد على وادي الهوارية المحاذي لوادي الكبير وقد وردني رد من السيد وزير الفلاحة، عبر سؤال كتابي يقول فيه أنهم أتموا الجزء الأول من الدراسة، ولكن المدة طالت لسنوات، لماذا أؤكد على هذا السد السيد الوزير؟ لأن ربوع الفحص تتغذى من ترسبات هذا السد ومن وادي الكبير ووادي الهوارية.

رجائي، السيد الوزير صحيح أن الإمكانيات وأن الوضع الاقتصادي العالمي ...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير منتم، له خمس دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة.

هناك كلام لا بد أن نقوله بصوت عال الإدارة التونسية أصبحت العقبة الأولى أمام الاقتصاد وأمام المبادرة وأمام شبابنا، لماذا يغادر شبابنا البلاد؟ لماذا أصحاب الشهائد والمهارات يبحثون عن تأشيرات سفر بأي طريقة؟ ليس فقط لأن فرص الشغل غير متوفرة، بل لأنهم فقدوا الأمل في دولة تعترف بحقهم الطبيعي في المبادرة.

اليوم لفتح مشروع صغير مقهى، مكتب خدمات أو ورشة عليك أن تلاحق التراخيص وكراسات الشروط والموافقات من الوزارات والمعتمديات والبلديات لأشهر ولسنوات وإن حاولت دخول قطاع منظم تجد أن السوق مغلقة إلا للمحظوظين وتجد كراس شروط معقدا صمم ليعيدك إلى بيتك لا ليمكنك من فتح مشروع.

السيد الوزير، المشكلة ليست فقط في الرخص، بل في فلسفة التدخل، الدولة اليوم تتعامل مع كل مستثمر وكأنه مشروع مخالف، وكأنه خطر، يجب مراقبته منذ البداية والنتيجة بيروقراطية تخنق الجميع وتعطي فرص ذهبية للفساد والابتزاز وسأعطي أرقاما واضحة أكثر من 400 نوع من الرخص لا زالت مطلوبة في تونس حسب التقارير الرسمية، نسبة كبيرة من كراسات الشروط أعدت دون استشارة المهنيين وبدون أخذ الواقع الاقتصادي بعين الاعتبار، ترتيب تونس في مؤشر مناخ الأعمال متراجع باستمرار مقارنة بجيراننا لأن مسارات الاستثمار معقدة ومليئة بالعراقيل، الحلول ليست مجرد إعلانات إعلامية، نحتاج إلى شجاعة وسياسة حقيقية.

أولا، تصفية شاملة لكل الرخص والكراسات عبر تقييم مستقل.

ثانيا، المرور من منطق الرخص إلى التصريح المسبق، دعوا الناس تبدأ بالعمل والدولة تراقب عند الضرورة.

ثالثا، رقمنة الإجراءات فعليا لا مجرد تحويل الورق إلى"PDF" نريد منصات إلكترونية ذكية، سريعة وخاصة شفافة.

رابعا والأهم تغيير العقلية داخل الإدارة، الموظف ليس الحاكم بأمره على مصير المستثمر والمواطن.

إذا لم تفك الدولة قبضتها على الاقتصاد وإذا لم تتخل عن عقلية السيطرة والتحكم سيواصل شبابنا الهجرة وسيندثر المستثمرون وستبقى الدولة تحكم في فراغ.

نحن بحاجة اليوم إلى ثورة ضد البيروقراطية، ضد القوانين المتحجرة وضد الاحتكار المقنع، نحتاج إلى تحرير طاقات التونسيين لأن هذا الشعب يمتلك الذكاء والروح والإرادة ويحتاج فقط إلى دولة تمنحه فرصة ليبدع وينجح.

والآن زملائي أخاطبكم بكل صراحة، المسألة ليست مسؤولية وزير أو حكومة فقط، بل البرلمان أيضا يجب أن يقوم بدوره، يجب أن ندفع نحو تشريع قوانين جريئة ونفرض الرقابة على مسار الإصلاح وأن نستمع إلى صوت الشعب لا فقط إلى التقارير الرسمية.

إذا لم نفعل هذا اليوم، فغدا لن نجد لا شابا يبني ولا مستثمرا يخاطر ولا اقتصادا يتنفس، اليوم أمامنا فرصة لوقف النزيف وبناء أمل جديد فلنحاول أن لا نخسرها. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة له.

السيد الوزير، في ولاية تطاوين لم ندعم الاقتصاد فيها لسنوات، بل لعقود من الزمن ولم نخطط للأسف، لمنوال تنموي جديد أكثر عمقا وشمولية يتماشى وخصوصية هذه الولاية الحدودية والغنية بالثروات الطبيعية ولكنها للأسف، لا زالت تعاني التهميش واللامبالاة من الحكومات المتعاقبة.

السيد الوزير، أود أن أسأل هل توجد في وزارة الاقتصاد هيكل مركزي يتابع ويراقب نسب استهلاك الاعتمادات المرصودة للبرنامج الجهوي لتنمية الولايات؟ لا أعتقد ذلك وإذا كان موجود فيجب أن يكون أكثر فاعلية ومتابعة على أرض الواقع حتى تصرف هذه الاعتمادات فيما ينفع الناس والبلاد ويحسن نمط عيش المواطن التونسي.

وهنا، أود الحديث عن استهلاك اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنوات 2021 و2024 خلال هذه السنوات الأربعة وفرت الدولة وهي مشكورة اعتمادات مفتوحة بقيمة 42 مليار ووقع استهلاك 17 مليار وبقيت اعتمادات متوفرة بقيمة 35 مليار أضعنا على ولاية تطاوين 35 مليارا تنمية كانت قادرة على تغيير وجه الجهة ومناطقها الداخلية ومعتمدياتها وأريافها. هذه الاعتمادات المتوفرة لم تصرف طيلة أربع سنوات فيما ينفع الناس ويحسن الحياة اليومية للمواطن في تطاوين الذي يعاني من غياب الماء الصالح للشرب في جل المناطق، في ولاية بها أكبر مائدة مائية في الجمهورية التونسية.

كذلك الأحياء السكنية والتجمعات تعاني من انقطاع الكهرباء المتواصل في فصل الصيف في ولاية تزخر أيضا بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية التي سنقوم بتصديرها من أقصى الجنوب إلى إيطاليا في إطار مشروع "ELMED".

أيضا فيما يخص تحسين السكن للعائلات المعوزة والهشة، صرفت الولاية خلال أربع سنوات 1.5 مليون دينار وانتفع بها 884 عائلة وهو عدد محترم، أي بمعدل 1700 دينار لكل عائلة لكن هل مبلغ مثل هذا قادر فعلا أن يحدث تحسينا في مسكن السيد الوزير؟

أما فيما يتعلق بدعم موارد الرزق والقروض الحسنة، فقد صرفت الولاية مشكورة مبلغ 1.5 مليون دينار خلال أربع سنوات لفائدة 603 منتفعا بمعدل 2500 دينار لكل شخص، هل يمكن أن يحدث هذا المبلغ مشروعا ناجحا؟

الرؤية الصحيحة والناجحة للتنمية الجهوية، لتنمية الجهة وتحسين الوضعية اليومية للمواطن يجب أن تقوم على الكيفية لا على الكمية وعلى منوال تنموي جديد. فمثلا في القرض الحسن لو نعطي 30 منتفعا كل منهم 50 ألف دينار يمكن أن يحدثوا مشروعا ناجحا وندعمهم لخلق مواطن شغل جديدة وبذلك يقوى الاقتصاد والتنمية في الجهة وبكامل البلاد وأيضا خلق نسيج اقتصادي ناجح، أما توزيع 1.5 مليون دينار على 603 منتفع وفي الأخير لا يقع إحداث أي مشروع، نفس الشيء ينطبق على السكن الاجتماعي قادرين أن نوفر 30 مسكنا اجتماعيا محترما بمعدل 50 ألف دينار لكل مسكن يخدم فئة معينة من المواطنين تستحق فعلا دعم الدولة.

نطلب أن يكون هناك رقابة على هذه المشاريع، لأن التصرف الحالي في هذه الاعتمادات يطرح نقطة استفهام كبيرة تطرح بولاية تطاوين.

السيد الوزير، بالنسبة إلى الاستثمار الخاص بالجهة فهو لم يحظ بالدعم والمساندة لا من السلطة الجهوية للأسف ولا من السلط المركزية. لدينا مشروع هو الأول في إفريقيا باستثمار قدره 23 مليار وطاقة تشغيلية بين 200 و300 موطن شغل معطل لمدة سنتين بدواعي تغيير صبغة الأرض، عند قدوم مستثمر إلى جهة تطاوين بعد سنة أو سنتين يجب أن نهيئ له الأرضية والأمور البيروقراطية والإدارية لكي ينجح لأنه قد يكون هو المنوال التنموي الناجح وقد يصبح مثالا يحتذى به لبقية أبناء الجهة خاصة المقيمين في أوروبا والخارج والذين لديهم رغبة حقيقية في الاستثمار في الجهة، لكن للأسف مع غياب منوال تنموي مدروس وإدارة غير قادرة على مواكبة ومساندة المستثمر لن نحرز أي تقدم.

السيد الوزير، الرجاء العمل على منوال تنموي جديد ومدروس وتجاوز الاستراتيجيات القديمة لأنها لم تعط أي نتيجة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل.

السيد معز بن يوسف

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والمرافقين لكم.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى ولاية سوسة، أود أن أقول لكم أننا غاضبون وحالة الغضب لدينا أصبحت حاضرة في كل جلسة مرتبطة بالتنمية وكلما كان هناك قرض للتنمية وبين قوسين السيد الوزير أنتم مطالبون كوزارة بالخروج إلى الناس وإبلاغهم أننا عندما نتحصل على قرض فإننا نسدد العديد من القروض السابقة وهذا يحسب على كل التونسيين في كل مواقع السلطة اليوم.

سيدي الوزير، لماذا سوسة؟ لأنه من بين 270 مليون دينار خصص لولاية سوسة فقط 4.2 كيلومترا فقط، كان بإمكانكم حذف هذا الرقم، أعلم أنكم لم تكونوا أنتم من أعد هذا المشروع، بل وزارة التجهيز والسيد الذي قام بالتقسيم يبدو أنه موجود في كل الوزارات في كل ما له علاقة بولاية سوسة.

الولاية التي أكرر اليوم إلى متى ستظل تعاقب؟

سيدي الوزير، في أكثر من مداخلة لم يتحلحل ملف ميناء النفيضة ولا مصنع ألبان سيدي بوعلي وكذلك لم نتوصل إلى حلول بالنسبة إلى "sousse-nord" بالقنطاوي التي أسسها الزعيم الحبيب بورقيبة منذ سنة 1981 وهي في حاجة إلى ضخ 10 مليارات لتستأنف بها الحركة.

إلى اليوم لا أحد يبدو أنه يدرك الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ولا أحد يعرف مواقع القوة والضعف في البلاد، فولاية سوسة هي موقع قوة للتنمية في البلاد وهي قاطرة التنمية في تونس ولكن إلى متى سنظل نراها وكأنها الولاية التي أخذت نصيبها وانتهى الأمر؟ اليوم لديكم 250 ألف ساكن جديد دخلوا إلى سوسة في الخمس سنوات الأخيرة ولا أحد ينظر إليهم بعين الاعتبار.

اليوم من خصص 4.2 كيلومترا لولاية سوسة لم يلحظ طريق كندار القيروان أو ما يسمى بطريق الموت، فقط انظروا إلى عدد الحوادث التي وقعت في هذا الطريق خلال السنة الأخيرة، كذلك طريق كندار القلعة الكبرى وعندما تتوجه إلى المنطقة السياحية بسوسة ونحن على أبواب موسم سياحي جديد، انظروا إلى الحالة الرثة للطريق الرابط من الكورنيش إلى القنطاوي وإلى هرقلة، انظروا إلى الحفر وإلى الأوساخ على اليمين واليسار وبين الحواشي.

سوسة المدينة الجامعية، انظروا إلى الطريق الرابط بحي الرياض والذي يمر أمام جامعة كلية الآداب وكلية الحقوق، انظروا إلى اليمين واليسار إلى أن تصل المنطقة الصناعية بأكودة، انظروا إلى الوضعية المزرية لأجمل سابع مدينة في العالم،

وأقول هذا بحرقة سيدي الوزير، لأن هذا ليس من مسؤوليتكم فقط، بل لأن هذه المدينة وأكرر التي لا نعتبرها فقط سابع أجمل مدينة في العالم، بل هي أجمل مدينة في العالم، ولكن عندما نتبين الوضع والحالة التي آلت إليها اليوم حتى على مستوى النظافة ولن أتحدث عن الوضع الاقتصادي لأنها تدمرت الولاية، المناطق الصناعية أغلقت، أبناؤنا يهاجرون حسب إمكانياتهم.

لماذا هذا الحقد على سوسة من أبناء الدولة أنفسهم؟ نحن ولاية مثل عدة ولايات في تونس، قدمت العديد من الكفاءات للدولة ووزراء كثيرين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل تفضل.

السيد معز بن يوسف

عدة كوادر ساهمت في بناء هذه الدولة منذ الاستقلال، بل حتى قبله تخرجوا من هذه الولاية فإلى متى؟ اليوم لديكم معتمدية سيدي بوعلي ومعتمدية الكندار ومعتمدية القلعة الكبرى وهي مناطق فلاحية بامتياز بإمكانكم أن تتوجهوا لرؤية حالة الطرقات مثلا في عمادات سيدي بوعلي التي تقريبا بقيت على حالها منذ برنامج 26/26 ومنطقة الكندار نفس الشيء.

كذلك إذا ذهبتم إلى القيروان ستجدون قرية صغيرة تسمى المشاشمة، انظروا إلى حالتها، لدينا الكرارية عمادة من عمادات القلعة الكبرى تجمع أكثر من 4000 ساكن دون تطهير، دون بنية تحتية ودون مستشفيات في مدينة القلعة الكبرى، لنا عشر سنوات ونحن نطالب بأن يتحول المستشفى المحلي إلى مستشفى جهوي وهذا من حقنا.

وإذا كان في وزارة الصحة من يعرف من هو "الحبيب بيار"، لأقيم أول مستشفى جهوي في تونس...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى السالمي عن الخط الوطني السيادي، لها خمس دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد ومرافقيك الكرام.

لقد حان الوقت لترفع صوتنا عاليا ونقولها بملء الفم، كفى خضوعا كفى خنوعا لديون ليست من صنع هذا الشعب، تونس بلد الشهداء والثورات لم تولد لتكون رهينة لأرقام باردة على أوراق رسمية ولا لسلاسل مؤسسات مالية ودولية لا ترى فينا سوى أرقام ومؤشرات.

نحن لسنا فقط اقتصادا يعاني، نحن شعب ينبض بالحياة، شعب قدم الكثير من التضحيات من أجل الحرية من أجل الكرامة من أجل العيش الكريم.

هذه الديون التي تراكمت باسمنا لم تستثمر لصالحنا ولم نجنِ منها سوى مزيد من التبعية، مزيد من الفقر، مزيد من الاختناق، إنها ديون غير شرعية، ديون الظلم والفساد، ديون أنظمة سابقة استبدت ونهبت ورهنت مستقبل الأجيال.

كل دينار يصرف لسداد هذه الديون هو كراس ينتزع من يد التلميذ، هو حجارة تسحب من أساس مدرسة، هو سرير يقتطع من مستشفى، هو مشروع صغير يدفن قبل أن يرى النور، هو طعنة في قلب التنمية، هو خنق لأحلام شبابنا وأمل أطفالنا.

هل من العدل أن يتحمل شبابنا البطالة؟ ويهاجر أطباؤنا ومهندسونا؟ ونجبر على تقليص خدماتنا الصحية والتعليمية فقط لأجل إرضاء الأسواق المالية؟

نحن لا نتهرب من المسؤولية ولكننا ضد الظلم، نحن نرفض دفع ثمن فساد لم نشارك فيه وسوء إدارة لا نتحمل مسؤولية فشلها، نحن نرفض أن تكون أولوياتنا إرضاء الدائنين بدلا من إطعام الفقراء وخلق فرص العمل وإنعاش الاقتصاد الوطني.

إننا نطالب، لا بل نصر على إلغاء هذه الديون الجائرة، نطالب بإعادة النظر في أصلها وفي مشروعيتها وفي آثارها الاجتماعية

والاقتصادية، نريد تحرير تونس من هذه الأغلال لنستثمر في الإنسان، لنستثمر في أرضنان لنستثمر في مستقبلنا.

نحن شعب حر، نريد العدالة لا الصدقات، نريد السيادة لا المديونية. إننا نملك أيها السادة، من الطاقات ومن العقول ومن الإرادة ما يجعلنا قادرين على بناء اقتصاد قوي دون ارتهان شرط أن نؤمن أن السيادة لا تشترى وأن الكرامة لا ترهن ولهذا نقترح حلولا جريئة وواضحة للخروج من هذه الأزمة دون السقوط في فخ الاقتراض من جديد:

-إصلاح جبائي جذري وعادل من خلال مقاومة التهرب الضريبي ومن خلال توسيع القاعدة الجبائية،

-ضمان مساهمة عادلة من أصحاب الثروات والمهن الكبرى،

-محاربة الفساد وإهدار المال العام عبر رقابة صارمة وشفافة على الصفقات العمومية وتفعيل القضاء في ملفات الفساد دون انتقائية،

-تشجيع الاستثمار الوطني والدولي المنتج،

-تثمين الثروات الوطنية،

-دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية بديلة تخلق الثروة في الجهات المهمشة وتحقق التنمية من الأسفل إلى الأعلى،

-ترشيد النفقات العمومية.

نقولها بصوت عالٍ، لا للاقتراض الذي يذلنا، لا للارتهان الذي يفرغ قراراتنا من أي معنى، نعم للإصلاح، نعم للعدل، نعم للعمل الجماعي من أجل تونس مستقلة، حرة، مزدهرة.

أمامنا طريق صعب، لكنه الطريق الوحيد للعزة والكرامة.

عاشت تونس حرة أبية مرفوعة الرأس رغم التحديات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي، غير منتمية، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وإطارات الوزارة،

اليوم أمامنا قرض تنموي لتحسين البنية التحتية في سبع ولايات لتعبيد 188 كلم، نحن كنواب شعب دائما مع القرض التنموي لكن 188 كلم مسافة صغيرة وهذا هو المشكل الدائم سبع ولايات بـ 188 كلم، هذا قليل جدا السيد الوزير وقد كنت في جنوب افريقيا وفي البرلمان الافريقي وخاصة أن هذا القرض من البنك الافريقي للتنمية، أريد أن أعرف السيد الوزير، وأجبني بصراحة لماذا القروض التي نتحصل عليها تكون بمبالغ صغيرة جدا ولا تفي بحاجة المواطن ولا بالبنية التحتية ولا يستفيد منها سوى عدد قليل من الأفراد؟ لماذا كل شهرين أو ثلاثة أشهر نقترض 200 أو 300 مليار في حين أن تونس بإمكانها الحصول على أكثر من ذلك؟

السيد الوزير، سأبدأ من باجة وسأسأل عن الطريق السريعة تونس الكاف وبالتحديد من السلوقية إلى الكاف، إلى الآن تقريبا ومنذ أكثر من عشر سنوات وهو معطل ومتى سيصل دوره في الإنجازات؟ أريد أن أسأل أيضا السيد الوزير نحن في باجة لدينا العديد من الطرقات التي تغطيها الحفر والتشققات، فما نصيب ولاية باجة من هذه القروض؟ وأود بكل لطف الاطلاع على برنامج الإنجازات لمعرفة المناطق المعنية والمغيبة.

وبطبيعة الحال سأستغل حضور السيد المدير العام للتنمية المندمجة هنا للحديث عن المسالك الريفية بولاية باجة وهي ولاية فلاحية بامتياز وأكثر طرقاتها مسالك ريفية ولما نتساءل عن عدم برمجة هذه الطريق، يقال أنها تتجاوز 3 كلم ولا تتمتع بذلك من برنامج التنمية المحلية وهي تابعة لوزارة التجهيز ونبقى في حلقة مفرغة، البلدية والتجهيز والوزارة كلها تتنصل من المسؤولية وتنفي تبعية هذه المشاريع لها.

فالرجاء ولدي أمل كبير في قدرتكم على إيجاد حلول لهذه الإشكاليات وكما تعلمون ولاية باجة ومناطق الشمال الغربي بها تضاريس صعبة ونود أن تخصصوا لنا قرضا لتحسين البنية التحتية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

بعض الثواني للأستاذة عواطف تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

هكذا كما قلت السيد الوزير نتمكن من فك العزلة على العديد من العمادات ونساعد العديد من المواطنين على البقاء في مناطقهم ومقاومة ظاهرة النزوح وذلك بتحسين القدر الأدنى من البنية التحتية، الطرقات والتنوير العمومي وهذا ما ينقصنا في أكثر عمادات باجة خاصة "تيبار" و"سيدي إسماعيل" و"حمام سيالة" وتبرسق.

أرجو أن تحظى هذه المناطق باهتماماتكم السيد الوزير خاصة مع عدم وضوح الرؤية بالمجالس المحلية ونود لو يتم توضيحها وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوزارة،

فكرنا خارج الصندوق، أي صندوق؟ أتحدث عن صندوق النقد الدولي وتجرأنا على ذلك رغم الموروث التونسي منذ ما بعد الاستقلال وربما ما قبل الاستقلال، لكن عندما ضاقت بنا السبل لم نجد سندا وخذلتنا بعض الدول التي كنا نتوقع أنها ستكون سندا فقلنا التعويل على الذات، ما أجمل هذا الشعار وصراحة أحب هذا الشعار وهذا الشعار شعاري وقلنا التحرر الوطني والسيادة الوطنية وما أجمل أن تكون حرا وسيد نفسك، لكن السيد الوزير إلى حد هذه الساعة لم نجد البديل الذي سيسمح لنا بالتفكير خارج الصندوق، مازلنا في التداين الخارجي ولا حرج ولا عيب فكل الدول تتداين لكنها صراحة حلول وقتية، مسكنات الألم، التداين الداخلي جميل أن نقترض من أنفسنا حتى نتحرر وطنيا لكن لهذا انعكاسات سلبية على خلق الثروة وغير ذلك.

أمر بكم السيد الوزير إلى قرض اليوم وأنا من القصري، وأتيت من القصرين، كنت سأحمل شعارا لكن الوقت لم يسمح لي، سيدي الوزير، استثنتنا الحكومات السابقة للأسف وإني أتحدث ألما ووجعا، من قبل كنت ربما حين أتحدث غضبا، يقولون "ثورجي" أو ثوري اليوم أنا أتحدث ألما، تونس الحبيبة اليوم تستثنيني، تستثني القصرين.

السيد الوزير، أدعوك إلى زيارة القصرين لمراقبة البنية التحتية والله العزيز ربما نعود إلى السنوات 80 أحياء في قلب المدينة ما زالت بالطين، بالوحل، معتمديات معزولة وأستحي أن أحدثكم عن مشروع، منذ سنتين بعض الكيلومترات، الطريق الوطنية 13 الرابطة بين القصرين وفوسانة عجزت عليها كل الوزارات وحتى الحكومة السابقة واليوم رئيسة الحكومة هي وزيرة التجهيز وتعلم على ماذا أتحدث.

أحياء في المدينة، قلب المدينة، بين الحفرة والحفرة تجد حفرة، السيد الوزير هذا لا يجعل إلا أبناء القصرين في كل المعتمديات يعيشون ضغطا نفسيا متواصلا، فالتلميذ يعجز عن الذهاب إلى المدرسة والمريض يعجز عن الذهاب للمداواة، المرأة تعجز عن الذهاب للولادة، في الأرياف نعجز عن الذهاب للدراسة، المعلم يعجز عن التنقل للتدريس في الأرياف ويصل به الأمر إلى التنقل على الحيوانات وغير ذلك.

وعليه حان الوقت، نحن نرى ملامح، أن هذه الحكومة تلتفت إلى الدواخل وإلى القصرين، اليوم لدينا الوزير الثالث في زيارة للقصرين لكن أنتم سيدي الوزير، أنتم المحرك وأنتم العقل النابض لكل ما أتحدث عنه وأملنا فيكم سيدي الوزير وفي شخصكم وفي مدتكم وفي وزارتكم أن تلتفت هذه الحكومة إلى البنية التحتية للقصرين عسانا نلتحق ببقية الولايات وأجدد ترحابي بكم مرة أخرى.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأنا بدوري أجدد ترحابي بمعالي الوزير، مرحبا بكم، مرحبا بشخصكم وبمقامكم، مرحبا بالفريق المرافق لكم حللتم أهلا ونزلتم سهلا.

الكلمة الان للنائب المحترم حمدي بن عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة، دقيقتان تفضل.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا السيد الرئيس،

يومكم سعيد جميعا،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لكم،

نثمن المجهودات التي تقومون بها من أجل النهوض باقتصاد البلاد التي تحتوي على 24 ولاية، أنا اليوم أريد أن أعرف نصيب ولاية المنستير من هذا البرنامج بصفة عامة وخاصة معتمدية المكنين.

السيد الوزير، لا نريد الحديث عن الجهويات لأن أي مشروع يقام في البلاد، في الجمهورية التونسية ينفع ويساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني، ولكن أريد أن أعرف كيفية اختياركم المناطق.

إذا أردنا الحديث عن المناطق الداخلية والمناطق الريفية والمهمشة، نحن في ولاية المنستير لدينا أيضا مناطق داخلية ولدينا مناطق ريفية ولدينا مناطق مهمشة وعلى سبيل المثال من معتمدية المكنين عميرة الدوازع، عميرة الفحول، عميرة الحجاج وسيدي بنور ومنزل فارسي والشراحل هذه المناطق نتجاهلها ولا نتدخل بها لأنها تتبع ولاية المنستير؟ هذه المناطق تفتقر السيد الوزير إلى أبسط مقومات العيش الكريم للمواطن التونسي وبها أكثر من 60 ألف ساكن ومن الطبيعي أن يكون هذا المعيار الأساسي والرئيسي لاختيار المناطق التي سنتدخل بها، كيف تريدون النهوض بالاقتصاد وهذه المناطق لا تحتوي على الطرقات ولا على شبكات الصرف صحي ولا على شبكات الكهرباء ذات الضغط العالي التي تساعد المواطن على الاستثمار وبعث المشاريع وخلق مواطن الشغل؟ لذا الرجاء من سيادتكم برمجة معتمدية المكنين وخاصة المناطق الداخلية منها في المستقبل.

موضوع اخر السيد الوزير، ما هو مآل مشروع الطريق الحزامية المكنين البقالطة وهذا مطلب شعبي يحل العديد من المشاكل خاصة الاختناق المروري في المكنين والعديد من المعتمديات المجاورة لها وتفاديا للحوادث القاتلة في وسط المدينة والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة اطارات الوزارة،

تعرض علينا اليوم الموافقة على قرض بقيمة 270 مليار من البنك الافريقي للتنمية لتمويل بعض مشاريع البنية التحتية وأنا في الحقيقة أثمن هذا الاتفاق ليس لأن فيه مشروع يهم منطقتي وهو تجديد الطريق الوطنية رقم 2 من معتمدية بئر علي بن خليفة إلى حدود ولاية القيروان، هذه الطريق التي اهترأت وأصبحت تشكل عبئا على مستعملي الطريق وتكثر فيها الحوادث، بل لأن هذا القانون يندرج في إطار استراتيجية وطنية لتحسين البنية التحتية في تونس حتى تصبح دافعا للتنمية والاستثمار.

وفي الحقيقة مداخلتي اليوم سأوجهها إلى من يريدون مغالطة الرأي العام ووصفنا ببرلمان القروض لتوضيح الأمور التالية.

أولا سأعرض عليكم قائمة الدول الأكثر اقتراضا في العالم وإذا وجدتم فيها تونس أعدكم أننا لن نصادق على أي قرض في المستقبل، قائمة الدول الأكثر اقتراضا في العالم هي: أمريكا، الصين، كندا، إيطاليا، الهند، فرنسا، المملكة المتحدة، اسبانيا، اليابان وهذه حسب آخر احصائيات لسنة 2024 بنسبة 77% من إجمالي القروض العالمية لعشر دول فقط والباقي 23% من القروض العالمية لـ 185 دولة من بينها تونس، بل أكثر من ذلك أمريكا تأخذ لوحدها 34.6% من إجمالي القروض العالمية تليها الصين 16.1% أي إثنان من أكبر اقتصادات العالم تعتمد على الاقتراض كأساس للاستثمار.

بالنسبة إلى الدول العربية لسنة 2024 مصر تحتل المرتبة الأولى في الاقتراض وكان آخر قرض لها بقيمة 354 مليار دولار وتليها السعودية بالرغم من أنها من أغنى البلدان العربية إلا أنها تقترض وكان آخر قرض بقيمة 311 مليار دولار.

بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي والذي لدينا بعض التحفظات في الاملاءات التي قد تمس بالسيادة الوطنية، نحن قد استغنينا على هذا الخيار ما بعد 25 جويلية.

ثانيا 80% من موارد بلادنا هي جبائية والدولة إذا أرادت توسيع نفقاتها نحو الاستثمار سوف نجد أنفسنا أمام خيارين، إما الزيادة في الضرائب أو التوجه إلى الاقتراض ونحن لا نريد إثقال كاهل المواطنين أكثر بالضرائب خاصة أن نسبة التضخم الجبائي فاقت 33% في تونس ومقابل ذلك لا نجد أي خدمات لائقة لا في الصحة ولا في النقل ولا في التعليم.

ثالثا القروض التي تأتينا من الوظيفة التنفيذية فيها مدة إمهال لسبعة وثمانية سنوات وهي مدة تكفينا لوضع خطة طويلة المدى أو خطة استراتيجية لتعويلنا على ذواتنا وبناء الثروة الوطنية كالعمل بجدية على قطاع الفسفاط وأنا أدعو كافة أعضاء مجلس نواب الشعب إلى زيارة ميدانية لشركة فسفاط قفصة للوقوف على الاشكاليات التي تحول دون انتعاش هذا القطاع وتكثيف استكشاف الغاز والنفط وتطوير قطاع الفلاحة، أيضا إذا وضعنا اليوم خطط بعد خمس سنوات سنجني الثمار ووقتها يمكننا الاستثمار من مواردنا الذاتية.

اليوم السيد الوزير بات من الضروري فتح شراكة جدية بين القطاع العام والخاص وأيضا فتح المجال للاستثمار الأجنبي، كذلك أدعو وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى البحث عن مصادر تمويل لإحداث الإدارة الإلكترونية التي ستكون حلا لكل مشاكلنا خاصة في الحد من الفساد وأيضا أدعوكم وأدعو وزارة المالية خاصة وكافة الحكومة إلى وضع خطة لاستخلاص الديون العمومية لدى الخواص المتروكة لدى الخواص والعمل على الحد من التهرب الضريبي.

أيضا السيد الوزير، يمكننا التقليص خاصة من كتلة الأجور لمبلغ قد يفوق 15000 مليار إذا تعاملنا بجدية مع ثلاث مسائل رئيسية وهي الشهائد المزورة، الازدواج الوظيفي وإذا وضعنا تسهيلات للتقاعد المبكر.

إذا كفاكم مغالطات للرأي العام والمواطنين وليساهم كل من موقعه في العمل والعمل والعمل والمساهمة في بناء بلادنا لأن العالم يتغير بشكل رهيب جدا والركب لن ينتظرنا إذا تأخرنا أكثر وشكرا وبالتوفيق للجميع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلاتي زملائي، السيد الوزير، نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق بسبب عطب فني في أجهزة التصوير حتى نترك المجال للتقنيين لإصلاح هذا العطب شكرا.

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية والربع بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نستأنف الجلسة والكلمة للنائب المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، خمس دقائق تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق.

السيد الوزير كما قالت الأخت منال نتحصل على قرض لتحسين الطريق، لتنمية البلاد وللمحافظة على أرواح التونسيين، أنا البارحة أتيت ليلا السيد الوزير، من المنستير عبر الطريق السريعة قرابة العاشرة ليلا ومع هطول بعض الأمطار وسيارتي في حالة غير جيدة، فأدعوك باستعمال سيارة غير وزارية وسافر بها عبر هذه الطريق تونس سوسة ليلا وسوف تكتشف الوضعية الكارثية التي نعاني منها، فعاكسات الأضواء سيدي الوزير تغطيها الأعشاب وتحجب الرؤية، شيء يندى له الجبين، علامات الطريق " les traçages" منعدمة.

السيد الوزير، لمجاوزة شاحنة والطريق ممطرة، يرحمنا الله بالغيث النافع، نعجز عن ذلك لانعدام الرؤية نتيجة الظلام وخاصة للحالة المزرية للطريق التي تضعنا في موقف الخجل، ثم نتساءل بعد ذلك عن وجود تونس في المراتب الأولى في حوادث المرور وحوادث الطرقات، هذه طريق سريعة وليست طريق حزامية أو طريق مرقمة، طريق يستعملها السائح وتستعملها الشاحنات المحملة بالسلع المتجهة لميناء رادس، يستعملها المستثمر القادم من الخارج للتنقل بين الجهات.

أسطولنا لا يحتوي على السيارات الفاخرة، سيارتي على سبيل الذكر تعاني الكثير من جراء طريق سوسة تونس.

السيد الوزير، نود منكم لفتة لأنه من غير المعقول دفع 3400 مي ذهابا ومثلها إيابا من أجل طريق بمثل هذه الحالة.

السيد الوزير نعود إلى المنستير فعندما نتحدث عن التنمية في الجمهورية التونسية فيجب الحديث عن 24 ولاية أما إذا أردنا الحديث عن الطرقات والبنية التحتية عندها نقول يكفيها تونس الكبرى، المشاريع المنجزة في مدخل تونس تعد بالفعل مفخرة وهو مشروع ضخم سوف يساهم في التنمية في البلاد، لكن أنا اليوم عند قدومي إلى المنستير أقول بأنها مدينة معزولة تعاني من الاكتظاظ المروري وأطالب بضرورة إنشاء محول من جهة كلية الهندسة إلى طريق خنيس ليحد من الاكتظاظ المروري في وسط المنستير ويسهل عملية مرور المواطنين القادمين من سوسة ومن طريق العمران دون المرور من وسط المدينة، طريق العمران أين توجد كلية الهندسة بالمنستير ومركز رعاية الأم والطفل، هذا المحول مبرمج من 2016 ولماذا وقع الاستغناء عنه في المخطط الفارط؟ أعيدوا النظر في هذا المشروع وتأكدوا من منافعه العديدة.

عند الحديث على المنستير فاني أتحدث عن 24 ولاية، فعند إنشاء طريق في أي منطقة من الجمهورية لن نمر منه باستعمال بطاقة التعريف، بل كل التونسيون يمرون منها وينتفعون بها وهي ليست حكرا على أهالي المنستير.

هذا المحول سيدي الوزير، كان مطلبا قديما في المنستير لأنه سيسير حركة المرور في وسط المدينة وخاصة في أوقات الذروة. ومحيط هذا المحول يحتوي على العديد من الكليات ويمثل منطقة عبور من الولايات المجاورة ومن وسط المدينة وكما ذكرت هذا

المحول كان مبرمجا منذ 2016 ووقع سحبه من المخطط الفارط ولا نعلم السبب واليوم نطالب السيد الوزير بإعادته في المخطط القادم وستتأكدون من منافعه العديدة خاصة مع تواجد قطب صناعي في الجهة المقابلة.

السيد الوزير، مطار المنستير اليوم هو الوحيد في العالم الذي تشقه سكة حديدية ومنذ المخطط 11 السيد الوزير مشروع محول مطار المنستير موجود ثم سحب، سبحان الله، المطار الوحيد الذي تشقه سكة حديدية ومحول المطار هذا سيغير الكثير في مدخل المدينة وفي الحركة المرورية داخل المدينة وفي شؤون الولاية كاملة وليس فقط المدينة، لهذا السيد الوزير هذه بعض البرامج المهمة جدا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم يسري البواب.

السيد يسري البواب

اليوم نحن نستدعي المستثمر ونطلب منه الاستثمار في المنستير ونعلمه بوجود مناطق صناعية من الأجيال الثلاثة وخاصة من الجيل الثالث، نحن نطلب أولا ربط ولاية المنستير بالطريق السريعة، ثانيا المناطق الصناعية وخاصة من الجيل الثالث لابد من ربطها بالطريق السريعة، السيد الوزير ولابد أن تكون موجودة في مشاريع مثل هذه لأن اليوم المستثمر الذي استدعيناه وأعلمناه بوجود "l'ONAS" والحقيقة غير ذلك لأنه لا وجود لربط بقنوات التطهير بالعديد من المناطق الصناعية من الجيل الثالث التي من المفروض أن يقع ربطها بالطريق السريعة المنستير لأنها تحتوي على مؤسسات اقتصادية هامة وضرورة وجود قطار للنقل وأيضا لتيسير حركة الشاحنات لنقل السلع إلى ميناء رادس أو أي مكان آخر عبر الربط المباشر بالطريق السريعة وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، أربع دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

طبعا نحن دوما في علاقة بالبنك الافريقي للتنمية وهي علاقة خاصة بتونس ونؤكد على هذه الشراكة مع هذا البنك.

ما شدني في هذا المشروع وهو أهداف المشروع. يندرج المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية في قطاع النقل الرامية إلى توفير بنية أساسية للطرقات مطابقة للمواصفات الدولية وتساهم في تشجيع الاستثمار ودفع التنمية وفك العزلة عن المناطق الداخلية وربطها بالمدن الكبرى والموانئ.

طبعا هي فكرة مغرية لكن عند العودة إلى التمويل الذي تحصلنا عليه من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار برنامج الأروقة الاقتصادية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات، بقينا ندور في نفس النقطة السيد الوزير، يقولون المناطق الداخلية ويتحدثون عن الأقاليم والجهات، أنا ما زلت أؤكد على انفراد الوزارات بمخطط التنمية دون أن يكون هناك دور وتوجيه من وزارة الاقتصاد والتخطيط وهنالك ظلم للجهات الداخلية، قالوا لنا سنبدأ بالأروقة الاقتصادية وستأتي حصتكم، لا أريد الدخول في التفاصيل ولا أريد ذكر أسماء الولايات المشمولة بهذا القرض في العلاقة بالبنك الافريقي للتنمية.

السيد الوزير، هناك حق للجهات الداخلية ولدينا طلب أساسي من أهالينا في جهة باجة يخص تدعيم وتهذيب الطريق الوطنية رقم 7 من ولاية باجة عبر نفزة وحدود ولايتي بنزرت وجندوبة، لو تسافر عبرها السيد الوزير ستجدون اشكالا كبيرا وستتساءلون عن سكوت المواطنين وعدم مطالبتهم بحقهم وقد رسم في المخطط الخماسي ورحّل إلى المخطط الثلاثي 2025، نحن نطالب السيد الوزير بأن لا ينتهي هذا المخطط حتى تحصل الجهة على حقها ومازال بالإمكان توفير التمويلات اللازمة لهذه الطريق.

كذلك مشروع مضاعفة الطريق الجهوية رقم 52 الرابطة بين باجة ونفزة وهي طريق مغاربية بامتياز وأكيد أنك تنقلت بها السيد الوزير في زيارتك لباجة وشاهدت وضعيتها وسمعت بالحوادث التي تحدث بها. نحن نطالب بالحد الأدنى، نتحصل على قروض فلنعدل بالحد الأدنى بين الجهات ونحن نطالب كذلك بإنجاز ومضاعفة هذه الطريق في المخطط الثلاثي 23-25 ولا تتركوننا للمخطط القادم.

ونحن نطالبكم السيد الوزير، باعتباركم تمثلون جهة الاشراف على المخططات بالتدخل لإعطاء حق وحظ هذه الجهة لأن هنالك مساس بحق الجهات الداخلية وأنا السيد الوزير أريد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد رضا.

السيد رضا الدلاعي

السيد الوزير، هنالك مسألة دقيقة ودقيقة جدا، نحن لا نريد تركنا إلى المخطط القادم، لن أتحدث عن الأرياف ووضعياتها ولا عن البنية التحتية في الأرياف، نحن نتحلى بالصبر، ولكن الاشكال كبير في المساس بحق الجهات الداخلية.

أنتم تنجزون المخطط وكل وزارة تنفذ على هواها والمطلوب منكم في المخططات القادمة السيد الوزير الاشراف على التوجيه وإعطاء حق الجميع ومن تمتع في المخططات السابقة من المفروض يترك المجال لغيره في المخططات القادمة لتحقيق جزء من العدالة، ما هذا الظلم؟ وأنا أوجه كلامي إلى السيد رئيس الجمهورية كي يتدخل وينصف هذه الجهات الداخلية التي شهدت مساسا من حظوظها وإن شاء الله السيد الوزير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام دحماني، السيد عبد السلام غير موجود، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي رايس على الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الإطار المرافق.

ننظر اليوم في اتفاقية قرض مبرمة بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية الذي يعنى بالمساهمة في تمويل البنية التحتية للطرقات ويندرج هذا المشروع في إطار استراتيجية الدولة في قطاع النقل الرامية إلى توفير البنية الأساسية المطابقة للمواصفات الدولية والتي تستجيب لتنامي حركة المرور وتساهم في تشجيع الاستثمار ودفع التنمية من خلال تسهيل نقل الأشخاص والبضائع بين الجهات.

هذه المرحلة وهي المرحلة الثالثة سيتم تمويلها بمقتضى القرض الحالي بمعنى وجود مرحلتين قبلها وفي حالة جمع مبالغ هذه المراحل يكون المبلغ الجملي تقريبا بما قيمته 1000 مليار تونسي وأنا لا أريد الحديث عن التمييز الجهوي لكن اضطررت لذلك، ولاية نابل من ضمن الـ 1000 مليار تقريبا ليس لديها سوى منشأة فنية على مستوى وادي بوعرقوب وهي تهيئة الطريق المحلية رقم 604 الذي يربط بين منزل تميم وأزمور وهنا السؤال هل أن ولاية نابل لم تعد محسوبة في الجمهورية؟

هي صحيح منطقة سياحية، صناعية وفلاحية بها تقريبا 900 ألف مواطن، لكن ما نشاهده اليوم كأنه عقاب وما نشعر به نحن كسكان ولاية نابل كأنه عقاب للولاية لما ظفرت به في وقت من الأوقات، لكن الضروري الذي نعلمه في الحوكمة في التصرف في الأموال العمومية وأن ما تم إنجازه وجبت المحافظة عليه وصيانته، عمليه الصيانة للطرقات الموجودة حاليا تقريبا منعدمة مما جعل وضعية البنية التحتية في ولاية نابل تشتكي صعوبات كبيرة جدا.

وأريد أن أتوجه إلى السيد وزير التجهيز الحالي الذي كان سابقا مديرا جهويا للتجهيز في ولاية نابل، عندما يخرج من مندوبية التجهيز في مدينة نابل وهي الطريق المرقمة رقم 27 نمر بدار شعبان الفهري ونصل إلى بني خيار تقريبا ليس هناك طريق بأي جهة في الجمهورية التونسية على تلك الوضعية، هي طريق رئيسية تربط بين مدينة نابل وتصل إلى قليبية، صحيح لدينا مشروع يربط بين نابل عبر الطريق الحزامية إلى مدينة قليبية، هذه الطريق جديدة لكن الموجود حاليا هي الشريان الحقيقي لولاية نابل ويستدعي الكثير من التدخل وتوفير اعتمادات باعتباره الطريق الرئيسية التي تربط طرقات المدينة وبقية المناطق داخل الجمهورية،

السيد الوزير، نحن متساكنو مدينة دار شعبان الفهري وعلى إثر فيضانات 2018 تم التدخل في الطريق الجهوية رقم 509 وما تم انجازه منذ أربع أو خمس سنوات حاليا لو تتم زيارته سنجده في وضعية كارثية ولا تتوفر به أدنى العوامل لحماية المترجلين وأصحاب الدراجات النارية ونحن نعرف أن سكان تلك المنطقة فلاحون وتصل تلك الطريق إلى "الفرينين" وإلى "الزراركة" وبني خلاد.

من جهة أخرى نجد الطريق الجهوية رقم 597 الرابطة بين ديار بن سالم وغرداية والصمعة ويصل أيضا إلى بني خلاد وصل بالبعض إلى تصويره وتم إنزال الصور والفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي لإظهار عدد الحفر الموجودة في هذه الطريق الذي يمثل شريان رئيسي يؤدي إلى المناطق الفلاحية والصناعية ووزارة التجهيز لم تضع البرامج اللازمة أو أن المسؤولين في ولاية نابل لم يدافعوا على هذا الموضوع وأتصور مع البرمجة الجديدة لابد من التدخل في ولاية نابل واعطائها أهمية أكثر نظرا لأهميتها من حيث البنية التحتية وشكرا على الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمود العامري غير موجود وأيضا السيد محمد بن سعيد، إذا الكلمة الان للنائب المحترم عماد بن جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، ست دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الوزير،

صراحة وللأمانة نحن لمسنا فيكم حسن الاستماع والانصات وهذا هو المطلوب، ولكن ما لاحظته أنكم تستمعون لنا ولكن فيما بعد لا نجد الإجابة ولا الاستجابة ولا نجد أشياء على أرض الواقع.

أنا تدخلت معك العديد من المرات وكنت ايجابيا معك السيد الوزير لما كنت كاتب دولة وكنت ايجابيا مع جميع الإطارات المصاحبين لكم وأعرف جميعهم جيدا، أعرف أيضا الإطارات التي تغيرت والتي أحيلت على التقاعد.

لدي مواضيع تخص ولاية المهدية والسيد الكاتب العام للوزارة الذي كان المسؤول الأول على ولاية المهدية والمسؤول على "PDI" وله كل التقدير والاحترام السيد فوزي غراب يعرف أن المشاكل التي سأتحدث عنها الآن هي من مشاكله لما كان واليا على المهدية ويعرف هذه المشاكل لها عشر سنوات ولم يقع حلها إلى الآن.

اليوم نناقش كالعادة قرضا ولا وجود لولاية المهدية ضمن أولوياته وقد طلبنا منكم تصنيفنا وماذا نعني لكم هنالك مناطق داخلية وغيرها، نحن لدينا مساحة من البحر، هبة من عند الله فهل هناك إمكانية لتحويلها إلى مكان آخر إن استطعتم ذلك، حتى نصبح على الأقل من المعنيين بالتنمية وكأننا نعاقب من أجل هذا البحر.

حضرت الأسبوع الفارط وأنا لم أتكلم حينها عن القصرين، حضرت وبقيت أستمع، هناك من يصنفنا "Chicago" أو "Hollywood" نحن في قمة التنمية، "السواحلية"، المناطق الساحلية، لماذا هذه الجهويات؟ هل تعرفون منطقة السواسي وترتيبها في التنمية؟ كذلك منطقة أولاد الشامخ؟ وهبيرة؟ ومنطقة ملولش؟ أقل من ماجل بلعباس وأقل من أي منطقة داخلية، الاحصائيات أمامكم وتثبتوا واليوم أجد نفسي غير مصنف وغير موجود فلماذا؟ أطلب تفسيرات، قولوا لنا أين المشكل؟

أجد قرضا من البنك الافريقي للتنمية وأنا لدي سؤال أطرحه كل جلسة وعند حضور وزير التنمية، أين ملف التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية؟ مندوب الفلاحة لا يعرف الإجابة وكذلك مندوب التنمية، فمن أسأل إذا حتى أجد الإجابة لأخبر بها المواطنين الذين انتخبونا، مع من نتعامل؟ ومن نخاطب؟ عندما لا أخد المعلومة عند السيد الوزير فأين سأجدها؟ أنا كنائب شعب ولم أجد الإجابة حتى أفيد بها في موضوع المشروع الخاص بالفلاحة المندمجة، المعطل بفعل فاعل، منذ عشر سنوات، فهل هناك حلا آخر السيد الوزير؟ هل تستطيع إقناعي بإجابة أخرى؟ وقد سألت على هذا الموضوع ولا من مجيب.

جملة الاعتمادات المرصودة لولاية المهدية 9 مليون دينار منها حوالي 7.5 مليون دينار تدعيم واصلاح أجزاء متضررة من الطرقات المرقمة، واحد مليون دينار تعهد وتعبيد وصيانة مسالك ريفية، 0.5 تعهد وصيانة الطرقات، إشارات وعلامات مرور وغيرها وهو مبلغ ضئيل في ظل وجود 600 كلم من الطرقات المرقمنة وحوالي 1000 كلم من المسالك الريفية المعبدة التي تستحق صيانة والتعهد بها.

اليوم هذه خريطة، (عرض السيد النائب صورا)، هذه طرقات المدن الساحلية، نسبح في برك المياه، هذه طرقاتنا السيد الوزير.

اليوم سأعطيك طلبات معتمديتان فقط ولن أتكلم على ولاية كاملة، سنأخذ مثلا عمادة المنصورة، الطرق المقطوعة بين المنصورة سيدي بوهلال، أولاد مولاهم الشمالية، أولاد الزعرة، وطريق العكري وطريق السمرة، السعيدات، مسلك العقلة، أولاد مولاهم الغربية وهذا يربط بين أربع مدارس. الحافلة التي تقل التلاميذ لا تستطيع المرور لتكونوا على علم.

كذلك الكساسبة لا يتنقلون إلى السواسي، سيارات النقل الريفي لا تمر من المطرة، لأولاد عون، لقطارات، للعبايدية، لسيدي بوهلال، لرياض بوهلال، البزاينية، الشريشيرة، الثوابتية، أولاد مولاهم الغربية، الصغيرية، القلعة، طريق القلعة، أولاد عمر السيدة، سيدي بوهلال الغربية، الشعرة، طريق الجماملة، طريق الصغايرية، القرادحة كل هذه المناطق لا يتوفر بها النقل، كل طرقاتها ومسالكها في حالة يرثى لها، أحدثكم ولا أطلب منكم إحداث طرقات لأنها موجودة ولكن غير صالحة للاستعمال وملآى بالحفر، أرسلوا لنا "grader" تزيل الطرقات وأتركوها مسلك ترابي. سيارات النقل الريفي تدفع معاليم الجولان وترفض الدخول إلى هذه الطرقات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد عماد.

السيد عماد أولاد جبريل

...لأنها تتسبب في الأعطاب وتتلف قطع الغيار.

أمثلة أخرى يندى لها الجبين، لدينا مشاريع موجودة على "PDI" يا سيدي الوزير "PDI" متى تم تجهيزه؟ يا سيد فوزي "يرحم والديك" "PDI" تم تجهيزه معك أنت وأنت والي المهدية وإلى الآن معطل والاعتمادات مفقودة، اليوم الطرقات مسالك مدرجة في المخطط 13 مسلك الحوص الوسطى، مسلك أولاد محمود الزراطة، مسلك أولاد الحاج علي، المسالك المدرجة ضمن التنمية المندمجة في بومرداس مسلك الهباهبة، مسلك التليلات الشنيبات، منزل حمزة، مسلك بومرداس، مسلك أولاد العكري كركر، المسالك التي تتطلب تدخلات في هذه المنطقة، مسلك أولاد الحاج علي بوهلال الجوفية، مسلك مدرسة الكساسبة والشوارعية ....

السيد الوزير خلاصة القول، الاعتمادات المخصصة لولاية المهدية وأنا أعطيتك ربع المشاغل لمعتمديتان فقط وأجد نفسي غير مدرج فبأي آلية نعمل؟ بأي شروط تمت البرمجة؟ فحسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي فنحن في المرتبة 17 بأي ترتيب وقع العمل؟ وكيف سنعمل معكم؟ نريد تفسيرات.

مشاريع معطلة، هنشير الجمهورية 1 و2 والشواردية يا سيد فوزي أحدثت معك أنت ووردت عليك في برنامج التنمية المندمجة، اليوم وردت لنا مراسلة تطلب التحيين لهذه المشاريع، بعد عشر سنوات المواطنون ينتظرون الإنجاز والإدارة تطلب تحيين وسينجز مسلك واحد، هنا أقول حسبي الله ونعم الوكيل في هذه البلاد، في كل من لا يخاف الله وفيمن لا يعمل بضمير وفيمن يوزع المشاريع على غير مستحقيها وأقول شيئا آخر، نحن على العهد مستمرون ولن نصوت إلا على ما يهم المواطن، لست ضد التنمية وهنيئا لمن تحصل على مشاريع ولست ضد ذلك لكن العدل مطلوب وأنتم تجبروننا على كره هذه البلاد وأنا أريد قول شيء واحد، نحن ملح هذه البلاد وأديمها، واضح، ونحبها ونعشقها وسنخدمها مهما فعلتم ونحن مستمرون في حب هذه البلاد إلى أن يأتي من يخدمها بضمير من المسؤولين، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الاحرار، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

اليوم نناقش اتفاقية قرض لتهيئة الطرقات الوطنية وتحسينها والحمد لله أخيرا GP 12 أخذ حظه رغم أن سوسة حظها 4 كم فقط شيء مؤسف أن ولاية بحجم ولاية سوسة ولو تزورونها سترون الطرقات الوطنية والحالة التي هي عليها.

بالحديث عن الطرقات أيضا في ولاية سوسة سأتحدث عن النفق الأرضي في الطريق الحزامية حي الرياض وقد قمت بمراسلة وزارة التجهيز بتاريخ 17 مارس في شأنه وقالت بأنه تمت إعادة فتحه للمترجلين لكن أريدكم أن تروا حالة هذا النفق خاصة أنه مخصص للطلبة حتى يتمكنوا من المرور منه (عرضت السيدة النائبة صورا) وتم تنظيفه وحرقه بالكامل من طرف البلدية بـ "Karcher" وعوض أن نستغله حتى يقينا من حوادث الطرقات خاصة أنه في كل عام نفقد على الأقل اثنين أو ثلاثة من الطلبة الذين يمرون عبر هذا الطريق، يتم فتحه وتركه في حالة كهذه وعوض أن نستغله بوضع لوحات إشهارية وخدمات أخرى مكتبية أو أي خدمات للطلبة أو المترجلين من مستعملي الطريق، لم ننجز قنطرة فوق الطريق حتى تقي من الحوادث ولم نتركه حين تم فتحه في حالة محترمة للمواطنين في هذه الجهة مع الطاقة السكانية الكبيرة ونوعية المارين منه.

سيدي الوزير، نقطة أخرى اليوم الطاقم الموجود وزارة التخطيط والاقتصاد ووزارة التجهيز والإسكان من الجيد جدا حين نتحدث عن أمثلة التهيئة العمرانية التي فيها تخطيط مسبق وفيها وزارة التجهيز والإسكان والتي ستكون المصادقة الأخيرة منها، نريد أن نعرف أين هي هذه الأمثلة ولماذا إلى حد الآن لم تتم المصادقة عليها والجميع في الانتظار، لو قمنا بإعداد مثال التهيئة العمرانية أو برمجنا حيا شعبيا للتهيئة في برنامج "L'ARRU" واستغرق الأمر عشر سنوات فإن المنطقة التي كانت فلاحية ستصبح سكنية أو صناعية والتي كنا قد خصصناها للصناعة أيضا سيسكنها الناس ولن نتمكن أبدا من تنفيذ مخطط وضعناه وعملنا عليه.

اليوم برنامج "L'ARRU" في حمام معروف انتظرناه عشر سنين وفي الأخير لم يكتمل لماذا؟ لأن هناك سوء تنسيق ما بين السلط المحلية ووزارة التجهيز والإسكان وأيضا هذه الوكالة وبعد أن انتظر المواطنون في الأخير عشر سنوات لم تتم التهيئة كما رغبوا وبقوا محرومين في بعض المناطق من الطرقات وأيضا هنشير ساسي وهو حي شعبي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملي فكرتك سيدة هالة. تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

وإذا كنا سننتظر أيضا 10 و12 سنة أخرى حتى تتم برمجة هذا الطريق فلن نطبق أي شيء من البرامج التي نعمل عليها وهذا غير

معقول، فأين الحوكمة العمرانية التي من المفروض أن تسهر وزارة التخطيط على تطبيقها في كل الوزارات الأخرى حتى يمكن تنفيذ برامجنا ومشاريعنا واعتماداتنا التي خصصت ونراها واقعا في يوم ما؟

في الحقيقة أيضا بالنسبة إلى الإحداثات الكبرى والمشاريع في ولاية سوسة هناك تباطؤا كبيرا في إنجازها مثل المحولات الحزامية ومنها محول الغزالي اليوم سيدي الوزير نطلب منكم أن تجدوا الحلول واتفاقيات شراكات أخرى وأن تأخذوا بعين الاعتبار حاجيات ولاية سوسة لإحداثات كبرى فيها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق. تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نتناول اليوم معكم مشروع قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بقيمة 80 مليون أورو لإنجاز بعض الطرقات بالبنية التحتية ببعض ولايات الجمهورية.

أريد أن ألفت نظركم أن هذه الطرقات هي مبرمجة في المخططات السابقة وخاصة الطريق الجهوية عدد 81 الرابطة بين صفاقس والقيروان التي أنجز الجزء الأول منها صفاقس-المهدية وتوقف عند حدود القيروان وظلت القيروان النقطة غير المضيئة في الجمهورية.

قبل الثورة سيدي الوزير القيروان مهمشة وبعدها أصبحت أكثر تهميشا لأننا حينما نتجول في الطرقات الجهوية الرابطة ومنطقة القيروان نعرفها منطقة وسط وتربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، نرى أن كل الطرق الجهوية أغلبها طرقات "goudronnées" الطريق الجهوية عدد 86 الرابطة بين القيروان وسيدي بوزيد، "l'enrobé" يتوقف في "faille" وحين ندخل إلى مجال القيروان تصبح الطريق "goudronnées" ولكن ممتلئة بالحفر.

كذلك الطريق الجهوية عدد 81 وهو مشروع هذا القرض كذلك الطرقات غير مهيأة للاستعمال.

سيدي الوزير، ونحن نتهيأ للمخطط الخماسي 26-30 هل راجعنا وقيمنا المخططات السابقة مخططات 16-20 والمخطط الثلاثي الأخير 23-25؟ سيتم ترحيل أغلبية المشاريع في هذه المخططات إلى المخطط الخماسي القادم، فهل يجب أن ندخل على مشاريع معطلة وأموال وآلاف المليارات تهدر في كل مخطط ولا تنفذ الأشغال؟ وزارتكم هي وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية وهي قاطرة التنمية والاقتصاد فهل قيمنا العوائق؟ لدينا العديد من المقاولين إن بقوا في تونس سيفلسون وإن غادروا للخارج نجحوا فلنبحث في هذه المسائل كلها.

نقطة أخرى سيدي الوزير، بالنسبة إلى القيروان فهي منطقة منفرة للاستثمار ويأتي المستثمرون هناك، ولكن العوائق الإدارية كبيرة جدا والناس لا ترغب في العمل والإدارة معيقة ومعرقلة فإلى متى سيتواصل هذا؟ منطقة صناعية منذ 2016 إلى اليوم السبيخة 2 متوقفة؟ ولم يتم إلى الآن الربط بالشبكات ولا الطرقات ولا التهيئة فأي مستثمر سيأتي؟

سيدي الوزير، القيروان تعاني واستمعنا إلى كل الزملاء يتحدثون عن معاناة ولاياتهم، ولكن نقول لهم بأن القيروان تحتل المرتبة الأخيرة ومعتمدية العلا هي أفقر معتمدية في الجمهورية حتى نكون واضحين.

سيدي الوزير، لدينا العديد من الطرقات خاصة المسالك الفلاحية اندثرت ويطالبنا المواطنون بجلب جرار حتى يقوم بحرث المسلك ليصبح مسلكا ريفيا فقد اهترأت آلاتهم.

سيدي الوزير، رجاء ولاية كالقيروان ثاني أكبر مساحة في الجمهورية ونصيبها في السنة 60 كم ولا يصلها إلا النصف أو الربع نظرا إلى العراقيل الإدارية والتعطيلات فهذا غير ممكن.

سيدي الوزير، لدي العديد من أمثلة الطرقات هنا، طريق الخضراء، السهلات، بوحجلة تقريبا اندثر ولو يقوم الإخوة بزيارة فلن يجدوا الطريق.

طريق الشعابنية، مرق الليل اندثر كذلك، ثم هناك العديد من الطرقات التي ينتظرها الأهالي وهي مبرمجة ووعدوهم بها منذ 2011 و2012 ولدينا طريق الحنباس والخزازبة وطريق رقادة كذلك من الطرقات المحورية ومراكز إنتاج لكن إلى اليوم لم يتم الالتفات إليه إلى أين نريد أن نصل؟ وأين نذهب؟ ومتى ستتم المراجعة والتقييم سيدي الوزير؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم محمد بن حسين غير منتم تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

لتذكير من لا يزال يتذكر ولا يزال قلبه ينبض، لمن لا يزال يحافظ على شيء من انسانيته، غزة ما زالت تحت القصف، فلسطين تذبح في ظل صمت دولي وعربي مشين، شعب كامل محاصر في غزة دون دواء ولا غذاء، صبرا إخوتي وعذرا.

مرحبا بك سيدي الوزير،

سيدي الوزير، كنت عبرت عن رأيي من حيث المبدأ بالنسبة إلى القروض الموجهة إلى الاستثمار وخاصة إلى التنمية وإلى البنية التحتية والطرقات فليست لدينا مشكلة معها لكن لدينا مشكل كبير سيدي الوزير مع طريقة برمجة واختيار المشاريع.

سيدي الوزير، هل أتاكم النبأ والخبر أن في تونس اليوم هناك غرفتان نيابيتان، مجلس وطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب شعب ولا أعرف هل تعلم هذه الحكومة أنه قد تمت انتخابات لتنصيب هذه المجالس أم لا؟ أقول هذا الكلام لأنه في اعتقادي وفي كل الدول المحترمة التي تحترم نفسها المشاريع التنموية تختارها المجالس النيابية فهي التي تقرر بعد الاستشارة وأخذ الرأي من المصالح والإدارة لكن حين تصبح الإدارة هي التي تصادق على المخطط وهي التي تختار نوعية المشاريع، فهنا من حقنا أن نطرح أسئلة كثيرة سيدي الوزير خاصة حين لا نجد في هذا القرض ولاية المهدية وتم تخصيص أضعف ميزانيات وزارة التجهيز لولاية المهدية حتى في 2025 مازال الظلم متواصلا.

لا أعرف على أي أساس تم اختيار هذ الطرقات ولماذا اخترتم طريقا في مكان دون آخر؟ لكن على الأقل ما أعلمه أن الطريق الجهوية 861 التي تربط ملولش بالحسينات والرشارشة والبرادعة وصولا إلى قصور الساف وما يطلق عليه في الجهة هناك بطريق الموت لا يمكن أن يكون هناك طريق أولى من هذا الطريق وهذا بإقرار مصالح وزارة التجهيز في الجهة وحتى مركزيا والجميع يعلم بالظلم الذي مورس على جهات ولاية المهدية.

سيدي الوزير، أنا شخصيا كمحمد بن حسين حين انخرطت في هذا المسار وتحملت المسؤولية وقررت أن أتقلد منصبا سياسيا جئت بهدف معين أو لأني مكره أخاك لا بطل لأننا أحسسنا بظلم كبير في جهاتنا على معتمديات بعينها طيلة سنوات ويمكن لأنها كانت غائبة على موقع القرار أو لأنه لم يكن هناك من يوصل صوتها مركزيا أو أن الإشكاليات لم يقع تبليغها، لكن اليوم تعرفون كل شيء وقمنا بمراسلة جميع المصالح ولا يعقل أن يتواصل هذا الأمر.

أنا شخصيا لم آت لأواصل مخططات وضعها ساسة كنا نصفهم ولا زلنا بأنهم ساسة فاسدين، المشاريع التي سنصادق عليها اليوم يا سيدي الوزير لم نسنها نحن ولا أنتم، بل ساسة فاسدون ثار ضدهم الشعب التونسي.

اليوم السيد رئيسة الحكومة في تدوينة أخيرة على صفحة رئاسة الحكومة تريد أن تسرع بمشاريع في ولاية المهدية من ضمنها مسبح بلدي في المهدية التي ليس فيها أي ملعب حي، مسبح في مدينة المهدية والملعب البلدي بالبرادعة والحسينات ليسا معشبين وليست فيهما إنارة، مسبح بلدي في ولاية المهدية والملعب البلدي بقصور الساف ليس فيه مدارج.

استشيروا الناس واذهبوا إلى الجهات، هل تعرفون أن هناك تغييرا سياسيا حاصلا أم أنكم لا تستوعبون ذلك أم أنكم ضده ولا أعرف فهناك كلام يقال وفعل يمارس مغاير تماما.

السيدة رئيسة الحكومة أيضا تحدثت اليوم عن مضاعفة خط السكك الحديدية المكنين المهدية وراسلنا الجميع ورئاسة الحكومة السابقة والحالية ووزارة النقل وراسلناكم وراسلنا الجميع وبلغنا أصواتنا إلى أن جفت الحناجر.

اليوم مطلب ولاية المهدية هو مد خط السكة الحديدية في اتجاه المعتمديات الداخلية وكما نقول بالعامية "موش واحد ياكل في البشكوتو نزيد نعطيه البريوش" ومن لا يجد ما يأكله نقول له عليك بمزيد الصبر، فهناك رسالة أعتقد أننا كلنا اليوم كوظيفة تنفيذية وكمجالس نيابية ووظيفة تشريعية جئنا لأجلها قد تقول لي سنحاول الإصلاح في المخطط القادم 26-30 أقول لك لم آت في مسار اليوم حتى أواصل البرنامج الانتخابي ليوسف الشاهد الذي يحاكم اليوم.

المشاريع التي نريدكم أن تعجلوا بها اليوم السيد الوزير هي مشاريع يوسف الشاهد الذي تتم محاكمته اليوم وهي مشاريع مبنية على باطل وعلى ظلم وعلى احتقار وعلى تهميش ومن المستحيل أن نسكت عنها ونوافق ونصادق عليها. مع الشكر سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا بعد إذنك السيد أيمن الكلمة للنائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، ست دقائق تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيد أيمن بن صالح على الإيثار،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة سأتحدث في أمرين مرجع نظرهما وزارة الاقتصاد والتخطيط ومسألة أخرى.

يوم 29 أفريل لدينا أشغال الملتقى الإقليمي لانطلاق إعداد مخطط للتنمية 2026-2030 سمعنا السادة الزملاء ممثلي ولايات منوبة وبن عروس ونابل بصدد الاستعداد للملتقى الإقليمي ومستبشرون بالسيد الوزير، ولكن ولاية تونس أين نحن؟ يا محمد أمين الورغي أين أنت؟ هل أنت معهم في الإقليم الثاني؟ نحن في تونس لسنا في الإقليم الثاني ولم يجدوا لنا أي إقليم وتركونا "écarté".

وتواصل معنا السيد صابر رئيس اللجنة مشكور واتصلت بوزارة الداخلية وتلقينا الدعوة يوم 28 السادسة مساء فنحن متفرغون بتاتا وليست لدينا جلسات عامة ولا لجان ولا مكتب ونحن على ذمة ولاية تونس حين تتم دعوتنا نلبي الدعوة ونقول "حاضر السيد الوالي ها نحن قادمون".

سيدي الوزير، نظرا إلى أهمية الموضوع وخصوصيته ولدورنا الرقابي أطلب منك بكل ود وبصفة رسمية كنواب تونس 13 نائبا وأتحدث باسمهم جميعا أن يرد استدعاء رسمي من وزارة الاقتصاد لنواب تونس، فنحن لا نتلقى الدعوات إلا ليجعلوا منا زينة المحفل سواء في العيد الوطني وعيد الأمن وغيرها وإلى يومنا هذا نحن نواب تونس لم نعقد جلسة عمل مع والي تونس، فهل ترون أن هذا الأمر طبيعي أيها الزملاء؟

البارحة ذهبت إلى والي بن عروس أكاد أبكي فرحا قلت له الحمد لله فقد هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية، حيث استقبلنا الوالي بحفاوة وذكرنا اسميا فهل هذا عادي؟ وهل هذه دولة تحترم نفسها؟ وهل هذا هو العمل التشاركي؟ وهل هذا هو البناء التشييد؟ الوزير والنائب يريدان البناء والسلط المحلية والجهوية تريدان الهدم، إن لم يريدونا أن نعمل معهم فليعلمونا بذلك وسنعمل بمفردنا فلدينا دور رقابي ونقول ما نريد تحت قبة البرلمان.

سيدي الوزير، تحدث معك في المرة الفارطة بخصوص أعوان التعداد وفهمت الوضعية جيد لكن سأتحدث معك عن ملف ما يعرف في المعهد عند سيادتكم بقائمة 27 عونا الذين لم يأتوا لا في 2014 ولا في التعداد السابق، هؤلاء منذ 2012 يعملون صلب المعهد الوطني للإحصاء ومنذ سنة 2017 هم مباشرين إلى حد هذه اللحظة، العقد تلو العقد، تعداد 2014 و2024، ما يقارب تسع سنوات وهم يعانون من التشغيل الهش وأصبح الأجر الآن 520 دينار والوزارة والحكومة على علم بالملف، مراسلة من المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء في ثلاث محاولات وإلى السيد مستشار القانون والتشريع لرئاسة الحكومة في فيفري 2023 وفيفري 2024 والسيد الوزير يمكن أن أقول لك أنه حين أرسلوا لي القائمات الاسمية والجهات فكلهم أصحاب شهائد عليا ومن مختلف الجهات، من بنزرت والقصرين وتونس والقيروان وسيدي بوزيد ونابل يقومون بعمل جبار، يعني يقومون بجميع أنواع المسوحات لأن لديهم كفاءة 13 سنة عمل دون منح ولا ترقيات ولا رواتب معتبرة واليوم مع تنقيح مجلة الشغل وإن شاء الله يرى النور قريبا فمشروع بذلك الزخم يرد فيه استعجال نظر وإلى يومنا هذا لا نعرف متى سننهي من التصويت عليه في اللجنة ومتى سنقدم التنقيحات والتعديلات والناس في انتظارنا في الخارج.

وفي الأثناء سيدي الوزير، نود أن يتم إعداد الأوامر الترتيبية لتسوية جميع العالقين اليوم والبارحة حين زرنا ميناء رادس ومعي زملائي، الناس تعمل في ظل روائح كريهة جدا ودون أية وسيلة حماية فما يحدث هو من وراء الخيال.

مسألة أختم بها كما قلت لك السيد الوزير وهذا ليست من مشمولاتك، بل من مشمولاتنا نحن، كل الفخر بالسادة أعضاء لجنة التشريع العام لمجلس نواب الشعب ورئيسها ومكتبها، فخورة بالسادة الزملاء الذين لم يريدوا أن يمارس علهم نظام الوصاية وقالوا كلمتهم نحن نواب الشعب والكلمة الفيصل في الجلسة العامة، فما معنى أن تعيد لي التقرير للجنة، تقرير مختوم وحين نتحدث عن العفو العام وأريد أن يفهمها السادة الزملاء ومن يشاهدنا، على سبيل المثال يسري ضد وسيرين مع ويوسف طرشون محتفظ، فبيننا زر وتعديل فقط فما معنى بعد أن أصوت وأختم تقريري تعيده لي لأنه لم يعجب السيد رئيس المجلس، هل هذا أمر عادي؟ لا بأس اشرحوا لنا ذلك، إذا لم نتمكن من ممارسة دورنا التشريعي فلنغادر ونأتي يوم الجلسة نقول كلمتين في المصدح ثم نعود.

هل تعلم ما معنى أن تتم صنصرة مهمتي كلجنة التشريع العام؟ هل تعلم ما معنى ألا تحدد لي جلسة عامة؟ لقد قالت اللجنة بأنها لن تنظر في التقرير ماذا بشأن آلاف العائلات التي تنتظر، هل سيمرر أم لا؟ وماذا نحن فاعلون؟ فلتعلن اليوم عن الجلسة العامة وتكون هي الفيصل وسيتم التنقيح...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيرين الكلمة الآن للسيد أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق،

مشروع قانون قرض، توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق، إحصائيات المرصد الوطني للمرور من 1 جانفي إلى 5 ماي 2024، 373 قتيل على الطرقات ولا أتحدث عن الجرحى ولا عن البنية التحتية المهترئة، 2025 نفس التاريخ من 1 جانفي إلى 5 ماي 2025 377 قتيل على طرقاتنا، نداء استغاثة يا وزارة التخطيط 377 قتيل أي 377 عائلة أصيبت، 377 أم باكية، 377 تونسي تألم ولسنوات قريبة تكلف حوادث المرور المجموعة الوطنية 5.2 من الناتج الداخلي الخام ونغلق القوس رحمهم الله وغفر لنا.

مشروع القانون تشرف عليه وزارة التجهيز والإسكان، العنصر الأول 85.66 مليون أورو لدعم الهيكل المعبد لـ 188.9 كم والولايات المعنية هي سبع ولايات وقد قمت بعملية حسابية وسأسأل اللجنة والوزارة التي تقدمت بمقترح هذا القانون احتسبت الفارق من النقطة الكيلومترية 1.1 إلى 5.3 أي 4.2 كم وما بعدها 26 و27 فأجد المجموع في الأخير 184.2 كم يعني في المشروع لنا 188.9 كم وحين نحسب ما في الأوراق أجدها 184.2 كم وتبخرت مسافة 4.7 كم من الورقة أيها التونسيون ومن المشروع أكرر القول، مشروع ممول وأموال وارتهان لدى الخارج وما زلنا لم نبدأ التنفيذ بعد و4.7 كم لا وجود لهم في المشروع وقوموا بالعملية الحسابية بمفردكم فيما بعد إذا أردتم.

حين أحتسب قيمة 85 ألف دينار بسعر الصرف يعني الكيلومتر الذي يتضمن صيانة وتجديد فالطريق مرقم وموجود وستنتزع الطبقة السطحية وتعاد طبقة جديدة، كذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار هناك أماكن سيقومون فيها بالتجديد والأخرى تتضمن صيانة ما هو موجود والكيلومتر الواحد سيتكلف مليار و581 ألف دينار ولكم التعليق.

يعني النقطة الكيلومترية 166.7 من الذي سيتابعها فيما بعد؟ لدينا طريق مرقمة 543 في سكرة تربط بين سكرة ورواد ولم تكتمل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرجع إلى السيد عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب. تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا، مرحبا بالجميع،

سيدي الوزير، دور وزارتكم محوري وأعتقد أنه الدور الأهم فمتى نناقش معكم سياسات الاكتفاء والتعويل على الذات والاستراتيجيات البديلة عوض الاكتفاء بسياسة الاقتراض؟ لقد قيل إن السياسة المالية هي قضية أخلاقية ويجب أن نشعر بالخجل مما نقوم به للأجيال القادمة وما نقوم به لا يعدو أن يكون إلا سلسلة من القروض التي يبدو أنها لن تنتهي.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

المشاريع التي تنجز في إطار هذا القرض كيف تحددت؟ ومن رسم أولوياتها؟ هذا السؤال، أجد الإجابة ورد في الصفحة 12 من التقرير ما يلي: ثلاثة شروط لقبول المشروع أولها أن يكون المشروع مدرجا، ثانيا جاهزية الدراسة، ثالثا مدى تقدم الملف العقاري.

أي مخطط تقصده الإجابة؟ ومن حدد المشاريع داخل هذا المخطط؟ ألم يتم الحديث كثيرا عن غياب العدالة بين الجهات التي رافقت إنجاز المخططات؟

جاهزية الدراسة ماذا يعني؟ لعلمكم فقط أن الدراسات لا تنجز وتتعطل ويتم تمطيطها بهدف منع مشاريع أن تدرج في المخططات، مشاريع عديدة وردت في المخططات السابقة وما زالت لم تنجز بعد.

هل أنجزت دراسة الطريق الساحلي الرابط بين قابس والزارات؟ حماية ميناء الصيد البحري بالزارات من الترمل؟ هل تم استئناف مشروع السكة الحديدية الرابط بين قابس ومدنين والمتوقف منذ 83؟ هل تم إنجاز مشروع مركز التكوين في اللوجستيك والمعدات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث؟ هل تم البدء في إنجاز المستشفى الجامعي بقابس؟

ألفت نظركم السيد الوزير إلى اعتبارات أخرى كان يمكن أخذها بعين الاعتبار، فك عزلة بعض المناطق مثل الطريق الذي يفتح عمادة زمرتن من معتمدية دخيلة توجان على الطريق الوطنية الرابطة بين بني خداش ومدنين ومطماطة وقابس على طول 5 كم، فهل هذا أمر مستحيل؟

حماية الأرواح البشرية من الموت وخاصة في المناطق الجبلية الوعرة وأتحدث عن زمرتن الذي يفتقد إلى الحواجز من معتمدية دخيلة توجان.

حماية مستعملي الطريق من الحوادث المرورية وإعادة الحياة لمناطق توجد على الطريق الوطنية رقم 1 الرابط بين قابس ومارث، ففي إجابة عن سؤال توجهت به إلى وزارة الداخلية حول عدد الحوادث المرورية من غرة جانفي 2020 إلى 10 جوان 2024 تم التأكيد على أن عدد الحوادث بلغ 87 حادثا، 41 قتيل و180 جريح من الكيلومتر 411 إلى الكيلومتر 479 والأماكن الأكثر تسجيلا للحوادث هي قابس الجنوبية ومارث ومدنين الشمالية والسؤال لم لا تتم برمجة تثنية هذا الطريق حتى نخلص مستعملي الطريق من خطر الحوادث القاتلة من جهة ونعيد الحياة إلى مناطق شأن كتانة والزركين ومارث وعرام التي أعدمت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك سيد عبد السلام. تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

التي أعدمت فيها التنمية بعد إنجاز الطريق السيارة قابس مدنين.

كل مخطط لا يراعي فك العزلة وشروط التنمية ومبدأ العدالة بين الجهات يظل مخططا لا علاقة له بحياة الناس وفاقدا لكل شرعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، لا مشكلة لدينا مع القروض الموجهة إلى الاستثمار وهذا قلناه عديد المرات حتى على مستوى اللجان ومشكلتي الوحيدة مع هذا القرض هي مدة طول الإنجاز، في الحقيقة خمس سنوات مدة طويلة ونرى اليوم تجربة مدخل تونس الجنوبية والأطفال الصغار الذين بدأ معهم المشروع التحقوا خلال هذا العام بالسنة الأولى تقريبا يعني استغرق ست سنوات واليوم ليست لدينا التقديرات الصحيحة لمدة الإنجاز والطرقات موجودة ونحن سنطور بنيتها التحتية يعني المفروض أن الأموال مرصودة والمشروع جاهز ففي بضعة أشهر يمكن انجاز المشروع ويكون هناك حقيقة بنية تحتية تليق بالتونسيين اليوم وتكون متطورة خصوصا وأن زميلي أيمن بن صالح قد تحدث عن حوادث الطرقات ويكون فيها على الأقل معايير سلامة ولا قدر الله إذا وقع حادث تكون الإسعافات الأولية موجودة وقارة في هذه الطرقات.

نقطة أخرى وسأقول أن هذا هو دور وزارة الاقتصاد والتخطيط، اليوم هناك مشكلة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط على مستوى هذه الصفقات وكيف تتم عملية الصفقات وأتكلم عن هذا المشروع ولو أتمت الصفقة بعد عامين ودخلنا في الدراسات وغيرها فقط حققنا مرادنا لأننا نعرف طول الإجراءات في علاقة بوزارة التجهيز وربما هذه صفقة غير مثمرة ونمر إلى الصفقة الأخرى.

وبالتالي لم يعد التونسيون يصبرون على كل هذا حقيقة ولم يعد هناك أي مبرر اليوم لكمية هذه المشاريع المعطلة في تونس وتكلم الجميع عن المشاريع المعطلة وعقدنا لجان لدفع تسريع نسق إنجاز المشاريع وتكونت لجان جهوية في الغرض ويبقى كل هذا غير كاف.

واليوم هناك العديد من الدول في علاقة بهذه المشاريع ذات المصلحة العامة وتسمى مشاريع دولة تجد أنها ركزت صناديق استثمارية فأين نحن من كل هذا؟ انظروا التجارب القريبة منا في ليبيا الشقيقة صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا في ظرف عامين تم بناء بلاد والسعودية والامارات لها صندوق استثمار وصندوق مصر السيادي أيضا، يعني هؤلاء الناس خرجوا من المألوف وتجاوزوا الإجراءات البيروقراطية وخصوا هذه الصناديق بإجراءات خاصة سهلت كل هذه الأمور. لا أعلم لماذا لا نجد هذا في تونس؟

كما أن لدينا مشكل كبير على مستوى المؤسسات العمومية أيضا فلماذا لا تكون تحت الصناديق الاستثمارية حتى يستثمر فيها الناس وتتم أيضا إعادة هيكلتها؟ وبالطبع ستكون الشركات تابعة للدولة لأن صندوق الاستثمار تابع للدولة فتعطينا نفسا جديدا ويكون هناك هيكل وحيد هو الذي يعنى بهذه المؤسسات فلنتعلم سيدي الوزير من جيراننا ونرى ما فعلوا في ظرف سنوات.

نقطة أخرى وزارة الاقتصاد والتخطيط تمول تقريبا عديد المشاريع كما قلت ذات المصلحة الوطنية عن طريق قروض واليوم لا يمكن أن نبني اقتصاد بلاد دون أن يكون لدينا ميناء تجاري يمكننا أن نعول عليه والبارحة كنا في زيارة لميناء رادس وهناك مشروع توسعة للميناء، لماذا وزارة الاقتصاد والتخطيط اليوم لا تبحث لنا عن قرض في علاقة بهذه التوسعة حتى نواكب على الأقل الدول المتقدمة لنضاعف نسق التصدير ولتكون لدينا بنية تحتية على مستوى الموانئ تليق بالدولة التونسية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد أمين الورغي، السيد ثابت العابد غير منتم، تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة استفزتني مقولة كفانا من القروض وكأننا نتفاجأ بهذه القروض في حين أن هذه القروض تمت المصادقة عليها في قانون المالية والميزانية دون تفصيل وبالتالي ما يحدث اليوم هو استكمال لما تمت المصادقة عليه من قبل، اليوم نرى هذا التفصيل.

ثانيا، القروض ليست بالضرورة حالة مرضية يمكن أن تكون ظاهرة صحية لأن المانحين حين يمنحون هذه القروض هم على علم بما يقومون به ويعرفون أنها موجهة إلى أماكنها وأن الدولة التونسية تفي بتعهداتها وهذا الذي انعكس على ترقيمها السيادي الذي ارتفع.

ويبقى جانب وحيد أن هذه الموجودات من العملة الصعبة جزء كبير منها يوجه إلى الإيفاء بتعهداتنا المالية وهذا ما يؤثر نوعا ما على مسائل أخرى في الاقتصاد، ولكن عموما نصادق عليها خصوصا أنها موجهة إلى الطرقات باعتبارها عصب التنمية والاقتصاد.

ملاحظة ثالثة وكأننا ننتقل من العصبية القبلية إلى العصبية الجهوية، اليوم عصبية محلية والحقيقة اليوم في جهتي حي الخضراء المنزه ليس لدينا طريق لكن حين أقرأ وأجد طريقا حزامية في تالة فهذا شيء إيجابي وليس بالضرورة لأن شبكة الطرقات في كامل الجمهورية ستكون لها انعكاسات على المجموعة الوطنية والنائب هو نائب عن جهته، ولكنه نائب على الوطن بأكمله وعلى الجمهورية

التونسية وتعنيني كل المناطق القصرين وقفصة وسبيطلة وسوسة، كلها تعنيني وبالتالي مناقشة هذه المسائل لا بد أن تكون بكل عقلانية ونحن بصدد التقدم صحيح أن الخطوات ليست قفزات كبيرة ولكن المفيد أن تكون ثابتة وهذا هو الأهم.

النقطة الرابعة التي سأتحدث فيها هي أن هناك نوعا من الهجمة على البرلمان، المؤسسة التشريعية في وسائل الإعلام، حين تقدمنا بمشروع قانون أساسي لحرية الاتصال السمعي البصري قلنا بأن المشهد السمعي البصري اليوم ليس فيه خبير ولا أكاديمي، فيه "des chroniqueurs " يعتمدون على كل ما هو إثارة من أجل رفع "audimat" والحصول على نسب مشاهدة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل سيد ثابت.

السيد ثابت العابد

جاءت تداعيات هذا على البرلمان حين نقول بأن هناك قوانين أسقطت من اللوبيات وهذا يبين عدم القدرة على تفكيك بعض الظواهر فنلتجئ دائما إلى نظرية المؤامرة والصحافة والعديد من "chroniqueurs" يستقون أخبارهم من "Dark web" من "Facebook" و" TikTok" و"instagram" في حين أنه يجب أن تتبع ما يحدث هنا في البرلمان وموضوع سيارة لكل عائلة، الوزارة تمسكت بالرفض لأنه يمس من التوازنات المالية وهذا موجود بنص الدستور وبالقانون الأساسي للميزانية ولا دخل للنواب في رفض هذا وتمسكت الوزارة وقدمت ما يفيد أن هذا في حدود ألف مليار.

وأطلب من رئيس مجلس النواب أن يمرر هذا القانون لأن التداول في قضايا الشأن العام لا يمكن أن تكون متاحة لمن هب ودب ولل"chroniqueurs" الذين يريدون تحقيق "buzz"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة فاطمة المسدي ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد،

لن أتحدث عن هذا القرض لأنه كما قال زملائي كان مبرمجا من قبل، سأطرح سؤالين وطنيين وسؤالا جهويا، سمعنا أن نسبة التضخم تراجعت في شهر أفريل الماضي إلى 5.6% وهو أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء الراجع بالنظر إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، هل أنتم متأكدون من هذا الرقم أم لا سيدي الوزير؟ لأن هذه النسبة لا تعكس إطلاقا التضخم المحسوس الذي يعرفه المواطن في الأسواق لا سيما في خصوص المواد الغذائية حيث تجاوزت نسبة التضخم أسعارها 7% وتفوق 10 و15% فيما يتعلق بعدة مواد غذائية حساسة وطريقة حساب هذا التضخم القائم على التغير الشهري والسنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لا تأخذ بعين الاعتبار مؤشر تغير الأسعار حسب الفئات الاجتماعية وحسب الجهات وهي بالتالي نسبة مخالفة للمعايير الدولية وتحتاج إلى مراجعة كاملة.

السؤال الثاني، تواترت في الفترة الأخيرة فضائح مالية مست الجهاز الاقتصادي برمته أبرزها فضيحة في السوق المالية تعلقت بوسيط في البورصة تبخرت على إثرها 400 مليون دينار من أموال المدخرين وكذلك فضيحة استيلاء حريف بنك عمومي على أكثر من 450 مليون دينار، هرب على إثرها إلى الخارج، هل تؤثر هذه العملية التي هي بالتأكيد غير معروفة على الثقة في مناخ الأعمال في البلاد وعلى الاستثمار والاقتصاد ككل؟

أية إجراءات يمكن أن تتخذها وزارتكم لتأمين اقتصاد البلاد من موجات عارمة من التحيل يمكن أن تتسبب في أزمات اقتصادية نظمية؟ وما هي رؤية وزارتكم في التخطيط الاستراتيجي لحماية السوق المالية والاستثمار؟

أما السؤال الثالث والأخير هو لفت نظر أن صفاقس تعاني، يعني من غير المعقول أن تبقى ولاية صفاقس القلب الاقتصادي النابض لتونس رهينة طرقات مهترئة ومشاريع معطلة، كل يوم يدفع المواطن من صحته ووقته وأعصابه نتيجة هذا الإهمال المزمن الذي امتد على مدى سنوات وحتى بعد 25 جويلية مازلنا نراه.

الطرقات في صفاقس لم تعد فقط مشكلة تنقل، بل أصبحت أيضا معضلة تنموية واقتصادية تعرقل الاستثمار وتزيد من معاناة المواطنين.

مدخل المدينة أيضا يمكن أن تروه فهو فضيحة، كفى تجاهلا لجهة صفاقس، قدمنا الكثير، لم نأخذ شيئا في المقابل، صفاقس ليست في الهامش ولن نقبل أن تعامل كأنها كذلك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية، تفضل.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سأحدثكم اليوم عن العدل بين الجهات وهو الشعار الذي رفعته الحكومة أدامها الله.

سنبدأ بمشروع الطرقات عندما يتم رصد 26 كلم لولاية القيروان، 33 كلم لولاية صفاقس، 16 كلم لولاية سليانة، 33 كلم لولاية الكاف، 36 كلم لولاية القصرين، 30 كلم لولاية قفصة، هؤلاء إخواننا ويستحقون أكثر من ذلك وعندما نصل إلى سوسة يصبح الحديث عن 4 كلم لا أدري ألم تكفي عشر سنوات تميز إيجابي؟ نريد أن تفسر لنا السيد الوزير إن كانت سوسة وجهة الساحل معاقب لنفهم ذلك.

تحدثت اليوم مع الكاتب العام للولاية على الربط بالشبكات، نجد أنه تم رصد لسوسة 9 مليارات للمجلس الجهوي، هذا المبلغ لا يكفي معتمدية النفيضة ولدي مقترح لو يوافقني فيه الرأي السادة نواب سوسة، أن لا نمنح سوسة هذا المبلغ ونتبرع به لبقية الولايات ولا مشكل في ذلك.

إن كانت ولاية سوسة مستهدفة قولوا لنا ذلك السيد الوزير، إن كنت تريد أن أحدثك عن بعض المناطق التي تعاني أذكرها لك منطقة الصفحة، سيدي خليفة، السلوم، المثاليث، عين الرحمة من معتمدية بوفيشة، معتمدية النفيضة لدينا فيها قريميط الغربية، منزل فاتح، عين مذاكر، القارصي، هيشر، مرابط حشاد وفي معتمدية هرقلة لدينا السويح، العريبات، لا أفهم السيد الوزير ماذا يمكننا أن نقول لهؤلاء؟

لا توجد تمويلات، على الأقل إن كانت لا توجد تمويلات ولا توجد أموال هناك أعذار، سابقا عندما يعترضني مواطن ويحدثني عن طريق أو كذا أقول له لدينا تمييز إيجابي ولدينا قانون نتبجح به، تفضلوا هذا القانون قد حرمكم، ولكن الآن ماذا أقول لهم؟ لذلك أرى السيد الوزير لو يتم التخلي عن مبلغ 9 مليارات لفائدة سوسة لأن هذا المبلغ لا نحتاج إليه كثيرا ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد محمد.

السيد محمد أحمد

إن تحدثنا عن برنامج التنمية أظن السيد الوزير لا يوجد ما هو أهم من مشروع بناء المياه العميقة بالنفيضة، إن كنا نريد الحديث عن التنمية وعن قاطرة التنمية لو نعود بك إلى الوراء قليلا، لقد أنشأنا مطار ولا توجد لدينا طرقات مؤدية إلى المطار، المطار تم بعثه في أراضي العربيات وهرقلة لا يوجد بها طريق يؤدي إلى المطار.

السيد الوزير، لفتة خاصة لجهة الساحل والسلام وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف طرشون عن الخط الوطني السيادي، أربع دقائق تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

سيدي الوزير، وزير الاقتصاد والتخطيط، أريد أن أتحدث عن ما يقابل الاقتصاد وهو الهدر أما أن نقتصد أو أن نكون بصدد هدر طاقة ما، أعتقد أن مبدأ التعويل على الذات يترجم في التصرف فيما نمتلك وما هو موجود نضطر إلى الاقتراض، نحن اليوم بصدد قرض ولكن كان الأجدر بنا ما دمنا ندرك جيدا أننا في حاجة إلى القروض ونعلم أننا بحاجة إليها وندرك ذلك نظرا إلى أسباب عديدة، تراكمات أولئك الذين أغرَقوا الدولة في المديونية واليوم عوض أن ننفق الأموال على التنمية نحن بصدد تسديد قروض الحكومات السابقة للمسار والتي أجرمت في حق هذا الوطن بإغراقه في المديونية.

كيف يمكن أن نعول على الذات في هذه الحالة؟ التعويل على الذات يبدأ بالاقتصاد والاقتصاد هو أن نضع حدا لكل أشكال الهدر سيدي الوزير، هنالك هدر كبير لما لدينا، لما هو موجود قبل أن نحتاج إلى الاقتراض وإلى آخره، الموارد الطبيعية مثلا، أنا أسكن في جهة سياحية كلكم تعرفون شواطئ بنزرت من كاب زبيب إلى القلعة لا تجد أي مركب أو أي نزل يأوي السياح، في الوقت التي تعد من أجمل الشواطئ على الإطلاق وأصبح لديها حتى شهرة عالمية مثل سيدي علي المكي وكوكو بيتش وشط مامي وكاب زبيب إلى آخره.

هناك هدر، هناك هدر لهذه الطاقة الطبيعية، للموارد الطبيعية ماذا نخطط؟ إذا لم نضع هذه المناطق بعين الاعتبار وتصبح مناطق سياحية جاذبة للاستثمارات إلى آخره والبنية التحتية سيئة جدا في هذه المنطقة، فحتى السياحة الداخلية في حالة يرثى لها، لدينا طرقات سميت طرقات الموت وقد تحدثت عنها سابقا طريق E68 الذي يربط بين راس الجبل وبين رفراف سيدي الوزير، كل سنة يموت فيه أشخاص، هذا هدر للموارد البشرية.

كذلك سيدي الفاضل، هل يعقل أنه من بين الشروط للحصول على رخصة كهرباء أن لا يكون هذا المحل مخصص للنشاط التجاري، أؤكد لك سيدي الوزير، العشرات الذين ينتصبون للتجارة خاصة في الموسم السياحي في الجهة التي أسكن بها، لا يتمكنون من الحصول على عداد كهرباء، لن أتحدث عن المواطنين وقد تحدثت سابقا عن الكارثة التي نحن فيها في البلاد التونسية، المواطن الذي لا يتحصل على رخصة ماء أو كهرباء وهو يقطن في المنزل عشرين سنة أبناؤه على أبواب الزواج وهو مازال يعيش في منزل بدون عداد ماء. إلى متى سيتسمر هذا؟

تعاني بنزرت من مشكل الصيد البحري، لدينا بعض البحارة سيدي الوزير، ينتجون ويعملون بقوارب صيد، مصنفة مراكب صيد ترفيهية، ولكن تعلم الجهات المسؤولة أن هؤلاء الناس ينتجون وأن هؤلاء بحارة ولديهم ما يثبت ذلك، ولكن يتم تصنيفهم كصيد ترفيهي بينما لا علاقة لهم بالصيد الترفيهي، هؤلاء لا بد لهم من حلول، هذا الهدر في الطاقة البشرية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد يوسف، تفضل.

السيد يوسف طرشون

لدينا دولة تشغل مواطن في شركة الخطوط الجوية لمدة ست سنوات أو أكثر وبعد ست سنوات تقول له ستقوم بإجراء مناظرة من جديد وسيتم إخراجك من العمل ولن تعود إليه إلا بمناظرة، أليس هذا هدرا؟ هؤلاء الأشخاص ألم يتلقوا تدريبا، ألم يتلقوا تكوينا طيلة الست سنوات التي مارسوا فيها تلك المهنة؟ أليس هذا هدرا للطاقات الموجودة لدينا؟ وبعد ذلك يتعلل بكراس شروط ومناظرات وقانون وظيفة عمومية إلى غير ذلك، يتحدث الإنسان بألم ولا يجد حتى الكلام الذي يعبر عن كل هذا.

وزارة الاقتصاد والتخطيط مسؤولة عن وضع حد لكل أشكال الهدر المرتبطة بالبيروقراطية المقيتة، فعندما يريد شخص بعث مشروع يكره اليوم الذي فكر فيه في بعث مشروع نظرا إلى كثرة الوثائق ونظرا إلى كثرة التعطيلات وغير ذلك، أهكذا نشجع على الاستثمار؟ أهكذا سنعول على الذوات؟ لو نضع حدا للهدر فيما نمتلكه فلن نحتاج إلى قروض وسيتحقق مبدأ التعويل على الذات، ننفق بعض الذكاء فقط.

لا يجب تعطيل هؤلاء الذين يصطادون في البحر، لا يجب تعطيل الذين يعملون والذين تلقوا تكوينا بما أنهم عملوا مدة سبع سنوات في الخطوط الجوية التونسية، اليوم يحتجون أمام البرلمان من أجل مشكل كبير جدا، لماذا؟ عندما سمعوا بهذا القانون الجديد تم طرد هؤلاء الناس 109 عائلة وقالوا لهم سنقوم بفتح مناظرة من جديد إذن ماذا كان يفعل في الشركة ست وسبع سنوات ولماذا لا أربح ذلك الشخص وأربح الأموال التي سأنفقها على المناظرة وأربح الأموال التي سأقوم بإنفاقها على تكوينه فمنهم من اشتغل أكثر من ثماني سنوات سيدي الوزير، أليس هذا هدرا للطاقات؟ هذا لا يتطلب أموالا ولن يتطلب منا اقتراضا وقس على ذلك أكثر من عامل من هذا القبيل.

موضوع المناولة، هذا سيقضي على هدر كبير كذلك، ما معنى أن الدولة تشغل أشخاص عن طريق المناولة، الدولة تدفع عليه ألفي دينار للمناول والعامل تصل إليه 500 دينار، أليس هذا هدرا سيدي

الوزير؟ الدولة تدفع له أجره وبعد ذلك نقول هناك "impact économique" هل يتحصل على أجر أم لا؟ هل أن الدولة تدفع أموالا أم لا؟ هل يعقل أن مؤسسات عمومية تشغل بهذه الطريقة حتى لا يبقى ذلك العامل مرتبط بها بشكل مباشر وحتى لا تعطيه ضمانات اجتماعية.

عاملة تشتغل منظفة في بنك عمومي عشرين سنة سيدي الوزير، من يدفع أجرها؟ الدولة تدفع أجرها عن طريق مناول، لماذا؟ لماذا كل هذا الهدر؟ لماذا لا تقوم الدولة بتنظيم مواردها البشرية فالعامل عندما يعمل بكرامة فهو سينتج 1000 مرة ويصبح غيور على المؤسسة ويشعر بأن المؤسسة مؤسسته ويجب أن تنجح لأنه عندما تنجح المؤسسة سيضمن مورد رزقه ويضمن ضماناته الاجتماعية.

سيدي الوزير، سامحني سيدي الرئيس لقد أطلت بعض الشيء فقط فكرة أخيرة وأنا أشكرك.

إن التعويل على الذات لا يكون فقط بجانب مادي، علينا أن نفكر هناك مشاكل يقع حلها بالذكاء بأن يقع التخلي عن كراس شروط يعطل المستثمر، ستعطي فرصة لهذا الشباب بأن ينطلق وبأن لا يخاف عندما تغامر بالعمل، عندما يكون بحار يعمل عشرين سنة تقول له ليس لك الحق في أن تصطاد لأن مركبك ترفيهي، لماذا صنفت مركبه كمركب ترفيهي؟ امنحه رخصة ليصطاد، هناك اليوم من يصطاد وينتج أسماكا يتم تصديرها بالعملة الصعبة فأقوم بتعطيله وبعد ذلك نتحدث عن التعويل على الذات، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

السلام على جميع الحضور الكرام،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، من أهداف هذا المسار هو إعادة الثقة بين أفراد الشعب التونسي والمسؤولين بالإدارات العمومية وأيضا إعادة الثقة بين الهياكل المنتخبة وناخبيهم إلا أنه هناك بعض المشاريع التي تعطلت والسبب في ذلك ليس المواطن، بل السبب في ذلك إداراتنا العمومية وأنا سأتحدث عن مشروع يعرفه السيد فوزي غراب وهو موجود معنا يعرف هذا المشروع وعلى علم بالتعطيلات التي حصلت فيه.

هذا المشروع تمت برمجته منذ سنة 2019 وأنا كنت رئيس بلدية في هذه المنطقة مرجع نظر القرية التي سيتم فيها بعث هذا المشروع، خرجنا للمواطنين وبشرناهم بمكونات هذا المشروع وهذا المشروع تهيئة وتعبيد طريق ديار الوصفان لبلدية تزغران، بوكريم، زاوية المقايز معتمدية الهوارية وأيضا بعض المسالك من منطقة بوكريم.

هذه المنطقة تضم حوالي 7000 ساكن ومن بين عديد المسالك التي تمثل اليوم عزلة اخترنا أربع أو خمسة مسالك التي سيقع تعبيدها وكانت موجودة ضمن أولويات الترتيب إلا أنه بفعل تعطيل المشروع، المعلومة الموجودة لدي اليوم أن الوزارة تتجه إلى تقسيم المشروع إلى جزأين لأن كلفة المشروع قد تضاعفت.

توجهت اليوم الوزارة إلى تقسيم المشروع إلى جزأين، جزء يهم تعبيد وتهيئة طريق الوصفان بما أن الاعتماد متوفر سيقع الإعلان عن طلب العروض وتنفيذ المشروع والجزء الثاني يهم تهيئة وتعبيد بعض المسالك بمنطقة بوكريم، سيقع تأجيل هذا المشروع إلى حين توفر الاعتمادات، هنا أود أن أذكر السيد الوزير أن ولاية نابل وقع حرمانها لسنتين متتاليتين من اعتمادات التنمية الجهوية أي 16 مليار و16 مليار تصبح 32 مليار تم حرمان أهالي ومتساكني ولاية نابل من إنجاز مشاريع لتحسين ظروف عيشهم.

المشاريع التي تعطلت اليوم بفعل المؤسسات العمومية التي هي في علاقة بتنفيذ المشروع أظن أنه ليس المواطن هو السبب فيها وأظن أن الوعود التي خرجنا ووعدنا بها الناس وجاء وفد من المندوبية العامة للتنمية المندمجة ومن الإدارة الجهوية للتنمية المندمجة وكان بمثابة التأكيد على أنه سيقع تنفيذ المشروع بكل مكوناته، اليوم إن تم حذف جزء من المشروع فهذا يعد ضربا لمصداقيتنا مع الناس والسيد الوزير نحن كمنتخبين ليس لدينا سوى ثقتنا ومصداقيتنا مع الناس ولو تم ضرب ثقتنا ومصداقيتنا فعلى الدنيا السلام وتأكد أنه ما دمنا سنواصل بنفس السياسة ولا يوجد نفس جديد ولا يوجد تغيير في طريقة تناول الإشكاليات فإنه سيعود بالوبال على الجميع.

سيدي الوزير، توفير اعتمادات إضافية لهذا المشروع ضرورة قصوى اليوم حتى نكون صادقين مع الناس، اليوم السيد الوزير هذه المشاريع التي لم يتم تنفيذها إلى حد الآن لا بأس بأن تأخذوا بعين الاعتبار بأن هذه الولاية حرمت من 32 مليار وأظن أن مليار و700 ألف دينار لهذا المشروع لا تكلف الكثير على وزارة الاقتصاد والتخطيط وليست بالكثير على ولاية لم تأخذ حظها على مدى سنتين وإن شاء الله سيدي الوزير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد محمد بسرعة.

السيد محمد بن سعيد

ونتمنى السيد الوزير أن يقع التراجع عن هذا التوجه فولاية نابل لم نر بخصوصها اتفاقيات قرض كما رأينا ذلك في ولايات أخرى ولم نر فيها مشاريع استثمارية كبرى ولم نجد فيها تشغيل لشبابنا رغم الـ "potentiel" الكبير ورغم الموقع الجغرافي ورغم أننا نشترك من الناحية الشمالية مع حدود أوروبا.

السيد الوزير، رجاء، لابد من حل هذا الإشكال ولابد من برمجة كل مكونات المشروع وتوفير اعتمادات إضافية، خاصة وأنه كنتم قد وعدتمونا في زيارتكم لمعتمدية الهوارية صحبة السيد المدير العام أنه سيقع توفير الاعتمادات الكافية لإنجاز المشروع بكامل مكوناته وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين على الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

ونحن نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية في الحمامات، لابد من الإشارة إلى أن هذه القروض يجب أن تكون موجهة إلى الاستثمار الذي يعود بالفائدة ويكون له مردودية، في إطار مشاريع مدروسة حتى نستطيع أن نسدد بها هذه القروض.

وأريد أن أقدم مثال معتمدية الحمامات، اليوم الحمامات هي مدينة ذات أولوية باعتبار مردودها الاقتصادي الكبير عندما يكون للحمامات بنية تحتية قوية وطرقات في المستوى المطلوب، ستكون المردودية مضمونة باعتبارها وجهة سياحية تدر إمكانيات كبيرة لخزينة الدولة.

هذه المدينة التي تعطي مردودية اقتصادية كبرى يجب أن يكون لديها بنية تحتية في مستوى هذه القيمة، اليوم شهدت الحمامات توسعا وكبرت وتضخمت وتضاعف عدد سكانها وبنيتها التحتية وتصميمها لم يعد قادرا على استيعاب هذا العدد الكبير من السكان ومن الزوار. لماذا تضاعف وتوسع وتزايد عدد السكان؟ لأن مدينة الحمامات تعتبر مدينة يطيب فيها العيش، ولكن هل أن مدينة الحمامات مازالت اليوم مدينة يطيب فيها العيش؟ في الحقيقة اليوم في غياب التخطيط والاستشراف وفي غياب استراتيجية واضحة وفي غياب أمثلة التهيئة العمرانية لمدة خمسين سنة، أصبح واقع هذه المدينة يشهد ترديا على كل المستويات وأنتم السيد الوزير وزير الاقتصاد والتخطيط إن كان التخطيط لا يشمل الحمامات فمن حقنا أن نتساءل ماذا تخطط هذه الوزارة؟

الحمامات مدينة الجميع وقبلة الجميع وفي المقابل يتجاهلها الجميع، ولكن هذا سيدي الوزير لم يعد يسمح به والوضعية الحالية لا يمكن أن تستمر، عندما تقود السيارة في الحمامات تكون في حالة تأهب قصوى، لأنه يمكن أن تسقط في حفرة، يمكن أن تكون معرضا لحادث، يمكن أن تتعطب سيارتك فجأة لذلك أحيانا عندما تقود سيارتك لمدة ساعة في الحمامات فهذا ما يعادلها ثلاث ساعات سياقة في مدينة أخرى لأن السياقة فيها تتطلب تركيزا كبيرا إلى جانب الازدحام والاكتظاظ المروري والاختناق خاصة في فصل الصيف.

وعليه سيدي الوزير، نطالب وسنعمل على أن تكون معتمدية الحمامات ضمن الأولويات الوطنية للبنية التحتية، فمعتمدية الحمامات في حاجة إلى استراتيجيات دولة وتدخل عاجل لفتح طرقات ومنافذ جديدة، المدينة اكتظت ولم تعد اليوم قادرة على استيعاب هذا الزخم الكبير الذي تشهده في فصل الصيف، الحمامات في حاجة إلى توسعة بعض الطرقات والتفكير في ماوي سيارات كبرى وإحداث منشآت فنية على مستوى بعض مفترقات الطرقات.

المشروع الذي يشهد تقدما كبيرا مع وزارة التجهيز والذي سيتم البحث عن تمويل خارجي له ربما من البنك الإفريقي للتنمية أو من مؤسسات أخرى يعد مشروعا كبيرا لتخفيف الضغط المروري بمدخل الحمامات من جهة براكة الساحل، اليوم يشهد هذا المشروع تقدما كبيرا ليتم تخفيف الضغط على براكة الساحل لذلك لابد من دعم هذا المشروع.

أيضا مشروع ربط الطريق الحزامية بالحمامات على مستوى كراكسي، في هذا المشروع سيتم ربطها بالطريق الحزامية بنابل وهذا من شأنه أن يخفف الضغط والاختناق وسط الحمامات.

كذلك المشروع الذي يجب أن يكون ضمن الأولويات هو تدعيم الطريق MC28 من براكة الساحل مرورا بسيدي حماد وسيدي الجديدي إلى غاية حمام بنت الجديدي ليصبح "double voie" وتدعيمه بكل المرافق اللازمة.

كذلك يحتاج اليوم وسط مدينة الحمامات في الحقيقة إلى رؤية ولتخطيط كامل حتى ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد ياسين، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا،

...حتى تقدر هذه المدينة اليوم أن تضاهي وأن تنافس مدن أخرى موجودة في العالم التي تعلمت منا السياحة وسبقتنا اليوم في العديد من المجالات لماذا؟ لأنه لا توجد لديها خصوصياتنا أو طقسنا أو موقعنا الجغرافي، ولكن لأنها خصصت ومنحت إمكانيات كبيرة للبنية التحتية.

سيدي الوزير، اليوم نحن لا نشتكي ولكننا نطالب بحقنا ومعتمدية الحمامات تطالب بحقها في التنمية، يعلم الجميع ولا يخفى عليكم ما تقدمه هذه المدينة للاقتصاد ولديكم الأرقام ولديكم المعطيات الكاملة ولكن المدينة تشكو تراجعا كبيرا، لذلك أدعوكم سيدي الوزير إلى جلسة عمل تكون خاصة بمعتمدية الحمامات تكون مع وزارة التجهيز ومع كل الوزارات ذات الصلة لننقذ هذه المدينة ويمكننا ذلك على الأقل نتلافى الخمسين سنة التي مرت لأنه حصل تقصير في السابق ولم يتم برمجة أمثلة تهيئة عمرانية محيين منذ خمسين سنة على الأقل نكون قادرين على تلافي هذه الأخطاء ويتم برمجة مثال للخمسين سنة القادمة حتى تكون مدينة يطيب فيها العيش وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم شكري بن البحري غير منتم، خمس دقائق، تفضل السيد شكري.

السيد شكري بن البحري

شكرا،

سيدي الرئيس،

زميلاتي زملاء النواب،

من أين سنبدأ من الجدران أو من الطرقات، سيدي الوزير، لا يوجد أعنف من الموت التي تسكن الطرقات ولا يوجد أوجع من الصبر على "الثنايا" المنسية منذ سنوات بدون تهيئة خارجة عن الحسابات ولا يوجد أصدق من مواطن في قلب الريف يطالب ويطلب بصوت عالي، ولكن صوته لا يصل للوزارات.

سيدي الوزير، أهالي معتمدية عقارب اليوم تعبوا من الوعود التي تذهب في المراسلات وتغيب في الميزانيات، تعبنا من المشاريع التي تتواجد في الدراسات وتنسى في التنفيذ وتوضع في الأدرج، تعبنا من تقسيم بلادنا جهة تعيش وجهات تصبر وتتعذب.

سيدي الوزير، لم نعد نتحمل أن نسمع كلاما كبيرا حول المخططات والتمويلات والاستراتيجيات ونحن مازلنا نمشي على الحفر ومشاريعكم تقتصر فقط على "les dos d'ânes"، اليوم نحن في جلسة قرض لتطوير البنية التحتية - المرحلة الثالثة- أريد أن أطرح سؤالا بسيطا، سؤالا باسم الناس الذين أصبحت لهم الطريق حلما وأملا مفقودا: أين حق معتمدية عقارب؟ أين نصيبنا من التنمية؟ متى يتم تسجيلنا في مراحلكم وتضعوننا في مخططاتكم؟ أم أننا خارج الخارطة وخارج المخطط؟

سيدي الوزير، من أين سنبدأ من الطرقات التي تقتل أو من المسالك التي تنفي؟ من أين سنبدأ من GP 14، طريق الموت الذي توقف على حدود "l'auto route" وكأن عقارب لا تصلها ولا تستحقها ولا تستحق أن يصلها هذا الطريق الذي في كل مرة تسقى بالدموع وبالدم، تقطع الأعمار، تمحي عائلات.

برمجتم هذا في مخططاتكم لكن لم يكتمل وتوقف، أين هو؟ لماذا لا توجد تنمية في عقارب؟ كصوت الجهات، نحن لا نطالب بامتياز، نحن نطالب بالحد الأدنى من الحق من كرامة وطنية، من عدالة تنموية، من التوازنات الجهوية، من كسر المركزية، نطالب بحقنا في الطريق، في التنمية، في ربط الناس بالمؤسسات، بالتعليم، بالصحة، بالحياة.

من أين سنبدأ السيد الوزير، من بولذياب والمناطق التابعة لها، من البراينة والخلايفة وأولاد شفروت وأولاد السقعان وأولاد عمر والزقادنة؟ لا تعرفون هذه المناطق، هي مناطق لا يوجد بها لا طرقات ولا تهيئة والناس تعبت سنوات وهي تنتظر تطالب بمسلك وحيد والسلط تعد ،ولكن لم يتغير شيء.

من أين سنبدأ؟ من قرقور أكبر عمادة في عقارب معزولة مهمشة، منسية لا توجد لا مشاريع، لا تنمية ولا حتى سطر مكتوب في مخططاتكم، لات عرفون لا طريق الرفيفات ولا أولاد إسماعيل ولا الحروش ولا أولاد حريز ولا أولاد بن مفتاح ولا أولاد الربيعي، لا دوار الفقايرة العمامرة لا الخلايفة، لم تسمعوا بطريق بوعكازين الذي يربط بين قرقور والمستشفى العسكري الجديد في طينة.

من أين سنبدأ من زليانة المنطقة الجميلة بأهلها، ولكن مداخلها غبار وحجارة وتراب، لا تعرفون الجبيل ولا مدخل الوحايشة ولا بولذياب ولا الرقايق، مدخل أولاد الواعر وأولاد البكاري، كلما تمطر الناس تحاصر وتنفي وتعزل.

من أين سنبدأ؟ من المحروقة وناسها العطشى، لم يطالبوا بشيء، لم يطالبوا سوى بطريق توصل إلى المدرسة وإلى المستشفى، إلى المستوصف، إلى الديار تصل إلى دوار الجدايلة وأولاد دخيل وإلى مركز بن مفتاح، طالبوا بتهيئة طريق حزامية تربط مركز التيجاني ومركز بولذياب والمرعنية والشريف، غائبين، مغيبين في مخططاتكم، ولكنهم موجودين في طريق وطنية ومع هذا طرقاتهم لا توصل، خطيرة مرجين وفيتورة.

من أين سنبدأ؟ من التربة وجبارنة والوادي الكبير، مدخل بحنيش، طريق السعادي، التضامن، المرجين، دوار الكرايبة، أولاد بن راشد، أولاد برينيس طرقات ومسالك من تراب في حالة يرثى لها، خراب والبنية التحتية مفقودة ومعدومة.

من أين سنبدأ من بن سهلون ومن مدخلها الكارثي والفراجنية أيضا وأولاد بوقارش وطريق المحرس والرغاية والمصادقة والفلاقة، كل هذه المناطق بدون مرافق، بدون أدنى تهيئة، بدون أدنى سلامة.

من أين سنبدأ من الصغار واجهة عقارب بالليل وبالنهار لا ماء ولا طريق ولا تنمية ولا استثمار ومن "ثنية" المرحال التاريخية الرمزية حالتها الكارثية لم تدخل لا في الحسابات ولا في الاستراتيجيات رغم أهميتها الجغرافية.

من أين سنبدأ؟ هل سنبدأ عندما نصل إلى عقارب المدينة، إلى عقارب وسط البلاد وأحياءها من العرايش إلى التراكة، إلى العكاشات، إلى الشعاشع، إلى العرفاوين، إلى العليات، من قرار السوالم، من عرابن الشعبان من طريق كبرش، لا تهيئة، لا صيانة ولا اهتمام منسي ومهمل لم تتذكره منذ سنوات.

السيد الوزير، إن الطرقات ليست مجرد "زفت وشرشور" هي كرامة مواطنين وحق مكتسب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد شكري.

السيد شكري بن البحري

هي كرامة ناس وحق مواطن ومسؤولية دولة وعقارب اليوم لم تعد تتحمل، لم نعد نصبر بالوعود، لم تعد تقنعنا الدراسات، لم نعد نصدق في القريب وعن قريب وفي الانتظار وفي المخطط القادم الناس شبعوا من الأتربة، ملت الغبار، تعبت من الموت ومن الصبر ومن الوعود.

وآخر كلامي أقول لكم من أين سنبدأ؟ يجب أن نبدأ من الإرادة، يجب أن تكون عقارب ومناطقنا الداخلية أولوية، نبدأ من تفعيل حق الناس في طريق كبقية الناس، كفانا وعودا فعقارب لا تنسى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم بلال ابن المشري غير منتم، أربع دقائق، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مشروع القانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية.

قد شاهدنا الكثير من هذه القروض، لكن رسالة جميع المواطنين أنهم لم يروا هذه القروض على أرض الواقع وسنفسر لماذا لهم كل الحق في ذلك.

الملاحظة الأولى، في علاقة بالاتفاقية، كل اتفاقياتكم السيد الوزير التي تأتون بها لو تكتبونها باللغة الصينية ربما يمكنني ترجمتها ولكن عندما تأتونا باتفاقيات كهذه لا يمكن قراءتها (أظهر السيد النائب اتفاقية) أنا أتحدى أي نائب سيصوت بنعم أن يقرأ لي هذه الأوراق التي وردت في الاتفاقية وكل مرة تصدر عمدا كتابة بهذه الطريقة التي لا يمكن قراءتها بهذا الشكل، قدمنا لكم الملاحظة وقد نبهناكم لذلك مرارا مرة واثنين وثلاثة وخمسة.

ثانيا، طبقا للدستور التونسي، اللغة العربية هي لغة الجمهورية التونسية لذلك فإنه من المفترض أولا من باب السيادة الوطنية، يجب أن تمضى الاتفاقية باللغتين ليس بالفرنسية، بالعربية وبالفرنسية أو بالعربية وبالإنجليزية، فتأتي الاتفاقيات إما بالفرنسية

أو بالإنجليزية إذن لابد أن نضيف في شروط الترشح لمجلس النواب أن يحسن المترشح قراءة اللغة الفرنسية وأن اللغة الرسمية للدولة التونسية هي الفرنسية أو الإنجليزية ونحن دائما نتوجه بهذه الملاحظة أنكم تقدمون لنا كتابة بالسكانار لا يمكن قراءتها ثم تحدثوننا في مشروع الميزانية عن الرقمنة، لا ندري أين هذه الرقمنة وأنتم تأتون لنا باتفاقيات لا يمكن قراءتها عمدا.

طريقة توزيع هذه المشاريع، قلتم يجب أن تكون موجودة في مخطط التنمية، الطريق 860 الرابط بين معتمدية ملولش وقصور الساف مرورا بالبرادعة وبالرشارشة مدرج حسب ما راسلتني السيدة وزيرة التجهيز السابقة ورئيسة الحكومة الحالية في المخطط وقد وعدتنا شفاهيا وكتابيا بإنجازه، لم نجده في اتفاقية هذا القرض.

إذن المشاريع التي تقومون بإدراجها حسب أي معيار؟ رغم أنها أولوية قصوى في الجهة، بالرغم أنه بين الحفرة والحفرة تجد حفرة لكن رأيت في نفس هذه الاتفاقية أن هناك طرقات لا بأس بها ومهيأة يتم إعادتها وهذا موجود، ولكن طريق الموت، طريق 861 الرابط بين ملولش وقصور الساف ماتوا فيه عديد الناس وأعلم بأنه لا يهمكم أن يموت الناس ولكنكم تقومون بإعادة تعبيد طرقات وضعيتها جيدة، فإما أن قرار وزيرة التجهيز غير ملزم لكم وهي رئيسة الحكومة الحالية أو أن المواطنين الذين يموتون في الطرقات لا يهمونكم، توزيعك غير عادل، ولاية المهدية 13 كلم فقط وليست من أولويات الجهة ولم يتم التحديد حسب الأولويات.

السؤال الذي سأطرحه عليك للمرة الثالثة السيد الوزير وأنت لم تجب عنه: لماذا لم يتم تصنيف معتمدية ملولش وسيدي علوان كمناطق ذات أولوية؟ لأن عدم إجابتك هو احتقار لأهالي الجهة وأنا سألتك للمرة الثالثة باحترام وفي المرة الرابعة سأسأل بطريقة أخرى إن لم تجبني مناطق لا يوجد بها شيء في معتمدية ملولش، سيدي علوان تتجاهلون إجابة للمواطنين وكأن الإجابة ستكلفكم الكثير السيد الوزير، تتكلم ساعة كاملة لكي لا يقول شيئا والمواطنون ينتظرون إجابته، هذا احتقار لأهالي الجهة وليس له أي اسم آخر.

معتمديات في مؤسسات تنمية نشرتها وزارتكم هي أقل بكثير من هذه المعتمديات وتم تصنيفها كمناطق ذات أولوية ولا يقع تصنيف هذه المناطق، نسبة الفقر في هذه المناطق تتجاوز نسبة 30% لكن لا يقع تصنيفها كمناطق ذات أولوية وكل المؤشرات التي نشرتها وزارتكم: وزارة الاقتصاد والتخطيط ولكننا لم نر أي تخطيط، احترمونا وعندما نسألكم يجب أن تجيبوا وهذه ليست منة منكم وأعيد للمرة الرابعة سيكون السؤال بطريقة مختلفة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، دقيقتان، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، تتجلى مداخلتي في هذه الجلسة في خصوص المشاريع العمومية المبرمجة مسبقا لفائدة ولاية توزر والتي لم تسجل بعد انطلاقتها وما يترتب عن ذلك من تأخير في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وفي هذا الإطار نلتمس من سيادتكم التدخل السريع لاستكمال الإجراءات الإدارية والتمويلات الضرورية وتفعيل الخارطة التنموية الجهوية، مع التأكيد على ضرورة إدراج أولويات الجهة ضمن المخططات الوطنية والمشاريع ذات البعد التنموي.

كما نؤكد بصفة خاصة على أهمية مشروع سوق إنتاج التمور، لما يمثله من رافعة استراتيجية للاقتصاد المحلي بالنظر إلى ما تتميز به الجهة من مكانة وطنية رائدة في إنتاج التمور.

وفي هذا الصدد نطالب بما يلي سيدي الوزير،

أولا: تدخل وزارتكم في متابعة هذا المشروع والعمل على دعم الجهة لإنجازه.

ثانيا: إدراج المشروع ضمن قائمة المشاريع ذات الأولوية بوزارة الاقتصاد والتخطيط اعتبارا لما سيوفره من دعم مباشر للفلاحين وتنظيم أفضل لمسالك التوزيع.

ثالثا: التسريع بالنظر في الأمر المتعلق بالامتيازات في مناطق التنمية الجهوية لسنة 2024 علما وأن الامتيازات متوفرة منذ أشهر.

شكرا على تجاوبكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد جلال خدمي، غير موجود إذن بقيت لدينا مداخلتين وننهي، السيد فخر الدين فضلون والسيدة مهى عامر، تفضل.

النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون، دقيقتان، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

التحية للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، لن أتحدث عن التهميش الذي تشهده اليوم جهة المنستير ولن أتحدث عن الطرقات في معتمدية قصر هلال وقصيبة المديوني ولن أتحدث عن المنشآت عن المستشفيات، عن المدارس والتي هي في الحقيقة تركة، كان الله في عونكم السيد الوزير، هي تركة كبيرة جدا لكن السؤال المطروح هنا، عندما نسمع ونرى بأن 115 ألف مليار دخلت لهذا البلد في هذا الزمن الجميل للعشرية التي لا أجد لها وصفا، نتساءل أين ذهبت هذه الأموال؟ تقريبا الشعب التونسي العظيم عندما قام بثورة كان يحلم بأن يعيش عيشا كريما وأن البلاد تشهد تطورا ولكن يبدو أن هناك فئة معينة وأن هناك طبقات سياسية معينة عادت وجاءت من الأخير وهي التي استفادت.

نريد أن نفهم السيد الوزير وسؤالي هذا كررته عديد المرات أين ذهبت القروض والهبات التي دخلت للبلاد؟ والحال أن الطرقات بقيت على حالها وأن المستشفيات على حالها وأن المدارس آيلة للسقوط ولم يتحسن شيء في هذه البلاد.

أمر آخر رجاء من استفادوا من هذه الثورة، الناس الذين تحصلوا على التعويضات بالله عليكم أن تخجلوا من أنفسكم، أعيدوا الأموال، الناس الذين استفادوا من العفو التشريعي العام والذين تحصلوا على امتيازات أعيدوا الأموال فأنتم الوحيدين الذين استفدتم فإن كان الأمر اليوم بيدي سأرجع هذه الأموال وسأرجع امتيازات العفو التشريعي العام والتعويضات التي تحصل عليها "للخوانجية" وغيرهم، مبلغ يتجاوز 2000 مليار هذا عيب، من العيب أن هؤلاء الناس هم الذين استفادوا وبلادنا في هذه الوضعية وشكرا وكان الله في عونكم سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة مهى عامر، ثلاث دقائق عن كتلة الأحرار، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مشروع قانون اليوم يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

البنية التحتية للطرقات هنا عندما نجد المرحلة الثالثة ونجد ولاية سوسة والقيروان وصفاقس وسليانة والكاف والقصرين وقفصة، لا يمكننا سوى تثمين هذا القرض لأن هذا القرض سيذهب مباشرة في تحسين البنية التحتية والتي تعتبر أهم شيء فإن كنت تريد تحسين أي شيء في البلاد عليك بالبنية التحتية، إذا كنت ترغب في جلب استثمار أو تسهيل الحياة على المواطن لابد من تحسين البنية التحتية.

نحن نثمن هذا ونفرح لهذه الجهات وللولايات التي شملها هذا القرض، ولكن هنا نتساءل، نتساءل أين ولاية أريانة، معتمدية المنهلة بالتحديد أين هي؟ معتمدية المنهلة هذه المعتمدية التي تعاني بأتم معنى الكلمة: بنية تحتية منعدمة، لدينا أحياء موجودة بالمنهلة لا يوجد بها لا تطهير ولا ماء صالح للشراب، لا تنوير عمومي، لا يوجد بها أبسط مقومات الحياة وهذه الأحياء عديدة كحي دلولة، حي الصنهاجي، حي الكيلاني، حي أرض المنستيري، حي المرواني، حي القوابسية، المنهلة العليا، حي الغربي روس الحرايق وأرض الشيحي كل هذه الأحياء أين نصيبهم؟ أين وزارة التخطيط لتتدخل في هذه الأحياء؟ الـ "PRD" لا يتم توجيهه إلى هذه الأحياء، في السنة الفارطة المنهلة تحصلت على 800 مليون الـ "PRD" كل هذه الأحياء أين نصيبهم في التطهير؟ أين نصيبهم في التعبيد؟

في الحقيقة على وزارة التخطيط أن تتدخل وتكون لها رؤية واضحة ويكون هناك توزيعا عادلا بين الجهات، معتمدية المنهلة تبعد عشر دقائق على مجلس النواب وعندما تذهب إليها مع احترامي للمناطق الداخلية يخيل لك بأنها تبعد أكثر من عشر دقائق، لا يوجد نقل، X20 معطل من 2008 إلى حد لم تنته الأشغال بالـ X20 الذي أصبح يمثل كابوسا.

عندما تمر من تحت الجسر الذي لم يكتمل إلى حد الآن في طريق الشنوة يبقى الناس معطلين هناك صباحا ومساء، تقريبا عشرين دقيقة في الاكتظاظ المروري لأن X20 لم يكتمل، X4 ينقصه 200 متر كل يوم أمر من هناك أشعر بوجع في قلبي لماذا لم يتم إكمال الـ 200 متر هذه، كل الطريق تم إنجازه ولم يتبق منه سوى 200 متر وهذا الطريق سيمكن من حل مشكل كبير على مستوى X3 وعلى مستوى الانطلاقة وعلى مستوى X2.

مثال التهيئة العمرانية الذي يجب مراجعته ويجب التسريع في مراجعته، صحيح أنه "en cours" في البلدية وبصدد التنسيق مع الإدارات المعنية ولكن الوقت طال كثيرا منذ تولي مهامي أي منذ سنتين وأنا أتابع مثال التهيئة العمراني ولكن إلى حد الآن لم يكتمل.

الكثير من التعطيلات، بنية تحتية مهدمة، مناطق قريبة من هنا وليست فقط المناطق الداخلية، يجب على وزارة التخطيط والاقتصاد العناية بالمناطق الموجودة في ضواحي العاصمة، ضواحي المدينة فالناس يعانون ولا يجدون وسائل نقل، عندما تنزل الأمطار يقع تعبئة التلاميذ في السيارات ليتم إيصالهم للمدرسة، لدينا مدرسة النصر 1 لا يوجد أي تلميذ يدخل غير مبتل في الصباح للمدرسة حتى وان تم إيصاله بالسيارة لأن الماء يصل إلى مستوى 60 صم على الأقل.

في الحقيقة السيد الوزير، أطالب بعقد جلسة على مستوى ولاية أريانة وهذه الجلسة تكون فيها رؤية شاملة، تصور شامل للبنية التحتية بمعتمدية المنهلة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن زملائي زميلاتي الأفاضل، نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنمكن السيد الوزير من الاستراحة وليتهيأ للإجابة وشكرا.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وخمس وعشرون دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

الآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا جزيلا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا أيضا للسيدة والسيد نائبي الرئيس وشكر خاص لرؤساء اللجنتين ولأعضائهما على قيمة التقرير المنجز والذي تطرق إلى موضوع القرض وإلى عديد التساؤلات التي وقعت الإجابة عنها من قبل ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجهيز والإسكان في التقرير.

شكرا لكل السيدات والسادة النواب على تدخلاتهم وأؤكد مرة أخرى على تفاعلنا الإيجابي مع تساؤلاتهم وسأعود في الأخير إلى الأشياء التي لا يجب أن تحدث في مجلس نواب يقع بث مداولاته مباشرة على موقع "ARP" فما معنى أن يقول نائب أنه إن لم تتم اجابتي على سؤال طرحته ثلاث مرات في المرة القادمة أعرف كيف أرد عليكم، هل هذا تهديد؟

لا يجب أن يحدث هذا في رحاب مجلس النواب السيد الرئيس، هذه فترة نتمنى أن يكون الشعب التونسي قد نسيها ونفس السيد النائب في المرة الفارطة قام بعملية يراد بها إظهار أن الوزير غير منصت له واليوم يصل إلى حد التهديد بقوله سألتكم ثلاث مرات والمرة القادمة أعرف كيف أجيبكم، نريد أن نعرف كيف سيجيبنا لأن في هذا الكثير من الايحاءات التي لا تشرف الدولة التونسية.

من فضلكم كل شخص يحترم نفسه، نحن هنا للإجابة عن كل التساؤلات المطروحة (تدخل نائب دون استعمال المصدح) أنا لم أقاطعك وهذا دليل آخر على سوء النية. استمع لي كما استمعت لك وأخذت وقتك أتركني أعبر عن رأيي الآن.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم السادة النواب المحترمون، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

لا أسمح لسيادتك ولغيرك أن يهدد وزيرا يمثل الحكومة التونسية في رحاب مجلس النواب.

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

تركته مفتوحا على كل الاحتمالات من فضلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سيدي الوزير، أعذرني دقيقة.

السادة النواب المحترمون، لدينا نظام جلسة عندما نسند الكلمة للوزير للرد نستمع إليه ثم يمكننا أن نجيب على كل شيء.

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

السيد النائب المحترم، هذا إخلال بالسير العادي للجلسة ورجاء الالتزام بالسير العادي للجلسة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

إذا نعبر عن الاستعداد الشخصي واستعداد الوزارة ويبدو لي أن هذا قاله العديد من السيدات والسادة النواب في تدخلاتهم، الوزارة كانت دائما مفتوحة للإجابة عن كل التساؤلات ونستغل الفرصة، منذ قليل السيدة النائبة لا أعلم إن كانت موجودة أم لا قالت أنها أرسلت سؤالا كتابيا ولم تجب عليه الوزارة بعد.

نقول لها صوتك وصل وسنجيبك في أقرب وقت ممكن وسننظر في سبب التأخير في الإجابة. هذا هو المبدأ السيد الرئيس الذي نعمل به وكلما نأتي هنا أقول أننا شركاء، نحن نعمل مع بعضنا لتحقيق نفس الهدف وهو مصلحة الشعب التونسي، نحن أبناء الشعب التونسي ولم نأت من المريخ.

ما تحدثتم عنه حول المسالك والطرقات، لن أبالغ عندما أقول أنني أعرفها أكثر من عديد السادة والسيدات النواب المحترمين الموجودين هنا بحكم الجهة التي جئت منها حيث أقطع تونس من الشمال لأقصى الجنوب والحمد لله، العمل الذي قمت به في السابق والآن جعلني أقطع تونس من الشرق إلى الغرب.

كل الوضعيات تستحق العناية، تونس بلد واحد في كل التدخلات حتى سيادة رئيس الجمهورية يقول تونس بلد واحد، وحدة الدولة من فضلكم.

كل السادة النواب ذكروا المشاكل التنموية في جهاتهم، تقريبا ذكرت جميع الولايات القصرين، أريانة، تونس، مدنين دون ذكر المعتمديات، جميع الولايات ذكرت، البارحة كنت في الكاف ولكي أصل إلى الكاف يجب أن أمر بعديد الولايات.

الأسبوع الفارط كنت في القصرين واطلعت على الوضعية في القصرين والسيد النائب الذي قال أنه علي القيام بزيارة إلى القصرين أعلمه أنني زرتها مرتين وكنت أتمنى أن يكون موجودا في جلسة الولاية عندما زرتها، ربما كنا تحدثنا بدقة أكثر وعندنا زيارات للأقاليم في إطار مشروع إعداد المخطط 2026-2030 وعندما ذهبت إلى القصرين كان هناك ممثلين عن ست ولايات من المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومن مجلس نواب الشعب ومن المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهذا ما سنكرره في بن عروس لأنها اليوم تمثل مركز الإقليم الثاني وسنكرره في جندوبة لأنها مركز الإقليم الأول وسنكرره في صفاقس لأنها مركز الإقليم الثالث وسنكرره في قبلي لأنها تمثل مركز الإقليم الخامس. هذا واجبنا.

عندما نقول أننا سنقوم بزيارة للأقاليم يعني كل إقليم بولاياته وبممثليه، لا نهرب من الإجابة بصراحة دون أي خلفيات سياسية. جئنا هنا لخدمة البلاد فقط والحمد لله حظينا بالثقة لخدمة البلاد قلبا وقالبا، صباحا وليلا، في خدمة هذا البلد.

وأنا متأكد أن الأغلبية العظمى من السادة والسيدات النواب المحترمين هم في نفس التوجه وسيادتك كذلك وأنا أكثر من متأكد وبارك الله فيك على حسن تسييرك للجلسات وعلى سعة صدرك السيد الرئيس.

ربما ليس من عادتي أن أنفعل بهذه الطريقة، ولكن هناك حدود، هناك ضوابط، لدي قدرة رهيبة على الإنصات، ربما يقولون أنها"Une déformation professionnelle"، جئت من "milieu d'enseignement supérieur" وهو ما يتطلب الانصات وحين أجهز إجابة أحاول أن تكون مقنعة، هذا هو المبدأ الذي نعمل به.

ونربط مع هذا السيد النائب، أنت ذكرت ملولش وذكرت معتمدية أخرى في المهدية، سيدي علوان وعلى أساس تصنيفها كمناطق تنمية جهوية، أعلمك أنها ليست المطالب الوحيدة، بل هناك عديد المعتمديات تطلب إعادة التصنيف لأن التصنيف غير ملائم لها ونحن لا نعمل "au cas par cas"، ليس حالة بحالة، بل هناك مفتاح يطبق على جميع المعتمديات لترتيب 279 معتمدية تمثل كامل التراب التونسي ولا يوجد أية خلفيات، هدفنا أن تعم التنمية كامل الجهات.

الموارد تعرفونها والقوانين المالية تمر أمامكم، تعرفون الإشكاليات من جهة الموارد المالية محدودة ومن جهة أخرى وهذا إرث ذكرتموه ونوافقكم عليه ولكن لا يجب أن نتفرج عليه أو لا يجب أن نتحدث لاعتبارات سياسية أو سياسوية، لن أدخل في "procès d'intention"، كل وتفكيره والخلفية التي يفكر بها ولكن أنا هنا أمثل الحكومة التونسية، أنا وزير في الحكومة التونسية، يجب أن نتحدث بعقلانية ووضوح لأن هذه مسؤولية، مسؤولية أمام كل المناطق.

أحد السادة النواب ذكر فكرة "un fond d'investissement" لما لا فإذا توفرت الموارد المالية الرهيبة مثل عديد الدول التي وهبها الله موارد طبيعية كبيرة "on aurait pu faire ça"، نحن لدينا ما يقابله صندوق الودائع "CDC" هذا صندوق يدخل أحيانا في شراكات مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع بنية تحتية كبرى وفي الرواق الاقتصادي "CDC" موجود لكي يمول كل ما هو على جانب الرواق الاقتصادي من مشاريع صغرى ومتوسطة.

قال أحد السادة النواب أن هذه القروض تمت المصادق عليها في قانون المالية، صحيح قانون المالية فيه " ressource propre, dépense, service de la dette" وفي الأخير هناك " un besoin de financement" يجب تغطيته بموارد داخلية وبموارد خارجية وهذه من الموارد الخارجية الموجودة التي تمت المصادقة عليه. وفي بعض البلدان السيد النائب حالما تتم المصادقة على قانون المالية وفيه

المبلغ الجملي للقروض يمرر دون أن تتم مصادقة أخرى فيما بعد، قرض بقرض أمام مجلس نواب الشعب.

في تونس لدينا المصادقة قرض بقرض وهذا يعطي حماية للجميع، من دوركم أن تمارسوا مهمتكم الرقابية وعلى مستوى اللجان ما يتم طرحه من أسئلة نحاول الإجابة عليها وهذه مهمتنا أن نطلع النائب على الظروف المالية للقرض وعن مآل القرض وصيغ الرقابة فيما بعد إنجاز القرض.

ملاحظة أخرى، ما هو مآل القروض؟ كل القروض موجهة إلى الاستثمار أو خطوط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة يعني "destination" واضحة.

هناك نوعية أخرى من القروض "l'appui budgétaire" لم يأت وزير الاقتصاد والتخطيط ليناقش أماكم "l'appui budgétaire" وحتى لو جئت هنا ويعلم من هو مختص في المالية العمومية أو بالممارسة في إطار مجلس النواب هناك " le principe de non affectation budgétaire" يعني عندما نضع في ميزانية الدولة 100 مليار قرض يعني لن أحدد وسط الميزانية طريقة صرف هذا المبلغ أي أن 5 مليار ستصرف هنا و6 هناك و7 هناك يعني كل شيء يتم في إطار الشفافية، والحمد لله، قوانيننا ودستورنا يضبطون طرق التعامل بين كل الأطراف.

أكرر طرق تعامل في احترام لهياكل الدولة، نحترم السيدات والسادة النواب، نتفهم الحماس والدفاع عن الجهة ولكن هناك "un auto-contrôle" يجب أن يكون موجودا لأننا أمام رأي عام ونتمنى أن نمر بصورة إيجابية جدا.

منذ حين استمعت لأحد النواب يقول يا سيد الوزير عندما كنت كاتب دولة كنا نتعامل معك بإيجابية وعندما نحذف الإيجابية يعني تهديد مبطن أن يكون التعامل فيما بعد بطريقة سلبية، فلنترك صورة جميلة، صورة ممتازة لعمل مجلس النواب ولعلاقة مجلس النواب بأعضاء الحكومة.

بالنسبة إلى موضوع القرض وهو قرض مهم ومثلما ذكرتم سيادتكم موجه إلى تمويل البنية التحتية والطرقات يجب إعادة تهيئتها وهذا مهم جدا للدورة الاقتصادية ومهم جدا في التقليص من حوادث الطرقات، وهذا هدف كبير يجب أن نعمل عليه جميعا.

بالنسبة إلى القرض، عديد الولايات موجودة سوسة، القيروان، صفاقس، سليانة، الكاف، القصرين، قفصة وقبل هذا هناك قسط وقع إنجازه بنسبة كبيرة وقسط آخر يتقدم، عندما نحتسب جميع الولايات 24/23 ولاية مشمولة بهذا البرنامج يعني هو برنامج شامل جميع الولايات، صحيح هناك من يقول أن في ولاية ما عدد الكيلومترات التي غطاها القرض ليس كبيرا، هذه أمور فنية، ربما يمكنكم التوجه بأسئلة بأكثر رؤية تجيبكم عنها وزارة التجهيز والإسكان لماذا صارت 4 كم في منطقة وفي المنطقة الأخرى صارت 30 كم هناك دراسات فنية يقومون بها لترتيب الأولويات.

لكن تأكّدوا أنه وسط الحكومة ووسط الإطارات العليا للدولة على الأقل في إطار ما أمارسه كل يوم، لا يوجد أي استهداف لأي جهة، أعيدها وأكررها بكامل جهات الجمهورية التونسية هدفنا جميعا أن تكون التنمية تنمية عادلة، تنمية دامجة.

بالنسبة إلى الظروف المالية تعتبر تفاضلية باعتبار فترة السداد، فترة سداد طويلة 24 سنة فيها ثماني سنوات إمهال وهذا مهم جدا وهنا نعول أكيد على وزارة التجهيز لكي تقوم بهذا الموضوع بالتنسيق مع كامل الوزارات. إذا تمت كل الأمور في فترة خمس سنوات المخصصة لإنجاز كل هذه المشاريع وحينها نرى على المدى المتوسط والطويل أن مشاريع مماثلة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

بالنسبة إلى النسبة لفائدة ستة أشهر مع هامش للتعاقد، منذ حين أحد السادة النواب ربما يكون محق في قراءته قال عندما أحتسب أجد 184 كم وأنتم تتحدثون عن 188 أين ذهبت 4 كم؟

ربما لم يقع التدقيق في الأمور الفنية لكن بالنسبة إلى الفارق موجود هنا، ولاية سوسة، الطريق الوطنية رقم 12 من النقطة الكيلومترية 1.1 إلى النقطة الكيلومترية 5.3. تعطينا 5.3 ناقص 1.3، تعطينا طول 4.2 كم ومن يعرف الطريق الوطنية رقم 12 يعرف أنها "voie double" يعني 4.2 ضارب اثنين يعني سيجد 8.4 وسيجد المجموع صحيح يعني 188، يعني لا يوجد رغبة لإخفاء كيلومتر أو كيلومترين أو ثلاث كيلومترات لسبب من الأسباب، هذا توضيح.

لن أعود على حيثيات التقرير السيد الرئيس لأنه وقعت قراءته من قبل السادة أعضاء اللجنة وأكرر مرة أخرى مشكورين، لأن التقرير فيه تقريبا 18 صفحة وتم إرفاقه بملحق بعد طلب اللجنتين والملحق هذا يساهم في إيضاح عديد النقاط في المشروع.

محاولة للإجابة عن بعض الأسئلة وأكرر القول تبقى أبواب وزارة الاقتصاد والتخطيط وأبواب وزارة التجهيز مفتوحة للإجابة عن كل التساؤلات بأكثر دقة بعد التنسيق مع الوزارات المعنية.

حول مشروع الطريق المحلية رقم 533 بولاية أريانة وهو مشروع الطريق الحزامية X30 بولايات أريانة، منوبة وبن عروس، يمتد مشروع الطريق المحلية رقم 533 على 14 كم بكلفة 57 مليون دينار وقد بلغت نسبة التقدم 88 %.

شهد هذا المشروع عدة إشكاليات عقارية إضافة إلى الوضعية المالية الصعبة لمجمع المقاولات المنفذة للمشروع، هذا إشكال آخر نعترضه في إنجاز المشاريع، غير مرتبط بالإجراءات الإدارية، بل مرتبط بمقاول في وسط المشروع يعلن ربما إفلاسه وحينها نعيد إجراءات البحث عن مقاول جديد.

إذن الوضعية المالية الصعبة لمجمع المقاولات المنفذة للمشروع، ويتم حاليا العمل على استكمال إنجاز الجزء الثاني من الجسر من رواد في اتجاه قلعة الأندلس، على مستوى وادي مجردة ومن المؤمل الانتهاء من المشروع في شهر أكتوبر 2025 خاصة في ظل التحفيزات الموجهة للمقاولات والواردة بالمنشور 27 وبقانون المالية لسنة 2025.

أما فيما يخص مشروع الطريق الحزامية X30 والتي تمتد على 80 كم والتي تربط ولايات أريانة، منوبة، بن عروس، فتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الفنية جاهزة وحاليا المشروع بصدد التصفية العقارية لتنطلق على إثر ذلك عملية البحث عن التمويل وذلك في صورة إدراجه ضمن المخطط التنموي القادم.

مآل القروض وهنا نؤكد أنه يوجد حرص كبير على مستوى الوزارة لإحكام الطلب على التمويل الخارجي من خلال ضبط دقيق للأولويات بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية والتثبت من الجاهزية الفنية حتى يتسنى استغلال التمويل عند توفره ثم أيضا على

مستوى الوزارة هناك حرص على الحصول على تمويلات تفاضلية، عندما نقول هنا 24 سنة فهو تمويل تفاضلي. هناك حرص شديد على الحصول على تمويلات تفاضلية بشروط ميسرة أيضا حرص على تعبئة موارد إضافية في شكل هبات.

هناك تعزيز لأعمال المتابعة ولا أدل على ذلك من الديناميكية التي يبرزها التقدم في عديد المشاريع وهذا لا تقوله فقط وزارة الاقتصاد والتخطيط، فالممولين الأجانب لاحظوا مقارنة بـ 2023 من النصف الثاني لسنة 2024 صارت ديناميكية أخرى في الإنجاز ونحن ساعون على تطور الديناميكية أكثر وأكثر، لأن لدينا القناعة وهذا نقوله وسط الحكومة، نحن أكثر حرص من الممولين على التسريع في انجاز مشاريعنا لأن البطء في الإنجاز تترتب عنه تكاليف مالية إضافية ويترتب عنه ارتفاع في كلفة المشروع وفيما بعد يجب أن تبحث له عن تمويلات أخرى، نحن نتقدم بخطى ثابتة في هذا الموضوع، كل التركيز على أن نسرع في الإنجاز.

وهنا كملاحظة أخرى، هناك سؤال يطرح دائما بخصوص القروض التي لا أثر لها على الواقع، "il n'y a pas que du noir" فالطريق السيارة من تونس حتى مدنين فيها تمويلات أجنبية، فيه قروض، جسر رادس، قنطرة بنزرت، كلها إنجازات متأتية من القروض وعديد المشاريع الكبرى الأخرى.

يعني الإمكانيات المادية للدولة لا تخول لها تمويلها بمفردها فنلتجئ إلى الاقتراض، هذا لا يعني أننا لا نعمل على التعويل على الذات وقالها منذ حين أحد السادة النواب التعويل على الذات يتطلب أكثر قدرة على استغلال كامل مواردنا البشرية، على الاستغلال الكامل لمواردنا الطبيعية، على تثمين كل ما نملكه من إمكانيات، على ترشيد المصاريف. يعني هذا كله يدخل في خانة التعويل على الذات أما عندما نقترض وبيننا هذا في السابق، سددنا قروضا ونحن بصدد تسديد أخرى ودائما نعول على أنفسنا.

أنا كمواطن تونسي من الطبقة الوسطى، اقترضت لشراء سيارة أو شقة لأني أعرف أنه على مر عديد السنوات سأكون قادرا بالتعويل على ذاتي أن أسدد القرض.

نحن نقترض ونحاول أن نحسن حوكمة التصرف في القروض من أجل أن تكون نافعة، من أجل أن يكون لها تأثير اقتصادي، من أجل أن يكون لها تأثير اجتماعي ومن أجل أن يكون لنا القدرة على تسديدها، هذه تعهدات للدولة التونسية.

هذا فيما يتعلق بالقروض، هناك من تساءل على الطريق السيارة تونس-الكاف ونفس السؤال سألوه لي في ولاية الكاف البارحة. نقول لهم ورد على وزارة الاقتصاد والتخطيط طلب تمويل الطريق السيارة والكلفة كبيرة، بدأنا في البحث عن تمويل الطريق السيارة واستوفيت جميع الدراسات وإن شاء الله حالما نجد التمويلات اللازمة نبدأ في المشروع.

هل تم التنسيق بين مشروع الأروقة الاقتصادية GP3 ومشروع تطوير البنية التحتية للطرقات المرحلة الثالثة؟ تجدر الإشارة إلى أن مشروع الرواق الاقتصادي يخص تثنية الطريق الوطنية رقم 13 في القسم الرابط بين مدينتي صفاقس والقصرين، مرورا عبر مدينة سيدي بوزيد، أما موضوع القرض الحالي هذا فهو يهم تدعيم هيكل الطريق بأقسام مختلفة من شبكة الطرقات، موزعة على ثلاثة أقاليم وسبع ولايات ونذكر أن تمويل المشروع الأول تم بالشراكة مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار في حين أن هذا القرض ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية.

لكن هذا لا يلغي ذاك، عندما نأتي بتمويلات لرواق اقتصادي وتمويلات لكي نحسن البنية التحتية في وسط الولايات وبين الولايات، هذا لا يعني أنه يجب التخلي عن طموحات أكبر في تمويل أروقة أخرى لكن كل شيء لديه ضوابط.

كذلك لا يوجد شطط في المديونية. السيدة النائبة ذكرت منذ حين بعض الأمثلة خاصة التي تهم ربما دول تشبه تونس، لسنا في نسبة عليا أكبر من عديد الدول التي تشبهنا على مستوى التنمية وهذا يدفعنا إلى إيجاد تمويلات من الممولين لأنهم يرون أننا لنا القدرة على الإيفاء بتعهداتنا.

حول برمجة المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للطرقات، في إطار متابعة الطلبات المتعلقة ببرمجة وإنجاز أشغال الطرقات بمختلف عناصرها، تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان تتولى في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية للطرقات إنجاز العديد من الدراسات لمشاريع تدعيم طرقات مرقمة ومنشآت فنية ومسالك ريفية وتتولى وزارة التجهيز والإسكان لاحقا التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن التمويل المطلوب وذلك بعد استكمال تحديد الأولويات مع السلط الجهوية المعنية.

هناك من تحدث عن المسالك الريفية، تمتد شبكة المسالك الريفية مرجع نظر وزارة التجهيز والإسكان على 58000 كم منها 28.5 ألف كم مهيئة. هذا وتواصل وزارة العمل على استكمال برنامج تهيئة 912 كم من المسالك موزعة على 22 ولاية وهي ممولة من طرف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي بلغ نسبة إنجازه 80%.

ووعيا بأهمية المسالك الريفية في فك العزلة عن العديد من المناطق في ميزانية 2025 تم ترسيم مشروع لتهيئة 455 كم من المسالك وهي الآن في مرحلة البحث عن التمويل اللازم.

تحدثنا قليلا عن المشاغل التنموية القطاعية بعديد الولايات وهذا وقع التذكير به من قبل عديد النواب وشكرا على الثقة في وزارة الاقتصاد والتخطيط، تضطلع وزارة الاقتصاد والتخطيط بمهام أفقية في مجال التخطيط والتنمية الجهوية والتعاون الدولي والاستثمار وتسعى إلى التنسيق مع مختلف الوزارات القطاعية لإحكام إنجاز المهام المذكورة بالإضافة إلى إشرافها على تنفيذ البرامج الجهوية الخصوصية والتي يتم ضبط محتواها على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط تفتح الاعتمادات بالنسبة إلى البرامج الجهوية للتنمية، تفتح الاعتمادات اعتمادا على مفتاح للتوزيع، هناك مفتاح يرتكز على مؤشر التنمية الجهوية وهناك طريقة علمية يقع بها احتساب مؤشر التنمية الجهوية ونصلح بعدد السكان في الولاية المعنية ونصلحه أكثر بجودة البنية التحتية في تلك الولاية.

هذا المفتاح نحسبه بالنسبة إلى كل ولاية وفيما بعد يحصل ترتيب الولايات حسب المفتاح والنسبة التي يقدمها المفتاح نضربها في المبلغ الجملي وتأخذ الولاية نصيبها، نحن لا نخفي أسرارا فهناك مفتاح يعتمد لأجل توزيع المبالغ بين الولايات، هذا المفتاح أعيد مبني على مؤشر التنمية الجهوية "pondéré par la population"

ومستوى البنية التحتية في تلك الجهة، هو نفسه ضارب المبلغ الجملي يقدم لي مثلا ما تتطلبه تطاوين وقبلي وتونس العاصمة.

وما ذكره السيد النائب بولاية تطاوين بخصوص صرف الاعتمادات ليتم الإنجاز على المستوى الجهوي ونحن سنوافيكم بالاعتمادات، الإنجاز غير مرتبط بوزارة الاقتصاد والتخطيط ونحن دائما وراء الجهات في أن تسرع في الإنجاز وهذا ذكرته عدة مرات، أحيانا في شهر نوفمبر وديسمبر نبدأ في مراسلة الجهات بوجود اعتمادات مفتوحة أسرعوا في الإنجاز لكي نمكنكم من الاعتمادات.

على المستوى الجهوي ربما تتفاعلون أكثر مع الفاعلين الجهويين لكي نسرع أكثر في الإنجاز وهذا يهم ولاية تطاوين ويهم عديد الولايات الأخرى.

وقد ذكرت هنا حتى على مستوى برامج التنمية المندمجة وفيها قسط واحد وقسط 2 والآن نحن في القسط الثالث وسيهم 90 معتمدية والبرنامج ككل يهم 190 معتمدية على 279 شملتها برامج التنمية المندمجة. بالنسبة إلى برامج التنمية المندمجة نتمنى أن يقع الإسراع أكثر في تنفيذ المشاريع لأننا سنبقى فيما بعد في الحلقة المفرغة وذكرها منذ حين أحد السادة النواب في أن الكلفة سترتفع وعوض أن تفكر في مشروع جديد نبحث في الكلفة الإضافية لتكملة المشروع القديم.

"C'est un débat" ولا يوجد "une vérité absolue" من الأفضل أن نكمل مشروع بدأنا فيه إلى الأخير عوض فتح مشروع آخر في نفس الوقت وعوض أن يكون لدي مشروع أنجز يكون لدي مشروعان في طور الانجاز.

هنا خيارات يجب أن نوضح فيها أمورنا والطريقة الأسلم هو أن تركز في استكمال المشاريع الموجودة والتي شهدت ارتفاعا في الكلفة على مستوى الإنجاز.

الأضرار التي خلفها نزول البرد على المحاصيل الفلاحية، الحمد لله الذي من علينا بالمطر يوم أمس ونحن كنا في ولاية الكاف وقمنا بزيارة
لساقية سيدي يوسف ونحن في طريقنا للساقية واجهتنا موجة البرد يعني كتل من الحجر وتضررت عديد السيارات ولاحظنا قوة البرد الذي نزل يوم أمس، إن شاء الله الأضرار لا تكون كبيرة بالنسبة إلى الفلاحين.

المهم أنه في إطار تفعيل صندوق الجوائح تم مؤخرا إصدار الأمر عدد 213 لسنة 2025 المؤرخ في 24 أفريل 2025 المتعلق بشروط تدخلات هذا الصندوق وطرق تسييره ويؤمن هذا الصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن أضرار الفيضانات والعواصف والرياح والجفاف والبرد والثلوج وتشمل مجمل الأنشطة الفلاحية الحبوب الأعلاف، الزراعات الأشجار المثمرة، تربية الماشية، البقوليات، الخضروات الصيد البحري إلى آخره وينص الأمر على إحداث لجنة وطنية ولجان جهوية يعهد لها البت في طبيعة الجائحة وتحديد المناطق المجاحة والأنشطة ودراسة الملفات.

وعلى مستوى وزارة الفلاحة فإنه يتم المتابعة بصفة متواصلة وميدانية للموسم الفلاحي ومختلف الأنشطة والتفاعل مع مختلف الظواهر والعمل على تفعيل الصندوق. إذن الإطار القانوني موجود وصدر في 24 أفريل 2025 ويهم صندوق الجوائح.

برنامج التنمية المندمجة لن أعود للحديث عنه، تصنيف المعتمديات تحدثت عنه وقلنا أن هناك مفتاحا نتبعه بطبيعة الحال وهناك واجب التحفظ يعني عديد وعديد المعتمديات كلها تطالب بالتنمية الجهوية. لا يمكننا العمل على هذا المنوال فهناك مفتاح موضوعي نعتمده لتوزيع الاعتمادات.

نقطة أخيرة السيد الرئيس ربما ذكرتها، ولكن سأذكرها اليوم وربما سأكررها دائما، برلمان القروض، لا أعلم أول من ذكرها هل هو من البرلمان أو من خارجه؟ لأن فيها مغالطة كبرى، هذا سؤالي هل هناك من السادة النواب من قام بنقد الوضعية وقال إننا بدأنا كبرلمان القروض.

هذا ليس صحيحا فبالعودة إلى السنوات الفارطة وحتى السيد الرئيس قدم لكم نفس الملاحظة ليس في خط التمويل الفارط، بل في القرض الذي سبقه عندما طرحت فكرة برلمان القروض مرارا وتكرارا قام حينها السيد رئيس المجلس وقال هذا غير صحيح ومدكم بعدد القوانين التي وقعت المصادقة عليها في وسط البرلمان منذ أن تسلمتم عهدتكم وتبين أن العدد أكبر بكثير من عدد القروض المقدمة للمصادقة عليها هنا.

في 2015 هناك 19 مصادق، 2016 هناك 20، سنة 2017 نجد 30، في 2018 هناك 21، في 2019 نجد 26 وفي 2020 نجد 23، وفي 2021 كورونا وكل شيء مغلق نجد 11، في 2022 ومازالت الأمور لا تسير كما يجب 13، في 2023 حين تسلمتم عهدتكم نجد 14 وأخيرا 2024 نجد 19.

يعني هذه هي الأرقام وبالاطلاع على المبالغ الفرق سيكون أكبر، هناك مغالطة السيدة النائبة الحمد لله دستورنا يفرض علينا أن تمرر القروض في إطار قانون عادي أمام سيادتكم، قلت لكم منذ حين عندما قال السيد النائب "c'est un montant global" صادقنا عليها في إطار قانون المالية قلت له في بعض البلدان حين يصادق عليها في قانون المالية لا نعود إلى المصادقة عليها مشروعا تلو مشروعا.

في تونس والحمد لله لديكم رؤية واضحة بخصوص كل قرض، وجب التوضيح وربما في كل مرة يذكر أنه برلمان قروض سأحاول تقديم معطيات دقيقة فيها أرقام والأرقام لا تكذب.

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

السيد النائب لا يوجد قرض اسمه قرض استهلاك فهناك "appui budgétaire" يطبق عليه "le principe de non affectation" مثلا تمويل "Afrique CI Banque" ونحن في حاجة اليه وتمتعنا به ووجدنا ممول ونحن قادرين على خلاصه.

تقول لي موجه إلى الاستهلاك وأنا أقول لك في "les rubriques budgétaires" لم يذكر أن هذا المبلغ المذكور في هذا القرض موجه إلى تمويل الاستهلاك، بل موجه إلى خزينة الدولة وهي المخولة للتصرف فيه.

نريد التوجه أقل ما يمكن في "les appuis budgétaires" وهذا يتحقق بالتعويل على الذات وهذا يتم بالحد من العجز الأولي لأنه بالتحكم في العجز الأولي يمكننا أن نقلص من الحاجة للتمويلات الخارجية ونقلص أيضا من حاجة الدولة إلى تمويلات بقروض داخلية لأنها أيضا فيها الإيجابي وفيها السلبي، فإذا أفرطت في التوجه

إلى القروض الداخلية فالبنوك وهذا "un réflexe presque naturel" ستبحث عن أرباح بأقل الخسائر فيقرض الدولة على حساب ربما عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تستحق التمويل.

بهذا سأختم وأقول شكرا على سعة صدركم، المعذرة السيد الرئيس والسادة النواب على انفعالي.

السيدة النائبة، نحن منفتحون في إطار القانون، السيد النائب تحدث منذ حين على قيمة تنقيح قانون الشغل بحذف المناولة وهذا سيمكن العمال من حقوقهم وهي فئة مضطهدة في القطاع العام وفي القطاع الخاص.

هذه القائمة السيدة النائبة سندقق فيها في إطار القانون، هذه دولة القانون ومن لديه حق يتمتع به بالقانون.

مثلما ذكرت منذ حين نحن لا نعطي وعودا فارغة، لا نعطي وعودا كاذبة، من لديه حق في إطار القانون نكون أول المدافعين عنه دون منة أو فضلا، هذا المجلس وفر لكم الفرصة لإيصال صوتكم ووفر لنا الفرصة في الإجابة، نصيب في بعض الأحيان ولا نصيب في عديد
الأحيان.

شكرا مرة أخرى على سعة صدركم بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

انتهاء التصويت، موافقون 82 ومحتفظ واحد و4 رافضون. يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

الآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

شكرا.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة) عدد 21 لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

97 موافقون، محتفظان اثنان و10رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره 80 مليون و162 ألف أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات المرحلة الثالثة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

102 موافقون محتفظان اثنان و9 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

102 موافقون، محتفظان اثنان، 9 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات المرحلة الثالثة عدد 21 لسنة 2025.

سيدي الوزير، نحن نعول على رحابة صدركم، على الجميع أن يتفهم الضغط الذي يتعرض له النواب في دوائرهم الانتخابية وأشكر أحد الزملاء الذي بين عند مداخلته أن وزارتكم تحمل حلم كل التونسيين، وزارة الاقتصاد والتخطيط لأنها تعتبر العقل المدبر لمستقبل البلاد.

ولذلك عذرا عندما تكون حاضر بيننا فإن الزملاء يترجمون مشاعر وطموحات ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية ولذلك نعتقد أنه وكل من خلال موقعه يرمي إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن وللشعب التونسي.

ونعلم جيدا أن للدولة إكراهاتها وللمجتمع طموحاته ولا بد من التوازن بين إكراهات الدولة وطموحات المجتمع، لذلك رجاء أن تتقبلوا كل المداخلات بصدر رحب كما عهدناكم وأعتقد أننا كلنا يد واحدة لإنقاذ بلادنا من هذا الوضع وشكرا لكم.

إذا شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية، الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق ليقع إثرها الاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من القانون الداخلي ونتولى توديع السيد الوزير والوفد المرافق له.

(كانت الساعة الخامسة وعشرون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وأحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أحمد السعيداني له ثلاث دقائق تفضل.

السيد أحمد السعيداني

شكرا، في أوتيك لم نعد نملك طرف الصمت، ما يحدث اليوم في معتمدية أوتيك هو جريمة منظمة ومتكاملة الأركان والضحية صغار الفلاحين من منطقة الدالي من زهانة والمناطق المجاورة، جريمة في حق الفلاح، بل وأيضا جريمة في حق شعب تونس، الجلد العقدي والحمى القلاعية يجتاحان القطيع يمحوان تعب السنين ومورد الرزق الوحيد لعشرات العائلات والأخطر من الوباء هو صمت الدولة، هذا الصمت الذي يشبه التواطؤ، لا مراقبة لا تدخلات بيطرية قبلية أو بعدية، لا حملات توعية، لا دعم ولا حماية.

السؤال هنا هل مواطنو زهانة وأوتيك مواطنون من درجة ثانية؟ هل نترك أرزاقنا للموت قطيعا قطيعا؟ وكأن الأمر لا يعني أحدا ونداءي هنا لأصحاب القرار، الفلاح في أوتيك ليس رقما في نشرة إحصاء، والفلاح في أوتيك ليس مجرد خانة تملؤ في تقارير الوزارات، الفلاح في أوتيك هو رأس حربة معركة السيادة الغذائية ولكننا اليوم في أوتيك نترك ولو دون كلمة واحدة من العزاء، في أوتيك نحن لا نريد إحسانا من الدولة، بل نريد عدلا وفي أوتيك لا نريد شفقة، بل نريد حقوقا مشروعة، نريد لقاحات، نريد توعية، نريد حماية القطيع، نريد سياسة فلاحية عادلة وسنواصل المطالبة بحقوقنا المشروعة بكل السبل، بكل الطرق وعلى وزارة الفلاحة أن تتحمل مسؤوليتها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل ضياف له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أتوجه إلى وزارة الصحة بالتحديد بخصوص موضوع الأدوية الذي أصبح موضوعا يؤرق مواطني الأحياء الشعبية وأنا أتحدث بصفة عامة لأن الحوض المتاخم لسبخة السيجومي كله أحياء شعبية، عائلات محدودة الدخل جلها تعاني من الخصاصة وعندما يتوجه إلى مركز الصحة الأساسية لأخذ دواء بسيط للأمراض المزمنة لا يجده ويطلب منه شراؤه من الصيدلية، يعني صاحب دفتر العلاج الخاص بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل يوجه إلى الصيدلية والأدوية كلها باهظة الثمن فأين الدولة؟ وإذا أصبحت الدولة غير قادرة على مساعدة هذه الفئة فلمن سيتوجهون؟ نطلب النظر في الموضوع وأخذ المسألة بعين الاعتبار وإعطاء حق هذه الأحياء ومتساكنوها المحرومون لأن الخصاصة والفقر يخلقان احتقانا ونحن نود أن تحس هذه العائلات بأن الدولة تمنحهم حقوقهم، نحن لا نشك في أن الدولة بصدد العمل على تحسين هذه الوضعية وبصدد التوجه نحن الدولة الاجتماعية لكن نريد تجسيم ذلك على أرض الواقع.

كذلك بالنسبة إلى الشؤون الاجتماعية المواطنون وخاصة من ذوي الاحتياجات الخصوصية يعانون من المماطلة والوعود للحصول عل بطاقة العلاج إلى جانب غياب التجهيزات والسيارة المعطلة في أغلب الأحيان وقد طالبنا بتوفير سيارة ثانية وطالبنا بتحسين وضعية وحدة الشؤون الاجتماعية والمختصين الاجتماعيين وزيادة عددهم وتشبيهم وأيضا الوحدة الثانية في سيدي حسين ولكن إلى حد الآن عمليا لم يتحقق شيء، فالمقر غير لائق وخمسة أعوان يشتغلون في نفس المكتب والمواطنون الفقراء يعانون من التنقل المتكرر لهذا المقر علاوة على ضياع بعض الملفات ولذا نحن نطالب بإصلاحات في هذا المقر ليكون لائقا لتيسير عمل الأعوان وليلقى المواطن الفقير حقه في ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود له ثلاث دقائق تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

هذه المداخلة موجهة إلى السيدة رئيسة الحكومة حول الوضع المتردي بجهة قابس والذي ما فتئنا منذ سنتين نتدخل بخصوصه مع جميع الوزراء في كل المجالات للمطالبة باستحقاقات هاته الجهة وكل الناس تعرف ما تعانيه جهة قابس منذ عقود جراء قرار وجراء خيار سياسي كان مناقضا لخصائص هاته الجهة وكان من المفروض أن هذا الخيار سيحدث التنمية وينهض بالجهة لكن للأسف دمر الجهة وإلى حد الآن ونحن نعاني من تداعيات هذا الخيار وما زاد الوضع تعقيدا وما زاد من هاته التراكمات سوءا هو عدم التزام الحكومات المتعاقبة وعدم تحمل مسؤولياتها في كل الالتزامات وكل التعهدات اتجاه هذه الجهة. هذه التراكمات سواء في جانب الصحة، في البيئة وفي كل مناحي الحياة.

نحن لما انخرطنا في هذا المسار واعتبرناه فرصة للمصالحة بين الشعب والدولة واعتبرناه فرصة لاسترجاع الثقة واعتبرناه فرصه لتحقيق العدالة بين الجهات والفئات فأين العدالة؟ إلى حد الآن لم تتحقق هاته العدالة لجهة قابس رغم شهادة الجميع بأن الأضرار والضيم الكبير الذي لحق الجهة والذي مس جميع مناحي الحياة سواء صحة الانسان، سواء الجانب البيئي، سواء الحياة البحرية، سواء الحياة الفلاحية، سواء الهواء، سواء الماء الصالح للشرب تم المس بكل مناحي الحياة.

السيدة رئيسة الحكومة وأنتم بصدد اعداد ميزانية أو مشروع ميزانية 2026 وبناء على تعليمات سيادة الرئيس على أن تكون ميزانية ذات بعد اجتماعي وأنتم بصدد اعداد مخطط 2026- 2030 أعيد تجديد مطالبتنا بحقوقنا الدستورية ومطالبتنا بحقوق هاته

الجهة في الحياة الكريمة، في النمو، في التنمية وفي بيئة سليمة، لابد أن يبنى كل هذا على إرادة سياسية ضمن رؤية واضحة وضمن تصور واضح وضمن مخطط واضح في كيفية الاستجابة وتحقيق أهم الاستحقاقات لهذه الجهة وأولها متى وكيف سيتم إيقاف سكب ماده الفوسفوجيبس في البحر؟ متى سيتم تفعيل مطار وتنشيط ميناء قابس التجاري؟ متى سيتم تنشيط مطار قابس؟ متى سيتم احداث المنطقة اللوجستية؟ متى سيتم استغلال المنطقة السياحية التي تمسح 360 هكتار بقابس الجنوبية في شط الحمروني؟

هذه استثمارات صرفت عليها الدولة ألاف المليارات وبقيت دون نجاعة وبدون مردودية، لابد أن تكون ضمن تصور وخطة ورؤية واضحة في كيفية جذب الاستثمار لهذه الجهة حتى تقوم بدورها وتكون جهة ذات نمو اقتصادي محترم وذات تشغيلية عالية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نزار الصديق له ثلاث دقائق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا السيدة الرئيسة،

هذه المداخلة أتوجه بها إلى السيد وزير الفلاحة والسيد وزير أملاك الدولة بخصوص المشاريع السقوية المعطلة في مدينة نفطة وهي مشروع "وادي الرتم" ومشروع "صحن الطويل" هذه المناطق السقوية التي زارها السيد وزير الفلاحة في 25 ديسمبر 2024 واطلع وعاين مكونات المشروع والمشاكل اللي تعترضه بحضور المقاول والجهات المعنية وأسدى توصياته بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطي الصعوبات والتسريع في انجاز ما تبقى والعمل على توزيع المقاسم في أقرب وقت، أحب أن أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة وأقول له أن كل كلامك لم يطبق منه أي شيء وبالعكس بمجرد مغادرتك هذه المشاريع توقفت.

ثانيا هذه المشاريع تقريبا اكتملت بنسبة 100% ولكن فقط المقاول عندما أراد فتح المسالك المتعلقة بالمشروع أخذ التربة من مقطع مجانب تماما لمشروع "وادي الرتم" ولكن تم منعه بحجة أنه لا يملك ترخيصا فتوجه إلى كل السلط للحصول عليه ولكن إلى حدود اليوم، تقريبا سنة ونصف لم يحدث شيء وبقيت هذه المشاريع معطلة وبقي المواطن في انتظار التقسيم ولم يحدث شيء، بل بالعكس تمت تخطية المقاول بمبلغ 35 ألف دينار ثم طلب منه الخلاص في القباضة 17 ألف دينار وبعد كل هذا لم يتمكن من الحصول على الرخصة وبالتالي تبقى المشاريع معطلة وبالتالي زيارات المسؤولين وتوجهات السيد رئيس الجمهورية والسادة الوزراء لا تنفذ بعد إتمام الزيارة.

وبعد كل هذه نتساءل لماذا لم يعد المقاولون يشاركون في البتات العمومية وتبقى مشاريعنا كلها معطلة هذا إلى جانب الآبار الموجودة في المنطقة وعددها خمسة فيها مشاكل وبقيت المشاريع معطلة، فالرجاء من السادة الوزراء وبعد كل زيارة متابعة مواضيع هذه المشاريع المعطلة لأن لدينا مسؤولين مع الأسف لا يريدون فعل أي شيء في ولاية توزر، عديد المندوبيات الجهوية لا تريد القيام بأي عمل ولا تريد التوجيه ولا مد يد المساعدة وتبقى المشاريع معطلة ويبقى الأفراد في معاناة وفي حالة انتظار.

موضوع آخر يخص الشروط المطلوبة لإسناد المقاسم الفلاحية، فعندما يشترطون السن ما بين عشرين وأربعين سنة ويتأخر المشروع بعد تقديم المطالب للولاة فما ذنب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميلة المحترمة نجلاء اللحياني لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم نحن نقترض من أجل إنشاء طرقات وتحسين بنية تحتية ولكن للأسف ما يحدث على أرض الواقع هو أننا ننشئ طرقات تتحطم لاحقا بسبب مشاريع مصالح أخرى.

اليوم نعبد الطريق ثم تأتي الأشغال غدا لتحفره مجددا لتركيز شبكات الماء والصرف الصحي والكهرباء، أعطيكم مثالا رياض الأندلس قدمت "Ooreedo" حفرت الطريق وغادرت. في الملاحة أيضا "ONAS" وضعت كل شيء وغادرت وكذلك فعلت في برج الطويل كامل الطريق محطمة إلى اليوم، اهدار للموارد، ضرر للبنية التحتية واهدار للمال العام، هذا ليس فقط نتيجة ضعف التنسيق بين الوزارات، بل نتيجة غياب التخطيط ونحن اليوم لدينا وزارة التخطيط، غياب رؤية مشتركة بين وزارات الاقتصاد، التجهيز، البيئة وحتى الجماعات المحلية، البلديات.

لا يمكن أن نواصل العمل بهذه الطريقة، بمنطق الجزر المعزولة، كل وزارة تشتغل لوحدها دون أي تنسيق ونحن بطبيعة الحال النواب نتحمل هذا الوزر وتبعات هذه القروض التي نبرمها اليوم وديون يدفعها الشعب غدا، يدفعها أبناؤنا مقابل مشاريع لا تصمد ولا تدوم وهذا هو الحاصل للأسف.

بودي أن أسأل اليوم ما هو تطور برنامج تعبيد الطرقات بكل من مناطق برج البكوش الذي يعرف متساكنوه معاناة كبيرة من المقاول الذي يستهزئ بالجميع، في حي النزهة، حي التعمير، أريانة الجديدة 1 و2 مشروع بتكلفة تناهز 8.3 مليون دينار وإلى اليوم وبعد سنوات المعاناة متواصلة، مع العلم أن برنامج الصرف الصحي لمياه الأمطار الذي ينفذه الديوان الوطني للتطهير بالتعاون مع بلدية أريانة والمصالح الجهوية للتجهيز ووكالة التهذيب والتجديد العمراني من 2020 بكلفة 19 مليون دينار وإلى اليوم تتواصل عمليات حفر الطرقات والمواطن يعاني. اليوم أوجه سؤالا وهو سؤال المواطن التونسي إلى متى هذه المعاناة؟ متساكنو أريانة يسألونكم، إلى متى سنظل ننتظر ونعاني؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رمزي الشتوي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة على إتاحة هذه الفرصة وأود التطرق إلى عدد من الإشكاليات التنموية العالقة بولايات الجنوب وخاصة ولاية توزر والتي تتطلب تدخلا عاجلا من وزارة التجهيز والإسكان.

أولا، عزلة قرية "التعمير" بمركزها الحدودي وقرية شاكمو، تعاني قرية التعمير من عزلة تامة تتكرر بين خمسة وستة أيام كل مرة نتيجة تراكم الرمال وهبوب الرياح التي تغلق الطريق على مسافة تقارب 18 كلم بصفة دورية ورغم مجهودات الإدارة الجهوية فإن إدارة المعدات تلزم سائقي الآليات الثقيلة بعدم تجاوز مسافة 20 كلم سيرا حفاظا على سلامة المعدات مما يعرقل التدخل السريع

والفعال في مثل هذه الظروف، لذا نؤكد على ضرورة توفير رافعة "porte-char" مخصصة لتمكين هذه المعدات من بلوغ المناطق المتضررة بسرعة ونجاعة وقد سبق أن طالبنا بهذه الآلية لكن الوزارة لم تتفاعل مع هذا المطلب الى حد الآن.

ثانيا، اعادة تهيئة مسلك عنق الجمل، يعد هذا المسلك مهما لتنقل السياح إلى الموقع السياحي العالمي عنق الجمل لكنه يشهد تدهورا كبيرا على مستوى البنية التحتية مما يعيق حركة الزوار ويضعف من الجاذبية السياحية للمنطقة، نرجو من الوزارة ادراجه ضمن أولويات مشاريع اعادة التهيئة.

ثالثا، الطريق رقم 16 الجزء الرابط بين حامة الجريد والشبيكة، يشهد هذا الجزء من الطريق على امتداد 40 كلم حفرا متفاوتة العمق والحجم تهدد السلامة المرورية بشكل مباشر، نرجو برمجة إعادة التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية في أقرب الآجال.

رابعا، جسر "القويفلة" نرجو من سيادتكم اعلامنا بمآل أشغال الطبعة القادمة من مدينة المتلوي عبر وادي الثالجة حيث أدى تراكم بقايا الفسفاط والرواسب إلى انسداد منافذ المياه تحت الجسر مما يفاقم مخاطر الفيضانات. نلتمس منكم توضيحا والحلول المبرمجة لمعالجة هذا الاشكال بشكل جذري.

خامسا، تسريع المعاينات الميدانية للبنايات الآيلة للسقوط، في عديد من المناطق توجد بنايات سكنية ومنشات عمومية آيلة للسقوط مما يشكل خطرا على حياة المواطنين، نرجو من الوزارة تسريع نسق المعاينة الميدانية وتوفير الموارد الضرورية للتدخل العاجل حيث ما دعت الحاجة.

سادسا، تهرم الآليات في الادارة الجهوية للتجهيز بتوزر، نسجل بأسف تهرم معظم الآليات التابعة للإدارة الجهوية بتوزر مقابل اتساع رقعة التدخلات المطلوبة سواء في الصيانة أو التهيئة، فمتى سيتم تدعيم الجهة بآليات جديدة ومتطورة لمجابهة حاجيات الولاية والاستجابة لبرامج الوزارة على المستوى المحلي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

نحن اليوم كمجلس نواب شعب نؤخذ بذنب من سبقونا من مجالس نيابية ومن حكومات منحها التاريخ فرصة تاريخية لخدمة شعبها لكنها لم تكن على محمل الجد والثقة التي أعطيت اليها، كما أننا اليوم يسلط علينا ذنوب كل أنواع العجز وقلة اليقظة، نحن كمشرعين لا سلطان على عقولنا إلا ضمائرنا وحب الوطن وحماية الوطن وبناء الوطن ودستور بلادنا الضامن لسيادة الوطن ولسيادة شعبه.

نعلم أن المرحلة صعبة ودقيقة وخطيرة وهذا ما يفسر حجم الضغط المسلط علينا كنواب شعب، فانتبهوا يا أولي الألباب، المطلوب من الجميع وأولها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهي هيئة دستورية أن تنخرط هي أيضا في زرع ثقة الناخب فيمن انتخب بدل البحث عن سحب الوكالة وثقة الناخب في دوره، أي في البناء وزرع ثقافة العمل عند الجميع، على الجميع أن ينخرط في مسؤولية حماية وبناء هذا الوطن، كلنا مسؤولون على تونس من السيد الناخب إلى السيد الذي انتخب، إلى الهيئات الدستورية، إلى السيد رئيس الجمهورية، كلنا مسؤولون على تونس ولا مجال للفشل في أي مرحلة من هذه المراحل.

ولهذا أقول أن هذه المرحلة الآن هي مرحلة تعزيز ثقة الناس، تعزيز ثقة الناخب، تعزيز ثقة النائب، تعزيز ثقتنا في أننا في مرحلة عمل ومطالبون جميعا بالزرع والعمل بدل ثقافة التشكيك لأن هذه الثقافة لن توصلنا إلا إلى الخراب ونحن لن نسمح بهذا الخراب ولن يمر كل من يضمر، صاحب عقلية تدمير كل شيء، لن يمر لأننا في مرحلة دقيقة وأقسمنا على الانتصار وسننتصر وأقسمنا على حب تونس ولن يكون مرورنا النيابي مرورا عاديا، نحن نصنع مجدا فانتبهوا يا أولي الألباب، لا تضاعفوا الضغط علينا فنحن تحت ضغط كبير لأننا بالفعل صادقون في كل ما نحن بصدد العمل عليه وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، أريد الحديث عن موضوع يهم قطاع الخدمات بمعتمدية الحمامات التي تضاعف عدد سكانها اليوم، ولكن مرافق الخدمات الأساسية غير متوفرة ولا تفي بالحاجة.

اليوم في الحمامات لابد من التفكير في قباضة مالية جديدة لأن الموجودة اليوم تشهد ضغطا رهيبا وتطول طوابير الانتظار في الصباح وفي أوقات الذروة. القباضة المالية تدر موارد مالية ضخمة لميزانية الدولة، فاليوم لابد من التفكير في إحداث قباضة مالية ثانية في معتمدية الحمامات لتسهيل الخدمات على المواطن الذي أصبح في حاجة ماسة لها.

وفي نفس إطار المرافق والخدمات للمواطنين، مناطق بئر بورقبة وبراكة الساحل وسيدي الجديدي تحتاج إلى مراكز بريد، كذلك تحتاج بعض المناطق في أحواز الحمامات إلى خدمات البنوك والصيدليات وقد كانت هذه الخدمات مواضيع أسئلة كتابية إلى الوزراء المعنيين، إلى وزيرة المالية فيما يتعلق بالقباضة المالية، إلى وزير تكنولوجيا الاتصال فيما يتعلق بإحداث مركز بريد ثاني في براكة الساحل وننتظر إلى اليوم الاستجابة لهذه المطالب التي سنتابعها والتي تمثل حقا لأهالي الجهة لأن كل الدراسات والأرقام ودراسات الجدوى تؤكد حاجة السكان الماسة لهذه المرافق الخدماتية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عمار العيدودي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا، أتوجه بأحر التعازي إلى عائلة الفقيدة التلميذة زينب القاسمي التي أنهت حياتها منتحرة في إعدادية سيدي سهيل تحت وطأة الفقر وتحت وطأة التنمر.

وفي نفس الوقت أتوجه بشديد اللوم إلى كل الأطراف المسؤولة محليا وجهويا ووطنيا على عدم الالتفات إلى هذه العائلة المنكوبة في ابنتها وفي نفس الوقت أتوجه باللوم إلى السيد وزير التربية الذي زار تالة اليوم ولم يتشرف حتى بزيارة الإعدادية أو بمواساة عائلتها.

نبقى دائما مع السيد وزير التربية في زياراته الفلكلورية، ما معنى أن تبرمج عديد من المؤسسات وأنت تعرف أن الوقت لا يسمح لك بإنجاز تلك الزيارات وكان عليك أن تزور المعاهد أو المؤسسات التي أبلغناك كتابيا وشفويا بأنها في أشد الحاجة إلى زيارتكم. نأخذ مثال على ذلك إعدادية حيدرة، معهد سيدي سهيل، معهد فوسانة فيه شبهة فساد كبيرة، المعهد الذي أصبح كالمهدي المنتظر في خمودة وإعدادية الطاهر بن زارب بالعيون.

بالنسبة إلى السيد وزير الفلاحة، في إطار هذه الإجاحة التي نزلت على الكثير من الولايات وأخص بالذكر ولاية القصرين من برد ومن سيول جارفة لا بد من التدخل العاجل لإيجاد حل للفلاحين الذين أصابتهم هذه الكارثة.

بالنسبة إلى السيد وزير التجهيز، في نطاق هذه الفيضانات أيضا الطرقات مهترئة بكل من حيدرة ومن العيون بين سبيطلة والعيون وفي فوسانة وفي تالة وزادت على التهرئة ما فعلته السيول. فالرجاء أن يكون هناك تدخلا عاجلا لحل هذه المشكلة.

توجه أخير إلى السيد وزير الداخلية فيما يتعلق بتفشي الجريمة في معتمدية فوسانة، طالبناك السيد الوزير سابقا بضرورة إنشاء أو بعث مركز للشرطة وتعللتم على ذلك بأن المصالح الأمنية قادرة على إتمام المهمة، نقول لك يا سيد الوزير لقد تفاقمت الجريمة فإما أن تقدموا على بعث مركز شرطة وإما أن تقدموا على مركز استمرار في مركز الحرس الوطني وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نترحم على الفقيدة التلميذة ابنة تونس العزيزة وتعازينا الخالصة لكل أفراد عائلتها وللوطن جميعا في فقدان تلاميذنا.

أحيل الكلمة إلى الزميل المحترم جلال الخدمي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد اليوم أن أتحدث عن الطريق رقم 900 الرابط بين سيدي علي بن عون وسيدي عيش، هذا الطريق الذي أصبح اليوم يسمى بطريق الموت وكنا قد توجهنا عديد المرات صلب البرلمان واللجان وحتى في عدة مراسلات إلى السيدة وزيرة التجهيز وكان في إجابة لها بتاريخ 13 مارس 2024 أن هذا الطريق في الدراسة وإلى حد الآن ما زال الحال يراوح مكانه والحقيقة أن هذا الطريق الذي سبق وقلت أنه يسمى طريق الموت تسبب في عدة حوادث راح ضحيتها عديد الأرواح البريئة وعديد الجرحى. نطالب الوزارة بالتدخل العاجل بإعادة تهيئة وتعبيد هذا الطريق لإيقاف نزيف الموتى والجرحى.

كما نطالب أيضا وزارة الفلاحة بتعبيد عدة مسالك فلاحية وكنت قد قمت بمراسلتهم مؤخرا في معتمدية سيدي علي بن عون وبئر الحفي لما لهذه المسالك الفلاحية من دور في ربط المدارس وأيضا في تسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص وأيضا في دورها التنموي في علاقة بالجانب الفلاحي.

يبقى مطلبنا وهو حقنا الدستوري والكوني وفي كل فرصة لا بد أن نتحدث عنه وهو الحق في شرب الماء وتحدثنا عن المناطق: واد العرعار، أولاد تليل، أولاد منصر، الونايسية، أولاد سليمان، الحفاصة، بير عمامة الجديدة والقديمة، أولاد تليل، الحرشان، الرابطة، أولاد ناجي، ورغة، القراوة، أولاد زيدان، دمدوم، النصايبية، أولاد العشي من ولاد النصر ورغم المجهودات الحقيقة من السادة المعتمدين والسيد والي الجهة إلا أن هذه المناطق مازالت إلى حد الآن حلمها في شرب الماء الذي توارثته من جيل إلى جيل لم يتحقق بعد.

نداء إلى السيد وزير الفلاحة بتعزيز مجهودات المسؤولين الجهويين لإيصال الماء الصالح للشراب لهذه المناطق المنكوبة والتي ظلت لعهود وقرون تطالب بهذا المطلب الكوني والدستوري.

أخيرا أريد أن أتوجه إلى السيد وزير الداخلية، اليوم المسلخ البلدي ببئر الحفي والمسلخ البلدي بسيدي علي بن عون هما خراب في خراب واليوم عندما نتحدث عن ذبح الأنثى وتراجع قطيع الماشية في بلادنا فهذا يرجع إلى انعدام المراقبة نتيجة عدم تهيئة هذه المسالخ التي تكون تحت المراقبة البيطرية. شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

البارحة على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل تنقلت إلى الطريق المرقمة 543 الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والتي تربط سكرة برواد، هذا الطريق أغلق لمدة أسبوعين وأخذنا فيه تراخيص من الداخلية ومن التجهيز لإصلاح هذا العطب، المقاول قام بعمله وجمع أغراضه وفتح الطريق ثم غادر، لم يقم لا بتعبيد الطريق ولا بترك إشارات مرورية تبين مواصلة الأشغال مما تسبب البارحة في عدة حوادث ولم نفهم هذا في مصلحة من وفي رعاية من؟

نفس هذا الطريق سألت عنه السيد وزير أملاك الدولة والسيد وزير التجهيز لما لم يستكمل الانتزاع من المصلحة العامة لإتمام انجاز هذا الطريق، طريق لم تنته أشغاله منذ الثورة.

هذه من المشاريع الكبرى المعطلة ولم أراها يوما معروضة على مستوى ولاية أريانة، في ولاية أريانة وفي معتمدية سكرة لم تعرض هذه الطريق يوما كمشروع معطل في الولاية أو على مستوى المعتمدية.

اليوم نرى السيد الوالي يتنقل إلى معتمديات أخرى دون ذكر الأسماء بارك الله فيه وبقي في البلدية واطلع على احتياجاتها وما ينقصها.

في يوم فقط تنقل إلى بلدية سكرة وبلدية رواد بارك الله فيه لكن في بيان الولاية تحدث عن البيئة وعن الأشغال ولم يتحدث عن تراخيص الربط بالشبكات العمومية، في سكرة الأهالي لا يتوفر لديهم لا ماء ولا كهرباء ويتعللون بالإجراءات لمنح التراخيص، المواطنون ملوا وكلوا من كل هذا، هناك من مر عليه عشرون سنة بدون كهرباء ولا ماء وهناك من مرر الكهرباء من عند الجار ثم نتحدث عن الجمالية وإنفاق 500 ألف دينار على "rond-point" جديد.

مسألة أخيرة يمكن للسيد الوالي أن يسأل أهل الاختصاص، عند اصدار البلاغ لا نقول تحسين الوضع البيئي على سبخة سكرة، هي ليست سبخة سكرة، بل سبخة ولاية أريانة جغرافيا، لأنها تحدها سكرة وتحدها رواد وتحدها قمرت القديمة من جهة تونس، يعني سكرة أصبح لديها سبخة، بارك الله فيكم على معرفتكم الطيبة بالمنطقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، الدولة قائمة الذات وهذه الوزارة هي وزارة سيادية، وزارة تعنى بالمواطن، وزارة تعنى بالمشاغل الأساسية، تعنى بالفئات الهشة، المواطن اليوم يرغب في قرب الخدمات.

في جهة السواسي قدمنا لوزارة الشؤون الاجتماعية مقرا كاملا، هذا المقر يمكن أن يحتوي كبناء عمودي بناية أولى التي يمكن أن تحوي ثلاث فروع وهي "CNAM, CNSS, CNRPS" وهو مقر منحناه لوزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء دار الضمان الاجتماعي، دار الضمان الاجتماعي التي هي عبارة على تسلم الأوراق من المواطن وارسالها للجهات المركزية ثم نبقى ننتظر يعني نوفر لكم بناية وفي الأخير تكون الخدمات على شكل مكتب استقبال.

هذا الموضوع طرحناه في الماضي وتم إصدار قرار لكي يتم إحداث فرع "CNAM, CNSS, CNRPS" في السواسي مع الوزير محمد الطرابلسي والقرار موجود. يعاد نفس القرار هذا مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي واتخذ الإجراءات وقمتم بالدراسات وقلتم لا سننجر فرعا فقط هناك وسنقوم بكراء مقر لفرعي،"CNSS, CNRPS".

أخذتم البناءات وتم تمريرها لأملاك الدولة وأملاك الدولة قدمت لكم التقديرات منذ سنتين وإلى حد هذه الساعة لا حياتها لمن تنادي.

اتصلت بك شخصيا السيد الوزير وأعلمتك بحيثيات الموضوع وقلت لي لا داعي لدفع معاليم الكراء في حين أنكم تدفعون مئات الملايين على مقرات مغلقة واهدار مال عام، قلت لك لا بأس أن تفتح مؤقتا الصناديق الثلاثة لكي نقرب الخدمات من المواطن فالمواطن يلتجئ للتنقل إلى المهدية ودفع عشرون دينار في المواصلات للتمتع بدفتر علاج أبيض، هذا غير معقول فهناك استمرارية دولة وأنتم لا تريدون خدمة المواطن.

يعني هل هذه وعود زائفة؟ يعني رجال دولة لا تتحملون مسؤولياتكم تجاه أبناء شعبكم؟ تتخذون قرارات ثم تتراجعون فيها؟

بالنسبة لي وعد الوزير وكلمة الوزير كاف، عندما يقول السيد الوزير أن هذا الموضوع مفروغ منه، انتظرتك سنة السيد الوزير منذ تعيينك ولم تنجز شيئا، أنا لست من هواة الأسئلة الكتابية لأنكم لا تجيبون على أسئلتنا ولا من هواة الأسئلة الشفاهية لأنكم لا تحترمون الوقت، أنا أتحدث معك من مكاني وحسابنا مستمر السيد الوزير، في هذا المجال.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد شعباني له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

الموضوع الأول الذي سأتحدث فيه عن فئة معينة، منظومة الحضائر 45-55، هذه الفئة صادقنا عليها في مشروع قانون المالية الفارط والملف موجود في رئاسة الحكومة، العمر يتقدم بهم والراتب ضئيل والعمال يرغبون في تسوية وضعياتهم، ولكن لا يوجد إلى حد الآن إلا التسويف وهنا سأكون واضحا والرسالة التي بلغتني من المعنيين بهذا القانون يتهمون شخصا في رئاسة الحكومة بالعمل على تعطيل هذا الملف.

ولهذا أقول وأتوجه إلى رئاسة الحكومة أن تسرع في حلحلة هذا الملف لأن هناك أشخاصا في الحضائر مفروزين أمنيا من عهد بن علي تجاوزت السن القانوني، أذكر مثلا علي الجد وزملاؤه، أناس اليوم في آخر العمر تعمل برواتب حضائر ولهذا أنبه رئاسة الحكومة والمشرف على الملف أن يتعامل بجدية ويسرع في هذا الملف.

النقطة الثانية فيما يخص وزارة الشؤون الاجتماعية وذكر الزميل عمار اليوم الفتاة التي توفيت في سيدي سهيل بسبب التنمر لأنها فقيرة.

يا وزارة الشؤون الاجتماعية، يا حكومة عندما تمنحون منحة المعوزين للعائلة مثلا للأم في حين أن هناك عائلة فيها شخصين معوقين وفي دائرتي مثلا هناك عائلة فيها ثلاثة معوقين ويحرمون بتعلة أن القانون لا يسمح. كيف سيتلقى المعوقين العلاج وكيف سيعيشون؟ يعني نسند 260 دينار للأم مثلا والبقية يموتون؟

لا بد هنا لخلايا الإرشاد الاجتماعي ووزارة الشؤون الاجتماعية أن تتعامل مع الإنسان كإنسان، لا أن نسند 200 دينار أو 240 دينار كمنحة والبقية تموت.

النقطة الثالثة بعجالة إلى وزير التشغيل وإلى صندوق التضامن الاجتماعي، البرامج الخصوصي المخصص للمعتمديات ذات الأولوية، إذا فشل هذا البرامج الذي نعول عليه كثيرا لكي ينتشل الكثير من الشباب من البطالة، إذا فشل نظرا إلى التعطيلات والصعوبات التي تحدث بدون معالجة نحملكم المسؤولية كاملة.

اليوم لا بد من توفير مراكز تكوين ولا بد من تسهيل الإجراءات في الملفات، اليوم لا بد من التنقل للمعنيين بالأمر ونأخذ بأيديهم إذا فشل المشروع فهي جريمتكم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يسري البواب له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الرئيس كلامي اليوم موجه إلى السيد وزير الرياضة، أنا أتفهم مشاكل جميع الجهات الأخرى ولدينا نفس المشاكل في المنستير لكن اليوم المشكل الذي سأتحدث عنه مشكل من نوع آخر.

اليوم فريق الاتحاد الرياضي المنستيري شارك في السنغال في داكار في دورة مؤهلة للتصفيات ليلعب الدور النهائي للبال في جنوب إفريقيا، عندما ذهب فريق الاتحاد الرياضي المنستيري إلى داكار ذهب ليلعب لفائدة العلم التونسي، الجمهور الموجود في داكار هو جمهور تونس، هي جاليتنا الموجودة هناك وتم رفع العلم التونسي، لم يرفع العلم الخاص بفريق الاتحاد الرياضي المنستيري.

الاتحاد الرياضي المنستيري لعب مع كبار إفريقيا وترشح في المرتبة الأولى وذهب للعب الدور النهائي في داكار في جنوب إفريقيا في الشهر المقبل من 7 إلى 14 جوان، لكن عندما غادر أبنائنا تونس لا وزارة الرياضة ولا أحد أعلم سفارتنا في داكار وكأنه فريق غير تابع تونس، هؤلاء تونسيون أبناء تونس لم تعلم عليهم السفارة ولا تم توديعهم في المطار وعندما ترشحوا ووصلوا البارحة مطار تونس قرطاج لم يستقبلهم لا الوزير ولا من تم وضعه على رأس المكتب التسييري لما أصبح يسمى بالجامعة التونسية لكرة السلة.

ذهبنا لكي نلعب باسم تونس، الاتحاد الرياضي المنستيري ذهب كفريق تونسي، نشكر أبنائنا أعضاء السفارة التونسية بداكار على مجهودهم رغم عدم علمهم وقاموا بدورهم عندما علموا أن هناك تونسيين موجودون وفريقا تونسيا موجود في داكار.

وزارة الرياضة بينت أنها وزارة فرق وليست وزارة الشعب التونسي، ليست وزارة كل الفرق التونسية، هذا غير معقول ولا يمكننا السكوت عنه اليوم، لا يمكننا أن نسكت على أمور مماثلة من وزارة من المفروض أن تتعامل بسواسية مع كل الفرق...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم طارق الربعي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا السيدة الرئيسة،

كلامي موجه إلى وزارة الشباب والرياضة،

ماذا يحدث في وزارة الشباب والرياضة؟

أين المنح المالية للجمعيات الرياضية لسنتي 2023 و2024؟ الجمعيات الرياضية تتخبط لا تملك موارد تنفق منها.

التخبط في التسيير، وزارة كاملة بدون مدير عام للرياضة، كل شهرين أو ثلاثة أشهر يعين مدير عام للرياضة والوزارة لا نعلم ما يحدث فيها، مدير عام من النخبة ومدير كذا ولا نعلم ما يحدث في وزارة الرياضة.

وضعية الجامعات الرياضية للهيئات التسييرية، الهيئات التسييرية هناك من انتهت مدتهم النيابية والهيئات وقع تجديدها وحتى قانون الهياكل الرياضية لم ير النور بعد.

كذلك مشروع قانون العنف في الملاعب تسمع جعجعة ولا ترى طحينا.

وضعية المديرين الفنيين، في وضعية غير قانونية والوزارة تتخبط وكل مرة تصدر منشورا، إلى حد الآن وضعيتهم غير قانونية وهذا غير معقول.

نأتي الآن إلى الأهم والمهم وهو القرار الارتجالي والعشوائي الذي اتخذه السيد وزير الشباب والرياضة بسحب جميع أساتذة الرياضة في الجامعات والكليات، قبل شهر من نهاية الموسم الجامعي، أبلغ أساتذة الرياضة التابعين لوزارة الشباب والرياضة بأنهم في وضعية غير قانونية منذ عشرين سنة، الموسم لم ينته بعد ولديهم مقابلات ومسابقات في الجامعات وجميعنا عشنا في إطار الجامعة، تخبط وعشوائية وطلبوا منهم العودة إلى مراكز العمل، بقي شهر فقط ألا يستطيعون الانتظار شهرا ثم نتخذ القرارات الصالحة للموسم الجامعي القادم.

لا أفهم كيف يتم تسيير هذه المؤسسة العريقة وزارة الشباب والرياضة؟

كذلك أين وعودك لحي التضامن؟ أين وعودك لحي التضامن؟ أين وعودك لحي التضامن؟ السيد الوزير وعدت بإنجاز مدارج بالملعب البلدي بحي التضامن لكن إلى حد الآن لم تف بوعدك.

السيد الوزير، رجاء إلتفاتة إلى حي التضامن وإلتفاتة لوزارة الشباب والرياضة. شكرا السيدة الرئيسة مرة أخرى.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الأخيرة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

فخامة السيد رئيس الجمهورية،

دخلتم التاريخ بقراراتكم الإنسانية، القطع مع التشغيل الهش، عمال المناولة، تسوية وضعية المربين النواب، لكن اليوم سيدي الرئيس نرى فئة من الشعب التونسي من ضحايا التشغيل الهش يهرسلون ويتم عزلهم بعد عشر سنوات و12 سنة عمل في وزارات سيادية، اليوم عمال الحضائر مفصولين.

سيدي رئيس الجمهورية،

السيدة رئيسة الحكومة، لديك سيدتي رئيسة الحكومة في وزارتك من يعمل على تعطيل هذا الملف، اليوم حوالي 1000 عامل حضيرة يعزل ويفصل بعد عشر سنوات عمل، 11 سنة، 14 سنة، يعني 14 سنة عمل في معتمدية تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة أملاك الدولة أو وزارة العدل ثم بعد 12 سنة تتعلل بسوء السيرة يعني يحاسب على ما قبل دخول العمل.

ثم المنظومة السجنية هي منظومة تربوية تأديبية تجهز المواطن للدخول في الحياة الاجتماعية، هؤلاء أسسوا عائلاتهم وتزوجوا وأنجبوا أطفالا ومنهم من يدرس في الجامعة ثم تم تعيينه للعمل في الحضيرة واليوم تتخلى عنه الحكومة والدولة التونسية وتقول له انتهى فيجد نفسه قد بلغ خمسين سنة أو أربعين سنة وقد أضاع 12 سنة أو عشر سنوات ولا نفهم لما. علما وأن بعض الوزارات انتدبت منهم وتخلوا على البعض.

سيدي رئيس الجمهورية، لا بد من حل إنساني من جنابكم.

السيد رئيس الجمهورية،

السيد رئيس الحكومة،

في إدارتكم في رئاسة الحكومة يوجد من يسعى إلى التخفيض في عدد هؤلاء، ما معنى أن يتم ترحيل أم أيتام أو مريضة من القصرين أو من سيدي بوزيد أو من قفصة تذهب للعمل 400 و500 كم في الأرياف بتعلة تسوية وضعيات كأنها طريقة لدفعهم للاستقالة.

السيد رئيس الجمهورية،

السيدة رئيسة الحكومة، في وزارتكم في رئاسة الحكومة عليكم أن تفتحوا هذا الملف لأن وراءه عديد نقاط الاستفهام والغرابة.

رفع الجلسة

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نأذن برفع الجلسة تصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وعشرون دقيقة مساء)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهما بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2025:

فيصل الصغير بتاريخ 6 جانفي 2025، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 21 جانفي 2025، حسن جربوعي بتاريخ 4 مارس 2025، أحمد بنور بتاريخ 29 جانفي 2025، ضحى السالمي بتاريخ 13 مارس 2025، ريم الصغير بتاريخ 11 فيفري 2025، وليد حاجي بتاريخ 23 جانفي 2025، محمد علي فنيرة بتاريخ 3 فيفري 2025، نورة الشبراك بتاريخ 14 جانفي 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب التي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2025:

محمد أمين الورغي بتاريخ 13 جانفي 2025، عبد القادر عمار بتاريخ 18 فيفري 2025، شكري بن البحري بتاريخ 27 ديسمبر 2024، نورة الشبراك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 6 فيفري 2025.

وتقدم كل السيد النائب مختار عبد المولى (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 7 أفريل 2025 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 25 مارس 2025 والسيدة النائبة هالة جاب الله بتاريخ 25 مارس 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025

كما تقدم السيدان النائبان غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 27 فيفري 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقيا الإجابة عنه في شهر أفريل 2025.

وتقدم السيد النائب يوسف التومي بتاريخ 7 أفريل 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقى الإجابة عنه في شهر ماي 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة مريم الشريف بتاريخ 21 فيفري 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقت الإجابة عنه في شهري مارس وأفريل 2025.

وأخيرا تقدم السيد النائب محمد علي فنيرة بتاريخ 3 مارس 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنه في شهر ماي 2025 .

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

<u>الموضوع</u>: حول احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قلعة الاندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الأندلس وتلبية لمطالب مواطنينا وخاصة من حيث تقريب الخدمات للمواطنين وبناءا على إعلامكم الصادر بتاريخ 14 جوان 2024 والذي ينص على رغبة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بكراء عقار لإيواء فرع قلعة الأندلس.

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- أين وصل موضوع احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قلعة الاندلس؟
- متى ينطلق نشاط هذا الفرع؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

<u>الموضوع</u>: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل الصغير.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيد النائب فيصل الصغير حول إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قلعة الأندلس، يشرفنا إفادتكم بأن مصالح إقليم الشركة بأريانة قد قامت بنشر طلب العروض ببلديّة المكان، وبعد فرز الملفات المُقدّمة والتثبت من تطابق العروض المقترحة ومراسلة المعنيين بالأمر لاستكمال الوثائق الناقصة، تمت دراسة الملفات ومعاينة العقارات.

وقد حضي عرضين بالموافقة المبدئيّة وتم بتاريخ 21 مارس 2025 إحالتهما على المصالح الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بأريانة للقيام بما يتعيّن في الغرض. وحال تلقي ردّها سوف يتم إحالة العرضين إلى لجنة العقارات للبت فيهما. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

<u>الموضوع</u> : حول تمكين المناطق المذكورة بخط ثلاثي الأطوار لتجهيز الآبار بالضغط العالي.

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير نعلمكم أن متساكني الهشيم، الثليثات الطرش، قرعة الترعة الإبيبات قرعة العنز أولاد عياد وخنقة الجازية من معتمدية حامي الفريد يطالبون سيادتكم من تمكينهم من مد الخط ثلاثي الأطوار لتجهيز الآبار بالضغط العالي كمطلب ضروري وملح علما وأن شبكة الضغط العالي وصلت إلى البئر العميقة الهشيم فقط(المنطقة السقوية) ونعلم سيادتكم أن هذه المناطق أصبحت

فلاحية بامتياز وإن دعمها بكهربة الآبار بالضغط العالى أصبح من أوكد المطالب كما نحيطكم علما أن المواطنين مستعدون لمعاضدة جهود الدولة والمساهمة ماديا مقابل توفير هذه الخدمات الحيوية.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عبد العزيز الشعباني.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب عبد العزيز الشعباني حول تمكين متساكني منطقة حاسي الفريد من ولاية القصرين من خطّ كهربائي ثلاثي الأطوار لتجهيز الآبار بالضغط العالى، يشرفنا إعلامكم أنّ فلاحي هاته المنطقة يتمتعون حالما بالكهرباء ثلاثي الأطوار وسيتم قريبا الشروع في دراسة إمكانية مدّ هذا الخطّ من منطقة حاسي الفريد إلى منطقة الكامور. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في عمادة سيدي لتيم من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

المصاحيب: قائمة إسمية في إمضاءات المواطنين.

تحية طيبة،

وصلتنا عديد التشكيات من جل مواطني عمادة سيدي لتيم من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس وذلك للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في كامل المنطقة بصفة مفاجئة دون سابق إنذار والسبب الأساسي عند الاتصال بالمواطنين هو ارتفاع الطلب على المحول الكهربائي الموجود بالمنطقة والذي لم يعد يتحمل الضغط المتزايد عليه خاصة عند ارتفاع درجات الحرارة. لذلك نتوجه إليكم بالسؤال التالى:

- متى ستنتهي معاناة سكان هذه المنطقة جراء الانقطاع المتكرر والمتواصل للتيار الكهربائي؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب حسن جربوعي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب حسن جربوعي حول الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في عمادة سيدي لتيم من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، يشرفنا إعلامكم بأن المصالح الفنية المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد قامت بالتدخل في هذا الشأن من خلال دعم شبكة الكهرباء بالمنطقة المذكورة وذلك بتقوية المحول الكهربائي" ليتيم 1" والمحول الكهربائي "ليتيم 2 " من 50 إلى 100 كفأ (KVA) وتقوية المحول الكهربائي "أورنج" من 50 إلى 75 كفا (KVA).

هذا، وتبقى مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالجهة على استعداد للتدخل الفوري عند الطلب. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة الصناعة بخصوص الحريق الخطير الذي شب بمركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي نتيجة للربط العشوائي وغير القانوني بالشبكة الكهربائية ودون احترام لكراس الشروط لميزانين مركب دائرة المكاتب الصادر في شأنه قرار هدم.

تحية طيبة وبعد،

شب حريق خطير فجر يوم السبت 25 جانفي 2025 بمركب دائرة المكاتب المنكوب بالمركز العمراني الشمالي كاد يؤدي إلى ازهاق أرواح لو حدث ذلك في النهار، ناجم حسب العارفين بالتجاوزات الخطيرة التي ارتكبها الباعث العقاري وبعض الأجهزة الرقابية التي ينخرها الفساد خاصة عندما حول الميزانين إلى طابق ثامن صدر في شانه قرار هدم لم ينفذ الا جزئيا نتيجة لاستشراء الفساد والافلات من المحاسبة والعقاب رغم توجيه عشرات العرائض إلى كل الجهات المعنية وبالأخص بلدية تونس وولاية تونس والدائرة البلدية بحي الخضراء من قبل المتضررين. وحسب المعلومات الأولية فان الشرارة الأولى انطلقت من الميزانين الذي تم تحويله إلى طابق ثامن بطريقة غير قانونية باعتبار انه مساحة مشتركة. ونتيجة للاحداثات العشوائية المخالفة للتشريع الجاري به العمل وبالأخص المتعلق بالسلامة تم الاضرار أيضا بشبكة الصرف الصحي. ويعتقد البعض ان الشرارة الأولى ناجمة عن الضغط الذي سببه الربط الإضافي والعشوائي بالشبكة الكهربائية دون احترام لكراس الشروط للمكاتب والمستودعات وقاعة الرياضة المحدثة بالميزانين ونفس الشيء بالنسبة لشبكة المياه حيث لم يتم احترام كراس الشروط دون أن يتخذ ضد الباعث العقاري أي اجراء.

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة الأفعال المشار إليها والتي تدخل تحت طائلة الفصل 96 من المجلة الجزائية والفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين، هل تعتزمون فتح تحقيق في عملية الربط العشوائي بالشبكة الكهربائية للميزانين المحول إلى طابق ثامن صادر في شانه قرار هدم.

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب أحمد بنور.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيد النائب أحمد بنور حول الحريق الذي شب بمركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي، يشرفنا إفادتكم أن إقليم تونس المدينة قام بتزويد عمارة دائرة المكاتب بعدادات كهربائية بمقتضى رخص بناء مسلمة من السلط المحلية بالمكان وذلك حسب التراتيب الجاري بها العمل.

وبخصوص حيثيات الحريق، فقد تحول الفريق التقني للتدخل السريع على عين المكان لقطع الكهرباء بتاريخ 25 جانفي 2025 على الساعة الرابعة صباحا وذلك إثر تلقي مكتب الاستقبال الهاتفي بإقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتونس المدينة مكالمة هاتفية مفادها أن حريقا نشب بالبناية المذكورة.

وفي نفس اليوم تمت معاينة أسباب الحادثة صحبة عدل منفّذ وخبير في الكهرباء، حيث تبين من خلالها أن الحريق انطلق من خزانة موجودة بطابق الميزانين كانت تحتوي على قواطع كهربائية خاصة، حيث وقع التماس بين أسلاكها الداخلية ليندلع الحريق وليشمل بقية الطوابق مما تسبب في احتراق الشبكة الكهربائية التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز وبعض العدادات.

كما نعلمكم أن شركة "الثبات العقارية" المالكة للعقار تقدمت إلى مصالح الإقليم بمكتوب تتعهد من خلاله بجبر الضرر حيث تكفلت بخلاص مصاريف إعادة تهيئة الشبكة الكهربائية والتي قدرت بـ 623 34 دينارا. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التإلى:

الموضوع: تزويد أحياء منك السدرية من معتمدية حمام الأنف بالغاز الطبيعي.

تحية طيبة وبعد،

وفي إطار تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين، يعاني عدد من أحياء برج السدرية من معتمدية حمام الأنف من عدم ربطهم بشبكة الغاز الطبيعي، مما يزيد من معاناة السكان أمام ارتفاع كلفة الطاقة البديلة وصعوبة التزود بوسائل التدفئة والطهي.

السؤال: ما هي الأسباب التي حالت دون استكمال مشروع تزويد أحياء برج السدرية بالغاز الطبيعي، وما هو الجدول الزمني لتنفيذه؟ وهل هناك خطة واضحة لتعميم التغطية على جميع الأحياء غير المربوطة بهذه الخدمة الأساسية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة ضحى السالمي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيدة النائبة ضحى السالمي حول تزويد أحياء برج السدرية من معتمدية حمام الأنف بالغاز الطبيعي، يشرّفنا إعلامكم أن مشروع مد شبكة الغاز يقع التنسيق بشأنه بين السلط المحلية بالجهة وبين الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أو عن طريق مطلب جماعي لمتساكني المنطقة يقع إيداعه بمقر إقليم الشركة ويتم على إثره إنجاز الدراسات المطلوبة وتحديد كلفة الإنجاز.

هذا، ونفيدكم أنّ مصالح إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالزهراء لم تتلقى أي مطلب في الغرض. وتفاعلا مع تساؤلكم في هذا الموضوع، تمّت مراسلة السيّد معتمد برج السدرية بتاريخ 22 أفريل 2025 لجرد المساكن غير المزوّدة بالغاز الطبيعي وذلك للقيام بالدراسات الفنية اللازمة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغيّر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول أسباب فصل 68 عامل من شركة المناولة Tpic

تحية طيبة وبعد،

حيث قامت شركة المناولة Tpic بفصل 68 عامل، وحيث أنّ هذه الشركة تعمل تحت الشركة SITEP، ماهي أسباب فصل هؤلاء العمال؟ وما مالهم وضعية هؤلاء العمال؟ وماهي الإجراءات الممكن اتخاذها بشأنهم؟

مع فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب ريم الصغير

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيدة النائب ريم الصغير حول أسباب فصل 68 عامل من شركة المناولة، Tpic، أتشرف بإعلامكم أن الشركة التي تقوم بتأمين عقد الإقامة والإعاشة بالبرمة والمتعاقدة مع الشركة التونسية الإيطإلية للنفط لم تقم بطرد أي عامل من عمالها وتتابع شركة Sitep التزامها بتنفيذ بنود العقد مع الحرص على ضمان ديمومة العمل لأعوانها. هذا وقد تمت دعوة الشركتين المتعاقدتين إلى مزيد التنسيق وتوفير السبل الكفيلة لتأمين الامكانيات من أجل ضمان ديمومة العمل بحقل البرمة وضمان تنفيذ البرنامج التطويري للحفر والترفيع في الإنتاج. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: إحداث إدارة محلية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمعتمدية العلا ولاية القيروان.

أذكر سيادتكم بأن وزارتكم رفضت إحداث إدارة محلية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمعتمدية العلا ولاية القيروان دون أسباب واضحة ونظرا لأهمية الموضوع وحاجة المواطنين لهذه الإدارة فقد آن الأوان لتوفيرها في إطار تقريب الخدمات الادارية من المواطنين.

- متى يتم إحداث الإدارة المحلية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمعتمدية العلا؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب وليد حاجي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب وليد حاجي حول إحداث وكالة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية العلا من ولاية القيروان، يشرّفنا إعلامكم أنّ عدد الحرفاء بالمنطقة يناهز حاليا 9200 وبالتالي لم يبلغ بعد العدد الأدنى المطلوب لإحداث وكالة جديدة والمُحدّد بـ 10000 حريف وذلك طبقا للمعايير والإجراءات المعتمدة من طرف الشركة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول الطاقة الشمسية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

الرجاء مدي بإحصائيات ما تم تركيبه من طاقة شمسية في الثلاث السنوات الأخيرة في الجهدين المنخفض والمتوسط بالمقواط.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد علي فنيرة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمد علي فنيرة حول إحصائيات ما تم تركيبه من طاقة شمسية خلال الثلاث سنوات الأخيرة في الجهدين المنخفض والمتوسط، يشرفنا إعلامكم بأن المصالح الفنية للشركة التونسية للكهرباء والغاز أفادت بالإحصائيات التالية في علاقة بما تم تشغيله واستغلاله.

1. **إحصائيات الطاقة الشمسية بالنسبة للجهد المتوسط**:

* سنة 2022: 16,8ميغاواط

* سنة 2023: 21,5 ميغاواط

*سنة 2024: 17 ميغاواط

2. **إحصائيات الطاقة الشمسية بالنسبة للجهد المنخفض**:

* سنة 2022: 33ميغاواط

* سنة 2023: 59,1ميغاواط

* سنة 2024: 79,8ميغاواط

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: حول تزويد حي سكني بالغاز الطبيعي.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التإلى:

تحية وبعد،

حيث تقدم عدد من المواطنين قاطنين بمنطقة المزرعة ببلدية تازركة معتمدية قربة بمطلب جماعي بتاريخ 30 جويلية 2024 لربط مساكنهم بالشبكة العمومية للغاز الطبيعي مرفقا بأرقام عدادات ربط مساكنهم بالتيار الكهربائي جهد منخفض.

علما وأن المعني كائن بمنطقة المزرعة المتاخم للطريق الجهوية المرقمة MC27 وللحي الشعبي "سنيت" والمنطقة الصناعية بالمزرعة وهي جميعها مناطق مزودة بالغاز الطبيعي.

أملنا وطيد لإيلاء الموضوع ما يستحقه من عناية وان يحظى الطلب بموافقتكم كما نأمل ان تتفضلوا بإعطاء الأذن لمصالكم المختصة قصد إتمام إجراءات ربط الحي المذكور بالشبكة العمومية للغاز الطبيعي.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة نورة شبراك.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة شبراك حول ربط بعض متساكني منطقة المزرعة ببلدية تازركة معتمدية قربة بشبكة الغاز الطبيعي، يشرفنا إفادتكم أنّ القيام بالدراسة وتحديد كلفة أشغال ربط منازل المعنيين بالأمر بالشبكة يستوجب تهيئة الطريق المؤدية للحي موضوع المساءلة، وذلك لتتمكن مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز من تحديد مسار أنبوب الغاز طبقا لمثال التهيئة العمرانية والمواصفات الفنية اللازمة مع احترام مسافات السلامة الجاري بها العمل. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: منع توريد الاكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة

تبعا لما اقره المجلس الوزاري حول أوضع البيئي في تونس بتاريخ 6 جانفي 2025 وضرورة الحد من إنتاج وترويج البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد من خلال التسريع باستكمال إجراءات مراجعة الأمر المتعلق بمنع إنتاج وتوزيع وتوريد الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد.

نلفت نظركم سيدي الوزير انه هنالك شركات موردة بعضها صناعية وبعضها تجارية بمساهمات اجنبية مشبوهة منتصبة في تونس تقوم بتوريد كميات كبيرة من الاكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين دون دفع أي معاليم ديوانية أو معاليم بيئية في مخالفة تامة الأحكام الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2003 المتعلق بأحداث معلوم للمحافظة على البيئة.

مع العلم ان المصنعين الوطنين المنتجين لهاذه الأكياس يخضعون لضريبة بيئية بنسبة 7 بالمئة باعتبارها مادة ملوثة للبيئة

في حين ان الشركات الموردة لهذه الاكياس لا تدفع أي أداء و هو ما يطرح عديد التساؤلات خصوصا وان المنتوج النهائي و النصف النهائي المصنوع محليا في تونس يخضع للضريبة البيئية و المواد الأولية التي يصنع من خلالها هذه الأكياس تخضع للضريبة البيئية بينما لا يخضع توريد الأكياس المنسوجة النهائية و النصف نهائية إلى أي ضريبة بيئية مع العلم ان هذه الأكياس مصنوعة من مشتقات البترول الخام و مواد بلاستيكية ملوثة للبيئة فضلا عن ان هذا التوريد العشوائي مضر للبيئة و مضر للصناعة التونسية التي أصبحت تعاني من المنافسة غير العادلة و بما ان المجلس الوزاري المنعقد حول أوضع البيئي في تونس بتاريخ 6 جانفي 2025 و ضرورة الحدّ من إنتاج وترويج البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد من خلال التسريع باستكمال إجراءات مراجعة الأمر المتعلق بمنع إنتاج وتوزيع وتوريد الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد وتماشيا مع توجهات السيد رئيس الجمهورية وحفاظا على البيئة في تونس

- متى سيتم توظيف ضريبة بيئية بنسبة 7% عند توريد اللفائف المنسوجة، الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم والأكياس المنسوجة كبيرة الحجم المصنعة من مادة البوليبروبيلين مهما كان مصدرها

- لماذا لا يتم منع توريد اللفائف المنسوجة، الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم والأكياس المنسوجة كبيرة الحجم المصنعة من مادة البوليبروبيلين مهما كان مصدرها خصوصا وأن هذه الأكياس تستعمل الحفض المواد الغذائية على غرار القمح والشعير ومشتقاتها ويجب ان تخضع لفحوصات معينة ودقيقة من مصالح وزارة الصحة عند التوريد؟

الرموز الديوانية (code NG) للمنتوجات المذكورة :

1. اللفائف المنسوجة (Toile tissée en polypropylène)

54071000001

54072011005

54072019009

54072090004

2. اللفائف المصفحة (Toile laminée en polypropylène)

54071000001

54072011005

54072019009

54072090004

3. الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم (Sac tissé en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

4. الأكياس المنسوجة المصفحة صغيرة الحجم (Sac laminé en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

5. الأكياس المنسوجة كبيرة الحجم (Big Bag en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

6. الأكياس المنسوجة المصفحة كبيرة الحجم (Big Bag laminé en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع : منع توريد الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة.

المرجع : مراسلتكم بتاريخ 13 جانفي 2025.

المصاحيب : نسخة من محضر جلسة بتاريخ 16 أفريل2025.

وبعد، تبعا لتوصلنا بمراسلتكم المشار إليها أعلاه بخصوص منع توريد الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة، أتشرف بإعلامكم أن هذا الملف محل متابعة وتنسيق مع مصالح وزارة المالية وتم في الغرض عقد جلسات عمل بتاريخ 24 ديسمبر 2024 و13 مارس 2025 و16 أفريل 2025 بمصالح وزارة المالية بحضور ممثلين عن الإدارة العامة للديوانة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة التجارة وتنمية الصادرات.

وقد تبين أن عملية صنع الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين خاضعة لمعلوم المحافظة على البيئة على مستوى المدخلات في حين أن توريدها تامة الصنع لا تخضع للمعلوم المذكور وذلك لعدم التنصيص عليها ضمن قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم وبهدف

دعم القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محليا وتخصيص نفس النظام الجبائي للمنتجات المصنعة محليا ومثيلاتها الموردة يتجه:

* إدراج المنتجات الموردة تامة الصنع ضمن قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم للمحافظة على البيئة.

* إعفاء من المعلوم المنتجات المصنعة محليا والتي تحملت مدخلاتها المعلوم المذكور.

ويتم تفعيل الإجراءات المذكورة بعد قيام المؤسسات الناشطة في هذا المجال بطلب تقرير فني من طرف مخابر معتمدة على غرار المراكز الفنية التابعة للوزارة المكلفة بالصناعة يتعلق خاصة بتحديد نسبة المدخلات التي خضعت للمعلوم للمحافظة على البيئة مع التنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالصحة (الهيئة الوطنية لسلامة المنتجات الغذائية) للتأكد من حصول هذه الأكياس على الشهادة الصحية اللازمة إذا كانت معدة لحفظ المواد الغذائية.

ولا يمكن تجسيم المقترح المذكور إلا في إطار قانون المالية.

وبالنسبة إلى المنتجات المقترح إخضاعها للمعلوم والمدرجة تحت رقم البند التعريفي 54.07 فهي تتعلق بالأقمشة وتخضع للمعلوم الديواني بنسبة 30 % عند التوريد تحت النظام العام أما بالنسبة إلى المنتجات المدرجة تحت رقم التعريفة الديوانية 630532 و630533 فإنها تخضع للمعلوم الديواني بنسبة 50 % وذلك بداية من غرة جانفي 2022.

في حين يتم إعفاء هذه المنتجات من دفع المعلوم لدى الديوانة في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء التجاريين الدوليين باستثناء المنتجات المدرجة تحت رقم البند التعريفي 630532 ذات المنشأ التركي التي أصبحت خاضعة للمعلوم الديواني بنسبة 75% وذلك بمقتضى أحكام الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2024 مع العلم وأنه بالنسبة إلى المنتوج المدرج برقم التعريفة الديوانية 63053390091 الواردة بالمكتوب يخضع حاليا لمعلوم المحافظة على البيئة.

وقد ضبط الأمر الحكومي عدد 32 لسنة 2020 المؤرخ في 16 جانفي 2020 أنواع الأكياس البلاستيكية التي يمنع إنتاجها وتوريدها وتوزيعها ومسكها بالسوق الداخلية، وتم تعريف الأكياس البلاستيكية المعنية بهذا الأمر بالمطة الثانية من الفصل الثاني على أنها أكياس مصنوعة من مادة البلاستيك سواء كانت بحمالات مدمجة أو ملحقة أو من دونها التي يتم توفيرها مجانا أو بمقابل للمستهلك في نقاط البيع والمحلات التجارية، وهذا لا ينطبق على الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين.

محضـــــر جلســـة

بتاريخ 16 أفريل 2025

الموضـــوع: حول منع توريد الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البوليبروبيلان وفرض معلوم للمحافظة على البيئة على عمليات توريدها

المصاحيب: قائمة الحضور

في إطار إضفاء الصبغة النهائية على البطاقة التي سيتم إرسالها إلى مصالح رئاسة الحكومة المتعلقة بسؤال النائب حول منع توريد الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البولي بروبيلان وفرض معلوم للمحافظة على البيئة عند توريد هذه المنتجات إنعقدت بمقر الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي جلسة عمل ختامية بتاريخ 16 أفريل 2025 حضرها إلى جانب ممثلي الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي ممثلون عن الإدارة العامة للديوانة ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم ووزارة البيئة ووزارة التجارة وتنمية الصادرات .

إفتتحت ممثلة الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي الجلسة مذكرة بمراسلة رئاسة الحكومة المتضمنة لمكتوب النائب محمد أمين الورغي والذي طلب بمقتضاه بعض التوضيحات بخصوص توظيف معلوم بيئي بعنوان توريد الأكياس المنسوجة من مادة البوليبروبيلان بإعتبار أن الصنع المحلي لهذه المنتجات يخضع للمعلوم للمحافظة على البيئة على مستوى مدخلاته ولا تخضع عملية توريد هذه المنتجات تامة الصنع للمعاليم الديوانية مع تجسيم مقترح المجلس الوزاري المتعلق بمنع توريد الأكياس البلاستيكية المذكورة .

كما أضافت أنه تم للغرض عقد جلستي عمل بتاريخ 24 ديسمبر 2024 و 13 مارس 2025 تمّ التطرق خلالها إلى:

-إذا تبين أنّ عملية صنع الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين خاضعة للمعلوم للمحافظة على البيئة على مستوى المدخلات في حين أن توريدها تامة الصنع لا تخضع للمعلوم المذكور وذلك لعدم التنصيص عليها ضمن قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم وبهدف دعم القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محليا وتخصيص نفس النظام الجبائي للمنتجات المصنعة محليا ومثيلاتها الموردة يتجه:

- إدراج المنتجات الموردة تامة الصنع ضمن قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم للمحافظة على البيئة،
- إعفاء من المعلوم المنتجات المصنعة محليا والتي تحملت مدخلاتها المعلوم المذكور.

ويتم تفعيل الإجراءات المذكورة بعد قيام المؤسسات الناشطة في هذا المجال بطلب تقرير فني من طرف مخابر معتمدة على غرار المراكز الفنية التابعة للوزارة المكلفة بالصناعة يتعلق خاصة بتحديد نسبة المدخلات التي خضعت للمعلوم للمحافظة على البيئة مع التنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالصحة (الهيئة الوطنية لسلامة المنتجات الغذائية) للتأكد من حصول هذه الأكياس على الشهادة الصحية اللازمة إذا كانت معدة لحفظ المواد الغذائية .

و لا يمكن تجسيم المقترح المذكور إلا في إطار قانون المالية.

- بالنسبة إلى المنتجات المقترح إخضاعها للمعلوم من قبل النائب تحت رقم البند التعريفي 54.07 فهي تتعلق بالأقمشة وتخضع للمعلوم الديواني بنسبة 30% عند التوريد تحت النظام العام أما بالنسبة إلى المنتجات المدرجة تحت رقم البند التعريفي 630532 و630533 فإنها تخضع للمعلوم الديواني بنسبة 50 % وذلك بداية من غرة جانفي 2022.

في حين يتمّ إعفاء هذه المنتجات من دفع المعلوم لدى الديوانة في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء التجاريين الدوليين بإستثناء المنتجات المنتجات المدرجة تحت رقم البند التعريفي 630532 ذات المنشأ التركي التي أصبحت خاضعة للمعلوم الديواني بنسبة 75% وذلك بمقتضى أحكام الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2024 .

مع العلم وأنه بالنسبة إلى المنتوج المدرج تحت رقم البند التعريفي 63053390091 المقترح اخضاعه للمعلوم بمقتضى مكتوب النائب فانه يخضع حاليا للمعلوم للمحافظة على البيئة .

- ضبط الأمر الحكومي عدد 32 لسنة 2020 المؤرخ في 16 جانفي 2020 أنواع الأكياس البلاستيكية التي يمنع إنتاجها وتوريدها وتوزيعها ومسكها بالسوق الداخلية.

وتم تعريف الأكياس البلاستيكية المعنية بهذا الأمر بالمطة الثانية من الفصل الثاني على أنها أكياس مصنوعة من مادة البلاستيك سواء كانت بحمالات مدمجة أو ملحقة أو من دونها التي يتم توفيرها مجانا أو بمقابل للمستهلك في نقاط البيع والمحلات التجارية، وهذا لا ينطبق على الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البولي بروبيلان واللفائف المنسوجة من مادة البلولي بروبيلان .

وقبل رفع الجلسة تم الاتفاق على محتوى البطاقة التي سيتم توجيهها إلى مصالح رئاسة الحكومة من قبل كل الحضور.

وبذلك رفعت الجلسة.

مقررة الجلسة
رجاء سليم

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي

الموضوع: مشروع تغذية وحماية شاطئ سيدي عبد الحميد.

نظرا للحالة التي آل إليها شاطئ سيدي عبد الحميد وانحسار رماله حتى صارت الامواج تضرب اسوار المباني الموجودة اضافة إلى الخطر الذي يشكله هذا الانجراف على النظام البيئي والايكولوجي، فإننا ننقل إليكم قلقنا الشديد من استمرار هذه الوضعية ومزيد تدهورها ونتوجه إليكم بالسؤال التالي:

- ماهي خطط الوزارة لحماية شاطئ سيدي عبد الحميد وماهي أهم الحلول المقترحة، كما نطلب منكم إعلامنا بالآجال والتكلفة ومصادر التمويل علما أن شاطئ سيدي عبد الحميد مجاور للمنطقة السياحية المنستير ويشهد اقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا لازدحام باقي شواطئ المنطقة.

كما أنه وقع تصنيفه ضمن الشواطئ الملوثة والغير صالحة للاصطياف.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول سؤال السيد النائب المحترم عبد القادر عمار بخصوص خطة عمل الوزارة لحماية شاطئ سيدي عبد الحميد.

المرجع: مكتوبكم الوارد في 18 فيفري 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب عبد القادر عمار والمتعلق بخطط الوزارة لحماية شاطئ سيدي عبد الحميد ، اتشرف بإعلامكم ان وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي قد تولت اعداد دراسة حماية الشريط الساحلي بالمنطقة الممتدة من الميناء التجاري بسيدي عبد الحميد سوسة إلى سقانص بالمنستير وخليج القراعية ، و في اطار برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف الممول في إطار التعاون التونسي الألماني، تم برمجة اشغال حماية منطقة سيدي عبد الحميد التي تتمثل في حواجز صخرية و تغذية صناعية بالرمال و قدرت مدة الاشغال 6 أشهر مع العلم انه سوف يتم اعلان طلب العروض في أواخر جوان 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم هذه الأسئلة الكتابية.

الموضوع: حول التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي.

تحية طيبة وبعد،

ورد في القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 المتعلق بإحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وبالتحديد في الفصل الأول منه أن المهام الاساسية التي تم بمقتضاها إحداث الوكالة لا يمكن أن تنفذ إلا بتحديد منطقة الشريط الساحلي للجمهورية التونسية والذي يتم بأمر من الوزير المكلف بالبيئة.

ومن غير الوارد في التجارب المقارنة أن لا يرد أمر تطبيقي في علاقة بقانون ما، خاصة وأن هذا الأمر محدد لكل المهمات ولكل الأهداف التي أحدثت لأجلها المؤسسة.

ومن غير المنطقي أن تمر قرابة 30 سنة عن إصدار هذا القانون ومن إحداث هذه المؤسسة، ويبقى شريطنا الساحلي دون تحديد جغرافي ويتعطل صدور هذا الأمر طوال هاته الفترة، خاصة بعد مصادقة بلادنا على بروتكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الابيض المتوسط التي صدرت على شكل مرسوم رئاسي في 29 نوفمبر 2022، وما يشكله هذا التحديد من خطوة نحو التصرف المندمج للمناطق الساحلية لتحقيق أهداف التنمية المستديمة.

وبناء على ذلك نرجو منكم مدنا بالتوضيحات اللازمة والإجابات على الأسئلة التالية:

1. ما هي أسباب تعطل إصدار هذا الأمر إلى حد الآن؟
2. متى سيتم تحديد منطقة الشريط الساحلي للجمهورية التونسية؟
3. ماهي الإجراءات والخطوات العملية التي سيقع اتخاذها بخصوص هذه المسألة؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول سؤال السيد النائب المحترم شكري البحري بخصوص التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي للجمهورية التونسية.

المرجع: مكتوبكم الوارد في 30 جانفي 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب بخصوص التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي للجمهورية التونسية اتشرف بإعلامكم أن وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي انطلقت في إنجاز دراسة في هذا الصدد منذ سنة 2021 وتحتوي على 4 مراحل وقد بلغت الدراسة حاليا مرحلتها الثالثة المتعلقة بوضع الإحداثيات الجغرافية للشريط الساحلي ومن المنتظر استصدار الأوامر المتعلقة به في غضون سنة 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نورة الشباك

الموضوع: حول تسييج السباخ بقربة وتازركة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

في إطار الحفاظ على سلامة البيئة والمحيط وعلى توازن المنظومات البيئية لا سيما بالسباخ والفضاءات الايكولوجية الرطبة والتي تعتبر مناطق هشة تتطلب التعهد والعناية المتواصلة لغاية الحماية والتصدي لكافة التهديدات المتأتية من الأنشطة والممارسات التي تنتج عنها ظاهرة سكب المياه الملوثة والنفايات الضارة والتي تلحق الأضرار بالأنواع البيئية وبالتالي تتسبب في الإخلال بالتوازنات البيئية لتلك المناطق.

يشرفني ان أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى يتم الشروع في تسييج السباخ بكل من قربة الغربية وقربة الشرقية وتازركة؟

تقبلوا السيد وزير البيئة أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول سؤال السيدة النائبة المحترمة بخصوص تسييج السباخ بكل من قربة الغربية وقربة الشرقية وتازركة؟

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 06 فيفري 2025.

تبعا لسؤال السيدة النائبة بخصوص تسييج السباخ بكل من قربة الغربية وقربة الشرقية وتازركة، اتشرف بإعلامكم انه قد تم في فترة سابقة، إطلاق طلب عروض لتسييج عدد من سباخ الجهة الشمالية، بما في ذلك سبخة قربة وتازركة. رغم أن التجربة الأولى لم تسفر عن نتائج إيجابية بسبب عزوف المقاولين وعدم توفر الخشب بالمواصفات الفنية المطلوبة، فقد أدت التحديات البيئية وتهالك جزء من السياج في سبخة قربة وتازركة إلى إعادة تقييم الوضع. وبناءً على ذلك، قام الفرع الجهوي لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بنابل بالمعاينة مع الجهات المختصة لإعداد تقرير مفصل، بهدف إعادة نشر طلب عروض يكون مقتصرًا على سبخة قربة وتازركة، ما يضمن تحقيق أعلى درجات النجاح في مشاركة المقاولين وخفض الكلفة الإجمالية للمشروع. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: حول إصلاح المسالك المؤدية إلى البحر بقربة وتازركة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد

بالنظر إلى الوضعية الحالية لعدد 03 ممرات خشبية مؤدية إلى البحر بكل من حي الجربي بقربة والخطوبة من عمادة ديار الحجاج وتازركة والتي تعرضت للتلف منذ سنوات عديدة وتسببت حالتها في حرمان عدد عام من المواطنين للتنقل إلى الشاطئ خلال مواسم الاصطياف. علما وان المناطق المعنية بتلك المسالك بكل من حي الجربي تبعد مسافات هامة عن المسالك والطرقات المؤدية إلى الشاطئ. كما أنها تفتقر إلى وسائل الترفيه.

لذا يشرفني ان اتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى يتم التسريع في إنجاز مشروع إصلاح الممرات الخشبية المؤدية إلى الشاطئ بكل من حي الجربى والخطوبة وتازركة؟

تقبلوا السيد وزير البيئة أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول سؤال السيدة النائبة المحترمة بخصوص التسريع في إنجاز مشروع إصلاح الممرات الخشبية المؤدية إلى الشاطئ بكل من حي الجربي والحطوبة وتازركة.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 06 فيفري 2025.

تبعا لسؤال السيدة النائبة بخصوص التسريع في إنجاز مشروع إصلاح الممرات الخشبية المؤدية إلى الشاطئ بكل من حي الجربي والحطوبة وتازركة اتشرف بإعلامكم انه بالنسبة لمشروع إصلاح الممرات الخشبية المؤدية إلى الشاطئ بكل من حي الجربي والحطوبة في منطقتي قربة وتازركة، نحيطكم علما بأنه تم عقد جلسة عمل بناءً على اقتراح رئيس الفرع الجهوي لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، وذلك استنادًا إلى التجربة السابقة لممر سبخة قربة. وقد تم تخصيص اعتماد من قبل بلدية قربة بمبلغ 100 ألف دينار لصيانة الممر أو إعادة إنشائه بنقل موقعه إلى منطقة الحطوبة، بهدف تيسير وصول المترجلين إلى الشاطئ وتوفير وظيفة تحسيسية وتثقيفية للوافدين على السبخة.

وبحسب ما أبدته البلدية خلال الاجتماع المنعقد في فيفري 2025، فإنها على استعداد لتمويل المشروع بنسبة 30 % من كلفته التقديرية، فيما تتولى وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي إعداد كراسات الشروط وتحديد التكلفة الإجمالية للمشروع. أما بخصوص ممر تازركة، فلم يتم التطرق له حالما، حيث ننتظر نجاح الشراكة مع بلدية قربة لتعميم التجربة مع بلدية تازركة والمعمورة. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب مختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع: حول وضعية طريق عمادة بئر عمير من معتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

تحية طيبة وبعد،

أود أن أتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي حول الوضعية الكارثية لطريق عمادة بئر عمير في معتمدية رمادة من ولاية تطاوين الذي ظل على نفس الحال منذ سنوات طويلة دون أي تحسن يذكر هذا الطريق الذي يمتد على طول 7 كيلومترات يعد من الطرق الحيوية التي يحتاجها المواطنون بشكل يومي في تنقلاتهم وقضاء شؤونهم، هذا الطريق يعد حقًا من حقوق المواطنين في التنقل الآمن والميسر، ويجب أن يحظى بأولوية في برامج الصيانة والتهيئة.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لهذه المنطقة الحدودية، فإن تحسين الطريق يعد أمرا بالغ الأهمية لضمان تنقل المواطنين بسهولة وأمان، كما أنه يساهم في تعزيز الربط بين المنطقة والمنطقة السقوية وبقية المناطق المجاورة ويشجع على تنمية الاقتصاد المحلي ورغم الأهمية الاستراتيجية والإنسانية لهذا الطريق، إلى حد الآن لم يتم تخصيص الاعتمادات الكافية لتهيئته وتحسينه، مما يزيد من معاناة السكان ويؤثر سلبا على حياتهم اليومية.

لذا نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة وادراج هذا الطريق ضمن برنامج الوزارة المستقبلي من أجل تهيئة هذا الطريق الهام بما يساهم في تحسين ظروف حياة المواطنين في هذه المنطقة الحدودية ذات الأولوية في المشاريع التنموية. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد مختار عبد المولى.

المرجع: مكتوبكم عدد و -1073-0001-13-2025 الموجه إلينا بتاريخ 14 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد مختار عبد المولى، أشار من خلاله إلى وضعية طريق عمادة بئر عمير بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين، يشرفني إعلامكم أن الطريق المعنية هي الطريق المحلية 1017 الرابطة بين بئر عمير وبئر المراحيل وقد سبق لمصالحنا الفنية أن برمجتها لإنجاز التغليف السطحي بالخرسانة الإسفلتية على طول 7 كلم، وحاليا في طور إعادة الإعلان عن طلب العروض ومن المتوقع الانطلاق في إنجاز الأشغال خلال منتصف شهر جوان 2025.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب مختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إلكم سؤالا كتابيا

الموضوع: حول وضعية طريق عمادة كمبوت من معتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

تحية طيبة وبعد،

أود أن أتقدم إلكم بهذا السؤال الكتابي حول الوضعية الكارثية لطريق عمادة كمبوت في معتمدية رمادة من ولاية تطاوين الذي ظل على نفس الحال منذ سنوات طويلة دون أي تحسن يذكر هذا الطريق الذي يمتد على طول 5 كيلومترات يعد من الطرق الحيوية التي يحتاجها المواطنون بشكل يومي في تنقلاتهم وقضاء شؤونهم، هذا الطريق يعد حقًا من حقوق المواطنين في التنقل الآمن والميسر، ويجب أن يحظى بأولوية في برامج الصيانة والتهيئة.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لهذه المنطقة الحدودية، فإن تحسين الطريق بعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان تنقل المواطنين بسهولة وأمان، كما أنه يساهم في تعزيز الربط بين المنطقة وبقية المناطق المجاورة، ويشجع على تنمية الاقتصاد المحلي ورغم الأهمية الاستراتيجية والإنسانية لهذا الطريق، إلى حد الآن لم يتم تخصيص الاعتمادات الكافية لتهيئته وتحسينه، ممّا يزيد من معاناة السكان ويؤثر سلبا على حياتهم اليومية.

لذا نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة وادراج هذا الطريق ضمن برنامج الوزارة المستقبلي من أجل تهيئة هذا الطريق الهام بما يساهم في تحسين ظروف حياة المواطنين في هذه المنطقة الحدودية ذات الأولوية في المشاريع التنموية. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد مختار عبد المولى.

المرجع: مكتوبكم عدد و -1073-0001-13-2025 الموجه إلينا بتاريخ 14 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد مختار عبد المولى، أشار من خلاله إلى وضعية طريق عمادة كمبوت بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين، يشرفني إعلامكم أن الطريق المعنية هي الطريق الجهوية رقم E112 ، وقد سبق لمصالحنا الفنية أن تدخلت بهذه الطريق ضمن برنامج الصيانة الدورية للمسالك الريفية لسنة 2018 على طول 5 كلما، كما تمت برمجة التدخل لإنجاز أشغال إصلاح قارعة الطريق ابتداء من الثلاثي الثاني من السنة الحالية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

سيدي الوزير، إن اهمال فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس انجر عنه العديد من المشاكل منها صعوبة التنقل للمواطنين وعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي لانسداد الطرقات بالرمال والانقطاع المبكر للتلاميذ عن الدراسة بسبب سوء المسالك الرابطة بين المدارس والتجمعات السكانية.

علما وأن ماضي هذه المعتمدية أحسن من حاضرها ففي الماضي ليس بالبعيد كان فيها آلتان ماسحتان.

لذلك حرصا على سلامة المواطنين وازدهار المنطقة وتوفير الظروف الملائمة لتلاميذ معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، نتقدّم إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

- ماهي إستراتيجية وزارة التجهيز في فرع التجهيز الموجود في معتمدية منزل شاكر علما وأن هذه المعتمدية تبلغ مساحتها 1863كم2 والتي تحدّها سيدي بوزيد والقيروان والمهدية وصفاقس حيث يبلغ طول المسالك الفلاحية 3130كم بها أقل من 150 كم فقط معبدة؟
- متى يتم النهوض بالفرع الموجود في معتمدية منزل شاكر؟
- متى سيتم تمكين معتمدية منزل شاكر من سائق وآلة ماسحة لتسهيل تنقل المواطنين عامة والتلاميذ خاصة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي.

المرجع: مكتوبكم عدد و -1073-0001-13-2025 الموجه إلينا بتاريخ 14 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر صفاقس، يطلب من خلاله النظر في وضعية فرع وزارة التجهيز والإسكان بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، يشرفني إعلامكم أنه تم توقيف العمل بفرع منزل شاكر وذلك نتيجة عدم توفر الإمكانات البشرية اللازمة بهذا الفرع بعد الإحالة على التقاعد، علما أن فرع صفاقس يقوم حاليا بتأمين جميع حاجيات ومتطلبات معتمدية منزل شاكر من مسح للمسالك وصيانة الطرقات ومعاينات ميدانية في الآجال المطلوبة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول استكمال تهيئة حمام معروف ضمن برنامج الجيل الثاني.

تحية طيبة،

منذ ما يزيد عن العشرة سنوات تم طلب ادراج منطقة حمام معروف من معتمدية سوسة ضمن برامج التهيئة والتهذيب العمراني

هذا وقد استبشر المواطنون والسلط الجهوية ببداية الأشغال بعد طول انتظار وتمّت البرمجة ضمن برامج الجيل الثاني لوكالة التجديد والتهذيب العمراني وابتدأت الأشغال إلا أننا عاينا توقف الأشغال وعدم استكمالها (منطقة صغيرة للتدخل قرابة 500م) ولهذا نطلب منكم استكمال اشغال التهيئة لضمان العدالة بين المتساكنين.

ونتساءل عن:

* مثال التهيئة بالمنطقة؟

* على مدى تقدم الأشغال؟

* نسبة الإنجاز؟

* الاعتمادات التي رصدت؟ والاعتمادات التي تم صرفها؟

* سبب عدم استكمال الأشغال؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة هالة جاب الله.

المرجع: مكتوبكم عدد و -1073-0001-13-2025 الموجه إلينا بتاريخ 14 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة هالة جاب الله عن دائرة سوسة والرياض تطلب من خلاله استكمال تهذيب منطقة حمام معروف من معتمدية سوسة عبر التدخل في بعض الأنهج، يشرفني إعلامكم أن وكالة التهذيب والتجديد العمراني أنهت الأشغال بالمنطقة المذكورة بتاريخ 13 مارس 2025 وتم الإعلان عن الاستلام الوقتي للمشروع بتاريخ 21 مارس 2025 ولم يتسن لها التدخل ببعض الأنهج، التي لا يزيد طولها عن 500 متر باعتبار مرورها على أراضي على ملك الغير ووجودها خارج مثال التهيئة العمرانية ودون كثافة سكنية، حيث لم تتوصل الوكالة منذ انطلاق المشروع إلى غاية تسليمه بما يفيد حل الإشكاليات العقارية لهذه الأنهج من قبل السلط المحلية بعد التنسيق معها في هذا الخصوص، وعلى هذا الأساس قامت الوكالة باتباع الإجراءات القانونية المعمول بها في الصفقات العمومية والإعلان عن الاستلام الوقتي للمشروع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول وضعية الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وابناءهم ذوي الاضطرابات التعلم بمدنين.

المصاحيب: مراسلة تحت عدد ص -139217502-25-2024 حول إيقاف العمل باتفاقية الشراكة بتاريخ 27 نوفمبر .2024

- عريضة ممضاة من الأولياء التلاميذ المتعهد بهم بالوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وابناءهم ذوي اضطرابات التعلم بمدنين

- عريضة ممضاة من العاملون والإداريون المتعاقدين مع وحدة التعبد بالأولياء وابناءهم ذوي اضطرابات التعلم بمدنين.

تحية طيبة،

تبعا لمراسلة المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمدنين بتاريخ 27 نوفمبر 2024 ، لـ "جمعية جربة لاضطرابات وصعوبات التعلم" التي تقوم بتسيير الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وابنائهم ذوي اضطرابات التعلم، وقرار ايقاف العمل باتفاقية الشراكة المبرمة بين المندوبية والجمعية المتعهدة بتسيير الوحدة بداية من يوم ديسمبر 2024 بتعلة تسجيل جملة من الإخلالات المتعلقة بملف التمويل العمومي و رغم تقدم الجمعية بجملة من الوثائق المتممة للملف إلا أنها جوبهت في كل مرة بملاحظات جديدة و اكتفت المندوبية بالتنبيه والدفع لغلق الوحدة عوضا عن المرافقة والمتابعة الازمة للجمعية مما عطل تحويل الاعتمادات و عكر وضعية الاعوان المسيرين للجمعية والاطار التربوي الذين لم يتمكنوا من الحصول على مستحقاتهم منذ شهر أفريل 2024 وأدى إلى تعرضهم لمصاعب اقتصادية واجتماعية متعددة .

ومن جهة أخرى تسبب هذا القرار في ضرر كبير للأولياء والاطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم وذلك بحرمانهم من الاحاطة النفسية والبيداغوجية والتعلم وساهم في تعميق هشاشتهم وعزلتهم.

وبما ان هذا المشروع الرائد يعتبر مكسبا هاما للجهة فان قرار غلقه يمثل خسارة فرصة ثمينة للأطفال ذوي اضطرابات التعلم وأوليائهم والأسرة عامة.

وعليه نطلب من جنابكم اعادة النظر في قرار غلق الوحدة والحرص على توفير المرافقة الادارية الضرورية للجمعية وتوفير الاعتمادات اللازمة لصرف اجور الاعوان المتعاقدين معها لاستمرارية الخدمات التي يقدمها هذا المكسب لضمان مستقبل أفضل لأبنائنا.

- فمتى يتم صرف أجور الإطار التربوي والاعوان المشرفين على الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وابناءهم ذوي الاضطرابات التعلم بمدنين؟
- ومتى يتم اعادة فتح الوحدة واستئناف نشاطها؟

الجمهورية التونسية
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
المندوبية الجهوية بمدنين
الادارة الفرعية للمصالح الخصوصية

مدنين في: 27 نوفمبر 2024

13921262

من : المندوبة الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمدنين

الى السيّدة: رئيسة جمعية جربة للإضطرابات وصعوبات التعلم

الموضوع : حول إيقاف العمل بإتفاقية الشراكة

تحية وبعد،

على إثر جلسات العمل المتكررة حول ملف "جمعية جربة لإضطرابات وصعوبات التعلم" التي تقوم بتسيير الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي إضطرابات التعلم وخاصّة جلسة العمل المنعقدة يوم الجمعة 22نوفمبر2024 بمقر المندوبية بحضور أعضاء اللجنة الجهوية للتمويل العمومي والفريق المركزي عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن للنظر في تقييم نشاط الوحدة والتقارير المقدمة من قبل الجمعية حيث تم تسجيل جملة من الإخلالات المبينة بمراسلتنا الموجهة إليكم بتاريخ 22نوفمبر 2024 تحت عدد :13604 والمتضمنة أيضا لإمهالكم فرصة لتعديل جملة من الوثائق المدرجة بملف التمويل العمومي وتقديم الوثائق المنقوصة وتبعا للفصل 11 من إتفاقية الشراكة المبرمة معكم، وعلى إثر قرار اللجنة الجهوية للتمويل العمومي المذكورة يؤسفني إعلامكم بأن المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمدنين قررت إيقاف العمل بإتفاقية الشراكة المبرمة معكم بداية من يوم 27 ديسمبر 2023، وعليه فأنتم مطالبون بما يلي :

- الإستعداد لتسليم تجهيزات الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي إضطرابات التعلم والتي تم إقتناؤها من قبل المندوبية تبعا لوصل التسلم والإلتزام الممضى من قبل الجمعية.

-إعـــــلام منظـــوريكم من الأعـوان والأولياء بغلق الوحدة إبتداء من يوم 27 ديسمبر 2024.

هـذا ونحـيطكم علمـا بأنـه سـيتم عـرض الوثـائق المتممـة لملـف الجمعية الوارد علينا يوم 26 نوفمبر 2024 على أنظار اللجنة الجهوية للتمويل العمومي لدراسته وإسناد منحة مالية للجمعية لتسديد الديون المتخلدة بذمتها والمتعلقة بمنح الأعوان ومصاريف الكراء.

هذا ونعلمكم بانه إذا ما تم رفض الملف من قبل اللجنة الجهوية فإنه يتعين على الجمعية تحمل مسؤوليتها في الغرض وسيتم إعلامكم بقرار اللجنة في إبانه كما سيتم التنسيق معكم لتحديد موعد لتسلم وتسليم التجهيزات الموجودة بالوحدة والمقتناة من قبل المندوبية الجهوية.

والسلام

المندوبية الجهوية بمدنين

فوزية كتار

Scanné avec CamScanner

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضوي مجلس نواب الشعب السيدان غسّان يامون وباديس بالحاج علي.

المرجع: مكتوبكم عدد 766 الوارد بتاريخ 10 مارس 2025.

تحية طيبة وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجّه من عضوي مجلس نواب الشعب المحترمين السيد غسان يامون والسيّد باديس بالحاج علي بخصوص وضعية الوحدة الجهوية للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلّم، يُشرّفني موافاتكم بما يلي من توضيحات:

تمّ إطلاق نشاط وحدة التعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بمدنين بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة بين المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وجمعية جربة لاضطرابات وصعوبات التعلم وذلك تبعا لدعوة للترشح لتسيير الوحدة التي قامت بها مصالح المندوبية، وقد تولّت هذه الأخيرة اقتناء التجهيزات الضرورية لحسن تسييرها باعتمادات جملية تجاوزت الـ 70 ألف دينار.

هذا ومن المهم التأكيد على أنّ التعامل مع الجمعيات تنظمه أطر قانونية وإجراءات وشروط جاء بها كلّ من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات والأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلّق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، وذلك بهدف الحفاظ على المال العام وإعمال مبادئ الشفافية والمحاسبة.

وبخصوص تنفيذ اتفاقية الشراكة مع جمعية جربة لاضطرابات وصعوبات التعلم، فقد تولّت المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمدنين الإيفاء بجميع التزاماتها حيث تم:

- صرف القسط الأول من المنحة المخصصة للجمعية بعنوان سنة 2023 بقيمة 30 ألف دينار خلال شهر مارس من سنة 2024 على أن يتم صرف القسط الثاني خلال شهر أكتوبر من نفس السنة بعد موافقة اللجنة الجهوية للنظر في مطالب التمويل العمومي للجمعيات وبعد تقديم الجمعية لجميع الوثائق المؤيدة المتعلقة بصرف القسط الأول حسب ما ينص عليه التشريع الجاري بها العمل.
- تأمين المتابعة مع الجمعية قصد استكمال ملفها لعرضه على أنظار اللجنة الجهوية للتمويل العمومي للجمعيات للحصول على القسط الثاني وعقد العديد من جلسات العمل مع أعضائها، وبحضور ممثلين عن الهياكل الجهوية المعنية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المندوبية الجهوية للتربية الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية..) قصد مزيد تأطيرهم.
- رفض اللجنة الجهوية للتمويل العمومي للجمعيات لملف الجمعية بتاريخ 23 أكتوبر 2024 (بعد أن كانت أمهلتها في جلسة عمل سابقة بتاريخ 25 سبتمبر (2024 وذلك لتواصل وجود عديد الاخلالات والنقائص وعدم استجابتها لمقتضيات الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- عقد اجتماع تحت إشراف السيد كاتب عام ولاية مدنين وبحضور رئيس الجمعية وأمين المال والكاتبة العامة وممثلين عن المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بتاريخ 12 نوفمبر 2024، حيث تم توضيح أسباب رفض ملفّ الجمعية ومناقشة ضعف أدائها وعدم التزامها بما جاء بالاتفاقية المبرمة مع المندوبية الجهوية.
- عقد جلستي عمل للجنة الجهوية للتمويل العمومي للجمعيات بتاريخ 22 نوفمبر و18 ديسمبر ديسمبر 2024. وتم تبعا لذلك في مناسبتين رفض الملف من جديد وإقرار تواصل وجود جملة من الاخلالات خاصة فيما يهم الجانب المالي، ليتم مراسلة الجمعية لإبلاغها بقرار إيقاف العمل باتفاقية الشراكة خاصة وأنّه تمّ سبق التنبيه عليها كتابيا بضرورة تقديم ملف جديد بعنوان سنة 2025 دون استجابة منها.

هذا ويتضح من كلّ ما سبق بيانه، ورغم حرص المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة والمصالح الجهوية على استمرارية نشاط وحدة الإحاطة بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم وعلى مواصلتها لإسداء خدماتها التربوية والاجتماعية والنفسية لمنظوريها، أنّ الغلق المؤقت للوحدة لم يكن خَيَارًا من الوزارة أو المندوبية، بل هو راجع لعدم إيفاء الجمعية المسيّرة لها بالتزاماتها القانونية على الرغم من كل الإجراءات المبذولة على المستوى الجهوي لمرافقتها، كما أنّ قرار اللجنة الجهوية للتمويل العمومي للجمعيات هو الفيصل حيث لا يمكن البتة لمراقب المصاريف على المستوى الجهوي التأشير على صرف القسط المتبقي من المنحة دون موافقة اللجنة وتقديم ما يُفيد احترام الجمعية للقانون وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 7 من الأمر عدد 5183 المشار إليه.

كما أن قرار فسخ الاتفاقية لا يعني تراجع الوزارة أو المندوبية عن الإشراف على نشاط وحدة التعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم التي تُعدّ مكسبا للجهة، بل سيتم العمل على استئناف نشاطها من خلال إعلان دعوة للترشح لفائدة الجمعيات الراغبة في تسيير الوحدة، وفي إطار احترام التشريع والتراتيب النافذة في مجال التمويل العمومي للجمعيات وذلك حفاظا على المال العام.

هذا وتبقى التجهيزات المتواجدة بمقرّ الوحدة على ملك الدولة ومن مقتنيات المال العام الذي يتوجب على الجميع الحفاظ عليه، وتعمل المندوبية الجهوية على استرجاعها حتى يتم إطلاق نشاط وحدة التعهد بالأولياء وابنائهم ذوي اضطرابات التعلم في أقرب الآجال.

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية.

تحية طيبة وبعد،

حيث قمنا بتسليمكم ملف حول شبهة فساد بالمبيت الجامعي سهلول، كما قمنا بإشعاركم حول هذا الموضوع من خلال مداخلتنا بمجلس نواب الشعب في إطار مناقشة ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025.

لذا نتساءل، سيد الوزير، هل وقع النظر في هذا الملف من طرفكم؟ وهل وقع التثبت في مدى مطابقة كراس الشروط مع الصفقة؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0001042 الواردة علينا بتاريخ 15 أفريل 2025.

تحية طيبة

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها، بالمرجع أعلاه، حول السؤال الكتابي للسيّد النائب "يوسف التومي" حول ملفّ شبهة فساد بالمبيت الجامعي سهلول بسوسة، يشرفني مدكم بعناصر الإفادة التالية علما وأنه تم التنسيق مع مصالح ديوان الخدمات الجامعية للوسط قصد استحثاث نسق أعمال البحث والتفقد بالمؤسسة المعنية بالتبليغ:

- تكتسي أشغال تهيئة المبيت الجامعي سهلول قسط "4" صبغة جهوية وعليه تتولى الإدارة الجهوية للتجهيز بسوسة القيام بجميع مراحل إنجاز الصفقة بداية من مرحلة إعداد كراس الشروط إلى مرحلة التسليم النهائي.

هذا، وانحصرت مهمة إدارة المبيت المذكور في تسهيل انجاز الأشغال بالمؤسسة واقتصر دور الخلية الفنية بالديوان في متابعة تقدّم الأشغال.

- تم بمناسبة انجاز الاشغال، موضوع الصفقة المعنية بالتبليغ إزالة الشبكة الصحية (مراحيض-مغاسل-حنفيات...) والشبكة الكهربائية (أسلاك كهربائية نحاسية- قاطعات كهرباء- خزانات كهربائية.....) وقد تم تضمين ذلك بمحاضر تسليم منقولات أبرمت بين ممثلي شركة المقاولة والمبيت تحت إشراف الإدارة الجهوية للتجهيز.
- أما بالنسبة إلى فواضل النحاس فقد تم تضمينها بالقسط عدد 03 تحت عنوان "خردة" في إعلان بيع للمرة الأولى الصادر عن أمانة المال الجهوية بسوسة والقباضة المالية شارع محمد معروف سوسة تحت عدد 2024/331 بتاريخ 02 ديسمبر 2024 والتي تضمنت عدد 26 عمود إضاءة ومجموعة كهربائية مختلفة والشبكة الصحية وقسط فواضل نحاس تم توصيفها بـ "عبارة عن أسلاك كهربائية" خلافا لما تم ادعاؤه بالعريضة مع العلم أن مصالح الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسوسة قد قامت بزيارة تفقد واختبار بمناسبة قيام إدارة المبيت بإجراءات التفويت في المنقولات التي زال الانتفاع بها، كما قامت بزيارة ثانية إلى المؤسسة إثر قيام العون المبلّغ برفع عريضة إلى وكالة الجمهورية ضد الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسوسة قصد الاطلاع على الملف المعد للبتة وقد تمت هذه الزيارة بتاريخ 25 جوان 2024 حيث قام الخبيران المكلفان بعد كافة الأقساط قطعة بقطعة ولم يتم تسجيل أي نقص أو فقدان أي من المنقولات المعدة للتفويت.
- أما في خصوص إيقاف جراية العون صاحب العريضة، فانه تم اتخاذ هذا الاجراء بصفة إليه طبقا للتراتيب المنظمة لعطل المرض، وقد تم ارجاع جرايته حال تسوية وضعيته الإدارية (موافقة اللجنة الطبية المختصة).
- أما في خصوص شبهة التحرّش فقد تم اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة في الغرض.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ العارض تقدّم بشكاية من أجل التهديد والابتزاز، ضد مدير المؤسسة وتم الحكم فيها بالحفظ لعدم كفاية الحجّة (وثيقة عدد (01، كما تقدّم مدير المؤسسة بشكاية من أجل الادعاء بالباطل ضد العون المعني بالأمر وصدر فيها حكم لفائدته يقضي بإدانة العون والحكم عليه بالسجن بشهرين اثنين وحمل المصاريف القانونية عليه وإسعافه بتأجيل تنفيذ العقاب البدني وتحذيره من مغبة العود وقبول الدعوى المدنية شكلا وفي الأصل (وثيقة عدد 02).

كما يجدر التوضيح إلى انه تم خلال فترة الحجر الصحي، تخصيص المبيت الجامعي كمركز إيواء للتونسيين العائدين من ليبيا من ناحية كما تم غلق المبيت بصفة متأخرة خلال السنة الجامعية المعنية بالظروف الصحية الاستثنائية بسبب تأخير فترة الامتحانات.

وفي الختام يتم العمل حاليا على الانتهاء من أعمال التفقد المعمّق بالمؤسسة المعنيّة بالسؤال الكتابي.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد.

- متى سيتم إعادة فتح مقر البريد بمنطقة سعيدة من ولاية منوبة؟
- متى سيتم ربط الأحياء بمعتمدية وادي الليل Fibre Optique خاصة وأن اتصالات تونس أطلقت رسميًا شبكة الجيل الخامس G5 ؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النائبين السيدة منال بديدة والسيدة مريم الشريف.

المراجع: -مكتوبكم عدد 570/2025 بتاريخ 21 فيفري 2025،

-مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 28 فيفري 2025.

جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجّه بها النائبان السيدة منال بديدة والسيدة مريم الشريف، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة لكل نائب.

السؤال: "حول وضعية مكتب بريد السعيدة وتاريخ إعادة فتحه للعموم؟"

الجواب:

- مكتب بريد السعيدة تم إخلاؤه بناءا على تقرير اختبار الذي تأكد من خلاله أن البناية أصبحت تشكل خطرا على سلامة الأعوان والحرفاء

- تم غلق المكتب بصفة مؤقتة، وعلى إثر البحث عن محل بديل على وجه الكراء وإجراء الاختبار من قبل مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية، لكن مالك المحل لم يلتزم بتعهداته ورفض استكمال الإجراءات التعاقدية (بداية شهر مارس 2025) حاليا بصدد البحث عن محل جديد خاصة وأن المنطقة تفتقر لمحلات مناسبة لإيواء مكتب بريد.
- يتم تأمين التغطية البريدية بالمنطقة بالبريد المتجول كامل أيام الأسبوع إضافة إلى المكاتب المجاورة (الحبيبية المسافة الفاصلة 03 كم والجديدة النجاة ووادي الليل).

إجابة (تكميلية)

للسيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الجزء الثاني من السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيدة مريم الشريف (مجال الاتصالات).

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 27 فيفري 2025.

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة مريم الشريف حول أجال ربط الأحياء بمعتمدية وادي الليل بولاية منوبة بشبكة الإلياف البصرية، نتشرف بإعلامكم بأن الشركة الوطنية للاتصالات قامت بإدراج ثلاث (03) مشاريع ألياف بصرية مبرمجة كالاتي:

* مشروع XPON سيتم الانتهاء من الأشغال في موفى سنة 2025.

* مشروعين XPON من المبرمج الانتهاء من الأشغال في موفى سنة 2026.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمت تغطية المنطقة بتقنية الجيل الخامس للهاتف الجوال من خلال تركيز أربعة (04) مواقع تمكن من توفير خدمة الأنترنات عالية التدفق G5 بسرعة تدفق مماثلة للألياف البصرية.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المكتب الجهوي للديوانة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

أتوجه إليكم بهذا السؤال بشأن المكتب الجهوي للديوانة بقرمبالية ، الذي يعد من المكاتب الحيوية والهامة في تأمين المداخيل الحكومية ويخدم عدة مناطق صناعية بموارد هامة عبر المعتمديات المختلفة. ومع ذلك، يؤسفني أن أذكر أن مقر العمل الحالي لا يرقى إلى مستوى توقعات أعوان الديوانة، حيث إنه يعاني من ظروف غير لائقة، ويقع في حالة لا تليق بأهمية مهامهم.

وعند التحقق من الوضع، علمت أن الإدارة العامة للديوانة تملك قطعة أرض في المنطقة الصناعية بقرمبالية بمساحة تفوت 5700 م2، وقد تكون هذه الأرض فرصة مثالية لبناء مقر جديد يتناسب مع حجم العمل ومتطلبات الأعوان. ومن خلال زيارتي للموقع اكتشفت أن هذه الأرض تقع في وسط المنطقة الصناعية وتعتبر مكسباً كبيراً لكل من الديوانة والصناعيين.

لذا، أود أن أستفسر عن النقاط التالية:

1. ما هو برنامجكم بشأن قطعة الأرض المذكورة في المنطقة الصناعية بقرمبالية؟

2. هل هناك خطط حالية لإحداث مقر جديد ومستودع خاص بالمكتب الجهوي للديوانة بقرمبالية؟

3. إذا كانت هناك خطط، فما هي الجدول الزمني المتوقع لتنفيذها؟

إن تحسين ظروف العمل وتوفير مقر يلبي احتياجات أعوان الديوانة سيكون له تأثير إيجابي على الأداء العام للمكتب ويعزز الجهود المبذولة في حماية الاقتصاد الوطني.

أشكركم على اهتمامكم بمتابعة هذا الموضوع الهام، وأتطلع إلى ردكم الكريم. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مكتوب رئاسة مجلس نواب الشعب بتاريخ 2025/03/11.

المصاحيب: - نسخة من محضر تخصيص عدد 288.

- نسخة محضر جلسة بتاريخ 2020/11/10.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والمتعلق بتساؤلات السيد النائب محمد علي بن فنيرة عن دائرة قرمبالية والمتمثلة فيما يلي:

1) **بخصوص عدم إستغلال العقار المخصص لفائدة الإدارة العامة للديوانة بالمنطقة الصناعية بقرمبالية والماسح لـ 6078 متر مربع بموجب محضر تخصيص عدد 288 بتاريخ 2025/05/29**:

أفيدكم أن الإدارة العامة للديوانة منذ تحوزها بالعقار المذكور لم يتسنى لها استغلاله نظرا لتواجد كميات هامة من النفايات الخطرة بالعقار والتي تمت معاينتها وتصنيفها من قبل عديد المصالح العمومية المعنية بالشأن البيئي، وقد عملت الإدارة العامة للديوانة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على إيجاد الحلول القانونية المناسبة للتصرف فيها إلا أنه وبعد عديد المعاينات والجلسات التي عقدت في هذا الخصوص تقرر في آخر جلسة عمل بتاريخ 2020/11/10 إبقاء الوضع على حالته إلى حين إحالة النفايات المذكورة إلى مركز جرادو للنفايات حال استئناف نشاطه.

تجدر الإشارة أن الإدارة العامة للديوانة قد رفعت شكوى لدى المحكمة الابتدائية بقرمبالية تحت عدد 24211 بتاريخ 2022/09/30 تتضمن الإعلام بجريمة بيئية بخصوص النفايات المتواجدة بالعقار المذكور وقد تعهدت بها فرقة الأبحاث والتفتيش بنابل.

2) **بخصوص هل هناك خطط حالية لإحداث مقر جديد ومستودع خاص بمكتب الديوانة بقرمبالية:**

أفيدكم أن الإدارة العامة للديوانة رصدت اعتمادات بعنوان سنة 2025 لتهيئة مكتب الديوانة بقرمبالية ومن المزمع الانطلاق في الأشغال حال استكمال الاستشارات الضرورية في الغرض على أن تنتهى موفى السنة الإدارية الحالية. كما تعتزم الادارة العامة للديوانة رصد اعتمادات مالية على ميزانية سنة 2027 قصد إحداث مقر جديد ومستودع حجز خاص بمكتب الديوانة بقرمبالية.

3) **بالنسبة للجدول الزمني إن كانت هناك خطط لإحداث مقر جديد ومستودع:**

أفيدكم أنه حال رصد الاعتمادات المالية المتعلقة بمشروع إحداث مقر جديد ومستودع حجز خاص بمكتب الديوانة بقرمبالية بمشروع ميزانية 2027 سيقع الانطلاق مباشرة في الدراسات الفنية بداية من شهر مارس 2027.

والسلام